جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة.
كلية الحقوق و العلوم السياسية.
قسم العلوم السياسية.

دور الدبلوماسية في حل الملف النووي الإيراني
(فرص النجاح والفشل)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية
تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالبة:
- لعراجي أم الخير

إشراف الدكتور:
- د/ فواز العابد

السنة الجامعية 2020/2019

الشكر

حمد وشكر وامتنان إلى الله سبحانه وتعالى ،نحمده ونشكره ولا نكفر نعمته ،هو الذي علمنا ما لم نكن نعلم ووفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع فله الحمد والمنة .

أتقدم بالشكر الأستاذ المشرف فواز العابد على تقبله مسؤولية الإشراف على هذه المذكرة ،وعلى نصائحه وتوجيهاته وتشجيعاته وأسأل المولى جلا وعلا أن يجعل ذلك في ميزان حسناته.

كما لا يفوتني أن أشكر الأستاذ رشيد علوش على إرشاداته ومساعدته لي في هذا العمل متمنية له التوفيق والنجاح .

إلى كافة أساتذة قسم العلوم السياسية جامعة خميس مليانة على المجهودات المبذولة لتكويننا طيلة فترة الخمس سنوات.

إلى كافة زملاء وأصدقاء الدراسة على التشجيع والتمنيات بالتوفيق .

إهداء

إلى صورة الحقيقة في زمن الزيف ...إلى الذي رسم ظلال النجاح أمامي ...وتكبد العناء من أجل إسعادي ...له وحده أقف طاعة وحبا وعرفانا ...إلى أبي رحمه الله رحمة واسعة وأسكنه فسيح جنانه.

إلى من القلب يهواها والعمر فداها ...إلى الغالية والعزيزة جدا...إلى التي أدعو من الله أن يشفيها شفاء لا يغادر سقما ...إلى أمي ثم أمي ثم أمي حفظها الله وأطال عمرها.

إلى من شاركوني أفراحي وأحزاني ...إلى من أرى السعادة بأعينهم ...إلى من لا يكتمل وجودي إلا بهم إخوتي وأخواتي أدامهم الله.

إلى البراعم الثلاثة إسلام ،نهال ،ميرال حفظهم الله .

إلى كل من لم يبخل علي بالدعاء.

خطة الدراسة

مقدمة

- الفصل الأول : مدخل عام حول الملف النووي الإيراني .
  - المبحث الأول : مراحل تطور ونشأة الملف النووي الإيراني .
  - المبحث الثاني : دوافع ومبررات إيران النووية.
  - المبحث الثالث : أزمة الملف النووي الإيراني .
- الفصل الثاني :محاور التباين الدولي حول الملف النووي الإيراني .
  - المبحث الأول :موقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية من الملف النووي الإيراني .
  - المبحث الثاني :المواقف الدولية من الملف النووي الإيراني .
  - المبحث الثالث :المواقف الإقليمية من الملف النووي الإيراني .
- الفصل الثالث: الإستراتيجية التفاوضية الإيرانية مع الدول الكبرى حول الملف النووي الإيراني .
  - المبحث الأول : الإستراتيجية الإيرانية تجاه الملف النووي الإيراني .
  - المبحث الثاني :سير المفاوضات مع الترويكا الأوروبية .
  - المبحث الثالث:مسار المفاوضات مع دول (5+1) وتدخل مجلس الأمن.
  - المبحث الرابع:نتائج المفاوضات وسيناريوهات الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مع إيران.

خاتمة.

مقدمة

مقدمة

شهدت الساحة الدولية بعد الحرب الباردة تحولات جذرية هامة، سواء على مستوى الأطر الفكرية والنظرية حيث سقطت روئ وانبثقت بديلاتها ،وتراجعت نظريات وبرزت أخرى ،إضافة إلى تغيير مسويات التحليل أو على مستوى الفاعلين الدوليين ،حيث أضحت الفواعل غير الدولاتية تؤثر على صياغة التفاعلات الدولية.

أو على مستوى القضايا المطروحة ،فبرزت ظاهرة الانتشار النووي التي أصبحت تتصدر الأجندة الدولية، وذلك لما أحدثته التطورات التكنولوجية في مجال الأسلحة النووية من ازدياد الخريطة الدولية تعقيدا مع امتلاك التكنولوجيا النووية من طرف دول أخرى ،ومن ضمنها باكستان التي تعتبر أول دولة إسلامية تمتلك هذه التكنولوجيا، لكن مساعي دول إسلامية أخرى (إيران) في الاتجاه ذاته أصبح محل ريبة ،حيث عد إيران أكبر دولة إسلامية تهدد مباشرة مصالح القوى الدولية الكبرى في منطقة حيوية .

ولقد سعت القوى الدولية الغربية على تجريد إيران من طموحاتها النووية ومنعها من الوصول إلى درجة الاعتماد التام على الذات في عملية التخصيب بكافة الوسائل بما في ذلك التهديد باستخدام القوة ،ولما كان العمل العسكري يحمل مخاطر جمة ومبهم النتائج ،اهتدت هذه الدول إلى انتهاج وتبني الخيار الدبلوماسي لإيجاد تسوية لحل أزمة الملف النووي الإيراني وذلك عن طريق التفاوض مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية .

مما جعل الاهتمام في الدراسات السياسية الدولية ينصب في البحث عن الكيفيات التي يمكن بواسطتها التعرف على الدور الذي لعبته الدبلوماسية عن طريق المفاوضات في حل أزمة الملف النووي الإيراني ،وبذلك التعرف على مسار إستراتيجية التفاوض الإيرانية مع الدول الكبرى اتجاه الملف النووي الإيراني خاصة وأن الجمهورية الإسلامية الإيرانية متميزة بخصوصيتها الحضارية والعقائدية .

أهمية الدراسة :

الأهمية العلمية :

- ظل البرنامج النووي وإستراتيجية إيران في إدارة العملية التفاوضية ميدان دراسات وبحث رئيسي ضمن نطاق الاهتمامات الأكاديمية في حقل العلاقات الدولية

- تتجلى أهمية هذه الدراسة في محاولة فهم وتوضيح الأبعاد الإستراتيجية للملف النووي الإيراني ،وتبيين جوهر الحوار بين القوى الدولية الكبرى والجمهورية الإسلامية الإيرانية ،فتتضح من خلالها مدى قدرة هذه القوى في إبقاء البرنامج النووي الإيراني مقتصرا على الأغراض السلمية وعدم السماح بأن تكون إيران قوة عسكرية نووية.

الأهمية العملية :

- يكتسب هذا الموضوع أهمية خاصة كونه يعالج موضوعا حديثا أثار ومازال يثير العديد من التساؤلات والتناقضات والتباين في وجهات النظر للباحثين ،لما له من تداعيات خطيرة على منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ومنطقة الخليج العربي بصفة خاصة ،ومستقبلها على وجه الخصوص ،وأي فهم لديناميكيات الأزمة بين

الولايات المتحدة الأمريكية والدول الكبرى الأخرى ،وأي نظرة مستقبلية لتطورها ،يجب أن يأخذ في اعتباره كافة القضايا العالقة والمتشابكة في المنطقة وأبعادها التاريخية والسياسية والإيديولوجية .

حدود الدراسة :

لأن لكل مشكلة حدودها ومجالها الخاص بها كان لزاما علينا تحديد الإطار الزمني والمكاني لموضوع البحث استجابة لمتطلباته بهدف الوصول إلى نتائج أكثر دقة ،وبناء على هذا فقد تم تحديد الإطار الزمني والمكاني للدراسة كما يلي :

الإطار الزمني : إن دراسة دور الدبلوماسية في حل الملف النووي الإيراني تنحصر في فترة مابين 2003-2019 .

الإطار المكاني : إيران دولة شرق أوسطية جغرافيا، يطاولها طموح علمي أهمه وهو الحقل النووي ،وعليه سنقوم بدراسة تحليلية للملف النووي الإيراني التي تنظر للظاهرة النووية الإيرانية في تفاعلاتها الداخلية منها والخارجية في سبيل معرفة الدور الذي لعبته الدبلوماسية في حل أزمة الملف النووي الإيراني،وذلك من خلال معرفة مختلف إستراتيجيات التفاوض التي طبقت في إدارة أزمة الملف النووي الإيراني .

إشكالية الدراسة :

إن هدف العلم عموما هو البحث عن الحقيقة وللوصول إليها لابد من طرح إشكالية مستنبطة من واقع زماني ومكاني معين ،بغية الوصول إلى المتغيرات الأساسية في الأشكال ،البحث في إستراتيجية التفاوض الإيراني اتجاه الملف النووي لا تخرج عن هذا الإطار، لذلك قمنا بصياغة إشكالية البحث كالآتي:

ما هي الإستراتيجية التفاوضية المنتهجة من طرف إيران في المفاوضات مع القوى الدولية الكبرى حول برنامجها النووي ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما هي مراحل نشأة وتطور البرنامج النووي الإيراني ؟.
- لماذا تصر جمهورية إيران الإسلامية على امتلاك التكنولوجيا النووية ؟.
- ما هو موقف القوى الدولية والإقليمية من امتلاك إيران القدرة النووية ؟.
- إلى أي مدى نجحت السياسة الخارجية الإيرانية في ترتيب أوراقها التفاوضية بما يتوافق والتحولات الحاصلة في السياق الدولي والإقليمي ؟.
- ما هو مستقبل الملف النووي الإيراني في ظل الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مع إيران؟ .

فرضيات الدراسة :

في محاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة ،يمكن صياغة الفرضيات التالية :

- تعدد الفواعل في الملف النووي الإيراني قد يعقد مسار الإستراتيجية التفاوضية.

– كلما توافقت مواقف الدول المنخرطة في الملف النووي الإيراني ،كلما زادت احتمالات نجاح إستراتيجية التفاوض.

– تعدد مسار المفاوضات في الملف النووي الإيراني قد يؤدي لبناء اتفاق شامل للملف النووي الإيراني .

الدراسات السابقة :

في إطار موضوع البحث الذي نحن بصدد القيام به ،وجدنا عدة دراسات لجانب منه تمثلت على الخصوص في:

– كتاب طموحات إيران النووية للمؤلف شاهرام تشوبين وفيه يعرض تاريخ البرنامج النووي الإيراني ودوافعه والمفاهيم ،والمعتقدات السياسية المحلية التي تدور في إيران ،كما يتطرق هذا الكتاب للدبلوماسية النووية الإيرانية.

_كتاب البرنامج النووي الإيراني :آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد لمؤلفه أحمد إبراهيم محمود الصادر على مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية 2006.

يتناول هذا الكتاب أبعاد الأزمة المتصاعدة بشأن البرنامج النووي الإيراني ،ويستعرض دوافع وأهداف هذا البرنامج ومراحل تطوره ،كما تطرق لمستقبل الأزمة النووية الإيرانية بين التصعيد والتسوية وسيناريوهات تطورها، سواء التسويات أو الصفقات أو العقوبات أو الخيار العسكري، وانعكاسات كل ذلك استراتيجيا عل المستوى الدولي والإقليمي .

– كتاب أ.د عطا محمد زهرة "البرنامج النووي الإيراني " تطرق فيه للملف النووي الإيراني قبل وبعد الثورة ودرس العقوبات المفروضة على إيران وطموحاتها ودوافعها المرتبطة بالبرنامج ،ثم تتبع مسيرة التسوية مع الغرب وتطرق للمصالح المتضاربة ووجهات النظر المختلفة بين إيران والغرب والخيار الدبلوماسي .

– كتاب الاتفاق النووي الإيراني مع الدول الكبرى :تداعياته الإستراتيجية وانعكاساته الإقليمية ،الصادر عن مكتبة زين الحقوقية والأدبية سنة 2018 .

وقد م الطرق في هذه الدراسة إلى المراحل المختلفة للبرنامج النووي الإيراني والمفاوضات التي رافقته طوال سنوات ،والمحطات التي مرت بها ،وقدم الباحث صورة عن الإستراتيجية التفاوضية لإيران .

الإطار المفاهيمي للدراسة :

الأزمة لغويا: إنها الشدة والقحط والمحنة ،وأزم عن الشيء أمسك عنه ،الأزم يعني الحمية ،والمأزم يعني المضيق وكل طريق بين جبلين مأزم،وموضع الحرب أيضا مأزم.

أما اصطلاحا فهي نقطة تحول مصيرية في مجرى حدث ما ،تميز بتحسن ملحوظ أو بتأخر حاد وترتبط بتجاذب قديم لابد أن يزول لتحل محلها ارتباطات جديدة تورث تغيرات كمية ونوعية في هذا الحدث.أو هي حد يبلغه التناحر الدولي يؤدي إلى تعطيل سير النظام أو يحول دون تأديته لوظيفته أو لإحدى وظائفه،لهذا السبب تحدد طبيعة الأزمة وفقا لطبيعة النظام .

الأزمة الدولية :

هي تلك الحالة التي تحكم طرفين دوليين أو أكثر تتميز بالشك الكبير في النوايا ،أو أنها تلك الفترة الزمنية القصيرة نسبيا المتضمنة ضغطا غير اعتيادي على صانعي القرار ،وقد تشمل على إمكانية اندلاع الحرب والنهاية المأساوية لها [1].

دورة الوقود النووي :هي مجموعة العمليات التي تمر بها المواد التي تستعمل كوقود للمفاعلات النووية ،وتعد من أهم حلقات التكنولوجيا النووية ،وتبدأ هذه الدورة باستخراج اليورانيوم وطحنه[2].

تخصيب اليورانيوم

هي العملية التي تعالج عنصر اليورانيوم وتحوله من الصورة التي يتواجد بها في الطبيعة ليصبح ذا قدرة خاصة للاستخدامات السلمية والعسكرية ،وهذه العملية تتم في عمليات شديدة التعقيد باستخدام تقنيات عالية لا تمتلكها سوى الدول المتقدمة [3].

دول (5 + 1): واحدة من المفاهيم الحديثة في السياسة الدولية ،والتي يعنى بها هي مجموع الدول التي خاضت المفاوضات مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية منذ عام 2006 ،حيث بدأت المفاوضات بشأن برنامجها النووي هذا وتتكون هذه الدول من دول دائمة العضوية في مجلس الأمن (الولايات المتحدة الأمريكية ،بريطانيا، روسيا وفرنسا والصين)،بالإضافة إلى ألمانيا [4].

الدبلوماسية :

في معناها الشامل هي العملية الكاملة التي تقيم عبرها الدول علاقاتها الخارجية ،وهي وسيلة للتعاون ووسيلة الخصوم لحل النزاعات دون اللجوء إلى القوة ،فبواسطتها تقوم الدول بحل خلافاتها أما معناها الضيق فهي تطبيق السياسة الخارجية [5].

المناهج المتبعة :

طبيعة الموضوع المراد دراسته تستوجب علينا معالجته بالاعتماد على عدة مناهج نذكر منها الآتي:

المنهج التاريخي:

إن معظم الدراسات الأكاديمية تعتمد على المنهج التاريخي لأهميته في كشف تطور الظاهرة عبر الزمان والمكان، خاصة وأن العلاقات الدولية تقوم على هدف التنبؤ بمستقبل الظاهرة الذي لا يكاد أن يتم دون معرفة

---

[1] عادل السلمان ، (الأحلاف والتكتلات الدولية)، مجلة الحوار المتمدن، العدد 930، 2004 ،ص 02.

[2] وداد ظافري ، (رهانات الانتشار النووي في منطقة الشرق الأوسط :دراسة حالة كل من إسرائيل وإيران)، أطروحة دكتوراه، غير منشورة ،قسم العلوم السياسية ،جامعة الجزائر 03 ،2013 ،ص207.

[3] نازية سوسي ،وانجلي آسيا ،(العلاقات الأمريكية الإيرانية :الملف النووي الإيراني نموذجا)،مذكرة ماستر ،غير منشورة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة مولود معمري ،تيزي وزو ،2014،ص 09.

[4] (برنامج التفاوض) ،تاريخ الزيارة 10/10/ 2020، على الساعة 20:46 ،على الموقع www.abah ،ص03.

[5] ليندة عبوش ،سميحة شعبان ،(دور الاتحاد الأوروبي في تسوية الملف النووي الإيراني:دراسة في العقوبات الاقتصادية)، مذكرة ماستر ،غير منشورة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،2014، ص09.

تاريخها، ولذلك تم استخدام هذا المنهج من أجل التعرض للموضوع من ناحية السياق التاريخي ،وقراءة واستبصار ،وتحليل مختلف المسارات والمحطات التي مر بها البرنامج النووي الإيراني قبل سنة 2002 وبعدها وصولا إلى عام 2018 والانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مع إيران.

منهج تحليل المضمون

ويتجلى هذا المنهج في محاولتنا تحليل معظم الخطابات الرسميين بشأن الملف النووي الإيراني ،سواء كانو من طرف الجمهورية الإسلامية الإيرانية أو المسؤولين من الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو من طرف مسؤولين في الدول الغربية، وهذا لغرض فهم وتحليل مختلف الأطروحات والتناقضات بشأن هذا الملف ،إضافة إلى تصور مخارج هذه الأزمة النووية وفق تصور الرسميين كل على حدا ،وكذلك يركز في دراسته للملف النووي الإيراني على إستراتيجيات التفاوض التي تبنها أطراف العملية التفاوضية.

منهج دراسة حالة :

ساهم هذا المنهج في دراسة المواقف المختلفة للقوى الدولية والإقليمية ،وكذا وجهة إيران حول ملفها النووي بطريقة تفصيلية للتوصل إلى نتائج معينة .

صعوبات الدراسة :

-الصعوبات التي واجهتني في إعداد هذا البحث كلها متعلقة بطبيعة الموضوع ،حيث توجد دراسات قليلة حول هذا الموضوع ،خاصة فيما يتعلق بالكتب العربية والدراسات المحكمة ،والمتخصصة وحتى وإن وجدت فهي تشير للموضوع إشارات قليلة ،كون الموضوع المراد دراسته موضوع حديث ،ومعظم الدراسات حول إيران في الشؤون السياسية والعسكرية والاقتصادية صدرت في الغرب لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا .

- عدم وجود دراسات مستقلة تركز على الأداة الدبلوماسية ودورها في حل الملف النووي الإيراني .

- ومن جهة أخرى غياب مراكز بحث وترجمة تتولى مختلف الدراسات والبحوث حول البرنامج النووي الإيراني من الفارسية إلى العربية فوت علينا فرصة الاستفادة من مختلف الأطروحات والدراسات المنشورة باللغة الفارسية.

- طول فترة الدراسة في الموضوع (قبل 2002 – 2019) والتقيد بعدد صفحا معين في إعداد الدراسة أدى إلى عدم الخوض في الكثير من الأحداث والمعطيات بشكل معمق.

تقسيم الدراسة :

للإجابة على الإشكالية المطروحة ،والتحقق من الفرضيات قسمنا البحث إلى ثلاثة فصول ،فبعد مقدمة للموضوع نتطرق في الفصل الأول إلى مدخل عام حول البرنامج النووي الإيراني ،حيث نستعرض في المبحث الأول مراحل تطور ونشأة البرنامج النووي الإيراني ،أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه إلى دوافع ومبررات إيران النووية ،بينما المبحث الثالث فخصصناه لدراسة أزمة الملف النووي الإيراني .

أما فيما يخص الفصل الثاني فنستعرض من خلاله محاور التباين الدولي حول الملف النووي الإيراني ،عبر تقسيمه إلى ثلاث مباحث أين نتطرق في المبحث الأول إلى موقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية من الملف النووي

الإيراني، بينما يتناول المبحث الثاني المواقف الدولية من الملف النووي الإيراني ،أما المبحث الثالث فنتطرق فيه إلى جملة المواقف الإقليمية من الملف النووي الإيراني .

في حين أن الفصل الثالث خصصناه إلى الإستراتيجية التفاوضية الإيرانية مع الدول الكبرى حول الملف النووي الإيراني،وذاك بالتطرق خلال المبحث الأول إلى الإستراتيجية التفاوضية الإيرانية ،أما المبحث الثاني فنستعرض من خلاله سير المفاوضات مع الترويكا الأوروبية أما المبحث الثالث فتطرقنا فيه إلى مسار المفاوضات مع دول (5+1)، والمبحث الرابع والأخير من هذا الفصل سنتناول فيه نتائج المفاوضات وسيناريوهات الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مع إيران ثم خاتمة للموضوع.

الفصل الأول

مدخل عام حول الملف النووي الإيراني

تمثل الطاقة النووية مشروعا هاما تنجذب إليه أغلب دول العالم، لما فيها من مزايا سياسية و اقتصادية و عسكرية و أمنية، فضلا عن مزاياها الاستراتيجية، حيث تسعى غالبية الدول إلى بناء مشاريع الطاقة النووية بشكل عام، و امتلاك السلاح النووي بشكل خاص ،ففي الوقت نفسه هي سلاح ذو حدين ،فمن جهة يمكن أن تكون أداة لحل مشاكل العالم ،إذا ما استخدمت للأغراض السلمية من خلال تلبية الطلب المتزايد على الطاقة، ولكنها خلاف ذلك إذا ما استخدمت في المجال العسكري والردع ،فقد تتحول إلى أداة تدمير شامل لها انعكاسات على البشرية جمعاء وتعد إيران من بين الدول التي سعت إلى بناء وتكوين برنامج نووي سلمي وتطوير قدراتها النووية [1].

تعود جذور البرنامج النووي الإيراني إلى عهد حكم الشاه رضا بهلوي ،حيث ظهرت نواياه الجدية بامتلاك هذا البرنامج بشكل تصاعدي ،وقد كانت علاقته الوثيقة مع الغرب أحد أهم العوامل التي ساهمت بشكل إيجابي في تكوين برنامج نووي سلمي ،وكذلك الاهتمام والرغبة الشديدة منه لامتلاك التكنولوجيا النووية البصمة المثمرة في تكوينه[2].

في ذلك الوقت لم يكن البرنامج النووي يأخذ حيز اهتمام القوى الإقليمية والدولية ،بسبب أن الشاه كانت تربطه مع القوى العالمية علاقة وثيقة ، وبعد نجاح الثورة الإيرانية عام 1979 ،وتغير نظام الحكم توقف البرنامج النووي بسبب قيام الحرب العراقية الإيرانية ،وبعد فترة أعلنت إيران عن عزمها البدء تشغيل برنامجها النووي ،حينها أخذت قضية البرنامج النووي تطفو على سطح السياسة الدولية خاصة أن هذا النظام الإيراني الجديد أخذ من القوى الإقليمية والدولية موقف العداء الشديد لدرجة أن العلاقات الإيرانية مع أكثر الدول الإقليمية والدولية انقطعت وتجمدت ،بعدها بدأت التحذيرات من البرنامج النووي الإيراني ،وبعد إعلان المعارضة الإيرانية وعرضها لبعض الصور والوثائق عام 2002 تثبت بناء طهران مفاعل نووي سري بعيدا عن رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدأ البرنامج يأخذ منحى أزمة إقليمية دولية [3].

ويناقش هذا الفصل الجذور التاريخية ومراحل تطور البرنامج النووي الإيراني في المبحث الأول ،في حين يتناول المبحث الثاني دوافع ومبررات إيران النووية ،بينما يدرس المبحث الثالث أزمة البرنامج النووي الإيراني على المستوى الدولي.

[1] فوزي فراحتية ، (البرنامج النووي الإيراني في ظل التحولات الإقليمية والدولية 1967_2009) ،مذكرة ماستر، غير منشورة ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة محمد بوضيلف ،المسيلة ،2017،ص 1.

[2] أسامة بوحمامة ، (إدارة الملف النووي الإيراني مع قوى الغرب وأثره على الساحتين الإقليمية والدولية)، أطروحة دكتوراه ،غير منشورة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ، ص48.

[3] أكرم محمود قشطة ،مرجع سابق، ص 46.

المبحث الأول : نشأة وتطور الملف النووي الإيراني

تعود بداية البرنامج النووي الإيراني إلى خمسينيات القرن الماضي إبان عهد الشاه الذي سعى إلى تطوير البرنامج النووي في تلك الفترة ،كجزء من بناء عملية شاملة يسعى لتحقيقها في إيران على كافة المستويات وفي كافة المجالات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والعسكرية والثقافية ،ذلك لتمكين إيران من تعظيم ما تملكه من مقومات القوة الشاملة في مختلف المجالات بما يتيح لها القيام بدور القوة الإقليمية في منطقة الخليج ،فجاء التعاون النووي بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران من خلال مشروع الذرة من اجل السلام ،الذي أطلقه الرئيس الأمريكي إيزنهاور سنة 1953 ،والذي يقضي بفتح الطريق لدول العالم من خلال نقل التكنولوجيا النووية السلمية [1].

إن الجهود الإيرانية لامتلاك الطاقة النووية ترجع إلى منتصف القرن الماضي حيث سعت إيران وعبر سنوات طويلة إلى بناء مشروع نووي إيراني متكامل ،يمكن تمييزه بين عدة مراحل ،وذلك على النحو التالي:

1.مرحلة البناء والنشأة 1957–1979:

بدأت إيران نشاطها النوويمن خلال التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية منذ الخمسينيات، حيث كانت الولايات المتحدة قد وضعت حينذاك أسس علاقات إستراتيجية مع نظام الشاه محمد رضا بهلوي (1941_1979)[2]* ،وهو ما دفع الشاه بعد ذلك إلى الاعتماد بقوة على الولايات المتحدة لدعم حكمه ،ولمساعدته في تحقيق التنمية التي كان يطمح إليها ،كما ترافق ذلك مع قيام الجانبين بتطوير درجة عالية من التعاون السياسي والاستراتيجي ،بحيث أصبح نظام الشاه حليفا استراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية.[3]

وجاء التعاون النووي بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية من خلال برنامج الذرة من اجل السلام ،وهو برنامج كان الرئيس دوايت إيزنهاور قد أعلنه في 8 كانون الأول عام 1953 ،في كلمته أمام الدورة السنوية للجمعية العامة للأمم المتحدة ،بهدف إتاحة الطاقة الذرية أمام الاستخدامات السلمية لدول العالم ،بحيث لا تستخدم هذه الطاقة في التسلح والدمار فقط ،ولكن الأهم من ذلك أن تستخدم في أغراض التنمية وتوليد الطاقة وغير ذلك من الاستخدامات السلمية[4] .

حيث وقعت إيران في العام 1957 مع واشنطن على اتفاقية للتعاون النووي ،مدتها عشر سنوات حصلت إيران بموجبها على مساعدات نووية فنية من الولايات المتحدة ،وعلى عدة كيلوغرامات من اليورانيوم المخصب ،ومن ذلك الوقت انطلق البرنامج النووي الإيراني حيث أنشئت مراكز للبحوث النووية وهيئة الطاقة

---

[1] آمال السبكي ، **تاريخ إيران السياسي بين ثورتين 1906م_1979م** ، بيروت: دار العلم ،1999م ،ص176

[2] أحمد محمود إبراهيم **البرنامج النووي الإيراني آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة التصعيد ومخاطر** ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2005 ،ص26 .

[3] أمال السبكي، مرجع سابق، ص177.

[4] المرجع نفسه ،ص 26 .

النووية الإيرانية وإقامة عدد من المنشآت النووية ،إضافة إلى إبرام العشرات من الاتفاقيات مع عدد من الدول بعد أن تمّ وضع تصور كامل لطموحات إيران النووية ،يقوم على بناء ما لا يقل عن 20 محطة نووية بتكلفة إجمالية تقدر بحوالي 30 مليار دولار لتغطية الحاجة المتزايدة للطاقة الكهربائية[1] .

على الرغم من عدم وضوح نوايا البرنامج النووي لإيران وسعيها لامتلاك الطاقة النووية ،إلا أنها وقعت في عام 1968 معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ،ووافقت عليها في عام 1970 ،كما قدمت مع مصر قرارا إلى الجمعية العامة في عام 1974 لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من الأسلحة النووية[2] ،إلا أن إجراءات إثبات حسن النية هذه لم تثني الشاه عن مواصلة جهده لتحقيق طموحه بتطوير برنامجه النووي ،ففي عام 1974 أنشأ منظمة الطاقة الذرية الإيرانية باعتبارها جزءا من برنامج طويل الأمد لتطوير خطة بناء 23 محطة للطاقة النووية في أنحاء إيران بحلول عام 1994،كما أكد في العام نفسه أهمية امتلاك السلاح النووي قائلا :((**إن العالم يواجه مشكلات مع بعض الدول التي تمتلك أسلحة نووية ،ونحن من الدول التي لا تمتلك سلاحا نوويا ،لذلك فإن الصداقة مع الولايات المتحدة صاحبة الترسانة النووية أمر حيوي للغاية**))[3].

وشكل التعاون النووي الأوروبي لإيران في سبعينيات القرن الماضي دافعا لتطوير برنامجها النووي ،ففي عام 1974 اتجهت إيران نحو فرنسا لمساعدتها على إنشاء محطة للطاقة النووية على أن تحصل الأخيرة على 10 % من أسهم المحطة ،كما طلبت حكومة الشاه مساعدة بشأن المسائل المتعلقة بمعالجة اليورانيوم ،كما قدمت ألمانيا الغربية دعمها للبرنامج من خلال الاتفاق على تزويد إيران بمفاعلين للماء الثقيل طاقة كل منهما 1200 ميغاواط واستكمل الاتفاق بعقد لبناء محطة بوشهر النووية ،وكانت طموحات الشاه ابعد من ذلك عندما وقعت حكومته في تشرين الثاني 1977 على شراء أربعة مفاعلات إضافية تعمل بالماء الخفيف ،إذ شجع التعاون الألماني_الإيراني الحكومة الفرنسية بتقديم خبرتها في المجال النووي لإيران بشرائها مفاعلين نوويين والاتفاق على تزويدها بستة مفاعلات أخرى في وقت لاحق وتدريب 350 فنيا.لكن الاضطرابات السياسية اللاحقة في طهران جعلت هذه الاتفاقيات موضوعا للجدل [4].

بدأ التفاوت في الداخل والضعف الاقتصادي في تغذية عدم الرضا الداخلي بالتوازي مع برامج الشاه السريعة للتحديث ،التي اعتبرها كثير من الإيرانيين تبذيرا وفسادا ،وقد اضطر الإمبراطور إلى كبح جماح أحلامه

---

[1] الدين العكلة ، مرجع سابق، ص 9 .

[2]عبد الفتاح علي رشدان ، رنا عبد العزيز الخفاش ، **تركيا والبرنامج النووي الإيراني حدود الاتفاق والاختلاف (2002_2016)** ،قطر :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات ،2016 ، ص17 .

[3]QuillenChris ,(**Iranian Nuclear Weapons Policy** :**Past** ,**Present and Future**) ,MiddelEastReviewOfInternationalAffairs ,Vol 6, No 2,June 2002 ,P 17 ,MiddelEastReviewOfInternationalAffairs ,Vol 6, No 2,June 2002 ,P 17 .

[4] كامل أحمد عامر ، (موقف الترويكا الأوروبية من البرنامج النووي الإيراني)، مجلة دراسات دولية ، العدد 50 ، ص 23 .

النووية، كانت عاصفة الثورة تختمر في الأفق ،وحين انحدرت البلاد إلى اضطرابات ثورية في وقت لاحق من عام 1979 كان أحد مفاعلات بوشهر مكتملا بنسبة 85% ،فيما تم بناء 50% من المفاعل الآخر[1].

مما سبق يظهر لنا التقييم العام لهذه المرحلة بأن الشاه هو من أسس قواعد البرنامج النووي الإيراني وأن أهدافه المعلنة هي الاستخدام السلمي للطاقة النووية ،وإخفاء طموحاته النووية الأخرى .

2.مرحلة التمهل وإعادة ترتيب الأوراق : (1979_1989)

اختيرت هذه المرحلة من عام 1979 لأنها شكلت نقطة تاريخية تفصل بين مرحلتين في إيران: الأولى الشاه ونظامه الملكي وتحالفاته الاستراتيجية مع الغرب ،والثانية مرحلة الخميني وأفكاره بسيطرة ولاية الفقيه على السلطة في طهران واعتبار الغرب وفي مقدمته الولايات المتحدة عدو إيران الأول [2].

في بداية عام 1979 وبعد قيام الثورة الإسلامية في إيران ونجاحها في إنهاء حكم الشاه ،تغيرت الإيديولوجية حيث اعتبر آية الله الخميني أن المشروع النووي ضد الإسلام مما عكس تغير النظام إلى تغيرات في السياسة الإيرانية حيث تم إيقاف البرنامج النووي الإيراني وقد فسر هذا التوقف لأسباب عدة منها :

- الخلافات التي حصلت مع الشركات الأوروبية بسبب تحول النظام السياسي في إيران [3].
- انصراف جهود القيادة بداية الثورة الإسلامية إلى بناء مجتمع إسلامي وتثبيت أسس النظام الثوري الجديد[4].
- عدم قدرة النظام الجديد على تحمل التكاليف المالية العالية [5].
- إضافة إلى ذلك هروب أغلب الخبراء النوويين بعد الثورة إلى الخارج مما أدى إلى انعدام الخطط التطويرية[6]

نظرا للتطورات المتلاحقة والاحتكاكات المتعددة منذ انتصار الثورة الإسلامية في شهر فيفري 1979، بدأت موجة من الدعاية السلبية وتسميم الأجواء ضد البرنامج النووي لإيران، شاركت فيه عناصر من خارج إيران، وبعضها من الداخل أيضا ،وكانت النتيجة توقف كل الأنشطة النووية حتى سنة 1982حيث لم يتخذ

---

[1] علي فائز ،كريم سجادبور ، **رحلة إيران النووية الطويلة التكاليف والمخاطر** ، أبو ظبي :مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014، ص 17 .

[2] عبد الفتاح علي رشدان ، رنا عبد العزيز الخفاش ،مرجع سابق ،ص 18 .

[3] عبد الله فالح المطيري ،(أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني) ،رسالة ماجستير ، غير منشورة ، مجلس كلية الآداب والعلوم ،جامعة الشرق الأوسط ،2001 ،ص 46 .

[4] عامر عباس ، **البرنامج النووي الإيراني في ظل القانون الدولي** ،لبنان :منشورات زين الحقوقية،2012 ،ص 95 .

[5] رائد حسين عبد الهادي ،(البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الأمن القومي الإسرائيلي) ، رسالة ماجستير ،غير منشورة ، كلية الآداب والعلوم ،جامعة الأزهر ،2011 ،ص 36 .

[6] رياض الراوي ،**البرنامج النووي الإيراني وأثره على الشرق الأوسط** ،سوريا :دار الأوائل ،2006 ،ص 122 .

أي إجراء، سواء في مجالات التخطيط أو التنفيذ أو حتى المتابعة لما كان قيد التنفيذ قبل انتصار الثورة الإسلامية[1] .

إلا أن البرنامج عاود نشاطه في عام 1984 ،وأن بذل الجهود الإيرانية الجديدة من أجل إعادة البرنامج النووي وتطويره يعود سببه إلى الحرب العراقية _ الإيرانية ،وما نتج عنها من سباق التسلح بعد اتفاقية نظام البعث في العراق على إنشاء مفاعل نووي مع فرنسا ،وكذلك بعد قيام سلاح الجو العراقي من قصف المفاعل النووي الإيراني في بوشهر وتحطيم أجزاء كبيرة منه .[2]

- ففي حلول عام 1985 بدأت الجمهورية الإسلامية في إيران أول اتفاقاتها حول تطوير البرنامج النووي الإيراني وذلك من خلال توقيع بروتوكولا للتعاون النووي مع الصين ،وفي عام 1986 بدأت الحكومة الإيرانية في دعم منظمة الطاقة الذرية الإيرانية ،وقد تبنى إعادة الروح للبرنامج النووي رئيس مجلس الشورى آنذاك علي أكبر هاشمي رفسنجاني[3].

وأن هذا التحول الجذري في الاستراتيجيةالتسليحية والنووية للجمهورية الإسلامية إنما هو نتاج عن أثر استخدام العراق لأسلحة الدمار الشامل في الحرب ،ففي نفس العام تم الاتفاق مع كل من الصين وباكستان للتعاون في المجالات النووية من خلال تدريب الإيرانيين ومساعدتهم وتزويدهم بمفاعل نيوترون بقدرة "300 كيلو واط"[4]،ثم شهد التطور النووي الإيراني اتفاقا آخر عام 1987 مع الأرجنتين ،وذلك من أجل الحصول على وقود نووي من اليورانيوم المخصب ولكنه غير مخصب للأغراض العسكرية [5].

بعد انتهاء الحرب العراقية _الإيرانية عام 1988 ركزت إيران وبشكل مكثف على إعادة بناء وتطوير البرنامج النووي الإيراني، ففي خطاب ألقاه هاشمي رفسنجاني في أكتوبر 1988 عندما كان القائد الأعلى للقوات المسلحة في إيران أثناء انتهاء الحرب العراقية_الإيرانية قائلا :**"لقد أثبتت لنا الحرب كم هو مهم استعمال الأسلحة الكيماوية والبيولوجية ،وأن الدروس والمواعظ التي يعطيها المجتمع الدولي تفقد مصداقيتها عند دخول الحرب ،إذن علينا حيازة الأسلحة ذات الاستعمال الدفاعي والهجومي "[6].**

---

[1] رضا رحال غربي ،(سلمية البرنامج النووي للجمهورية الإسلامية في إيران) ، غير منشورة ، جامعة باتنة ،2015 ، ص 42 .

[2] ميثاق خير الله جلود ، (موقف الولايات المتحدة من البرنامج النووي الإيراني)، مجلة الحوار المتمدن ، العدد 3304 ، 2011 ، ص 1 .

[3] عامر عباس ، مرجع سابق ،ص 97 .

[4] زهرة عطا محمد ، **البرنامج النووي الإيراني** ، لبنان : مركز الزيتون للدراسات والاستشارات ، 2015 ،ص 18 .

[5] سعد مجيل فلاح الهبيدة ، (البرنامج النووي الإيراني وأثره على توجهات السياسة الخارجية الكويتية 2003_2012) ، رسالة ماجستير ،غير منشورة ، مجلس كلية العلوم ،جامعة الشرق الأوسط ،2013 ، ص 32 .

[6] حبيبة زلاقي ،(تأثير التحولات الدولية ما بعد الحرب الباردة على الساحة الخارجية الإيرانية) ،رسالة ماجيستير ، غير منشورة ،قسم العلاقات الدولية، جامعة باتنة ،2009_2010،ص 129.

عام 1989_1990 تم التعاقد مع المؤسسة الوطنية الأرجنتينية (NVAO) عقدا بقيمة "18 مليون دولار " ،لبناء مصنع لفصل البلوتونيوم في أصفهان [1]،قد شهدت هذه المرحلة آخر الاتفاقات وهو الاتفاق الاقتصادي والنووي مع روسيا ،والذي تضمن إكمال مفاعل بوشهر وبناء مفاعلين آخرين فيها بقدرة "440 ميغاوات "، إلا أن هذا الاتفاق ألغي بسبب عجز الحكومة الإيرانية عن تمويل المشروع ،وبذلك نستطيع أن نقول أن هذه المرحلة قد عانت في السنوات الأولى ،منها حالة من التوقف بسبب عدة عوامل تم ذكرها سابقا سياسية ،اقتصادية وأخرى فنية ،وبعدها تم إعادة الإحياء من جديد من خلال تلك الاتفاقيات والمعاهدات التي أبرمت ،لكن هذا التحرك لم يكن بالشكل الذي يحقق الإنجازات الكبيرة للبرنامج [2].

وبناءا على ذلك يتضح أن البرنامج النووي الإيراني عانى خلال السنوات الأولى من عهد الجمهورية الإسلامية من التهميش نتيجة الكثير من العوامل الداخلية والخارجية كالأزمة الاقتصادية والسياسية والحرب العراقية الإيرانية وامتناع الدول صاحبة الخبرات والداعمة للبرنامج النووي من قبل عن تقديم الخدمات والمتطلبات اللازمة للبرنامج

3. مرحلة التسارع والتطور1990م_2002 م

التزمت القيادة الجديدة برئاسة المرشد الأعلى علي خامنئي، التي أتت بعد وفاة الخميني في عام 1989 م، بإعادة إحياء البرنامج النووي الإيراني بشكل فعال ،وتبنت تطوير البرنامج للاستخدامات السلمية ،وتجهيزه تكنولوجياً للاستخدامات الثنائية المدنية والعسكرية ،وكانت إيران في هذه المرحلة بحاجة ملحة لامتلاك أسلحة غير تقليدية لتطبيق نظرية الردع الاستراتيجي لحماية نظامها ومصالحها [3]،فواصلت إيران تطوير برنامجها النووي بشكل أكثر إصرار من السابق بعد التغيرات السياسية التي شهدها العالم بين عام 1990م_2001م ،والتي تمثلت بانهيار الإتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة وما نتج من تداعيات وقرارات سياسية داخل مجلس الأمن الدولي حول أسلحة الدمار الشامل والموقف من العراق بعد أزمة الخليج الثانية ،وهذا ما أكده الرئيس الإيراني علي رفسنجاني في احد تصريحاته بأن تلك الأحداث لن تعيق بأي شكل من الأشكال قدرة إيران وحقها في تطوير البرنامج النووي لأغراض سلمية [4].

ومع وصول هاشمي رفسنجاني رئيسا للحكم في إيران عام 1989 م ،استحوذ البرنامج النووي على حيز كبير من اهتمام الحكومة الإيرانية ،وقد برز هذا التوجه بشكل جليّ في تصريحاته بأن :"**إيران لا تستطيع**

[1] عامر عباس ، مرجع سابق ، ص 98 .

[2] رياض الراوي ، مرجع سابق ،ص 38 .

[3] عبد الفتاح علي رشدان ،رنا عبد العزيز الخماش ،البرنامج النووي الإيراني الأبعاد الإقليمية والدولية 2002 _2016 ،مرجع سابق ،ص60 .

[4] حسن التميمي زينب عباس ، تاريخ الملف النووي الإيراني وانعكاساته على العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وأمن المنطقة العربية حتى عام 2013 ،ص 98.

أن تتجاهل الواقع النووي في العالم الحديث"[1]، شهد البرنامج في هذه الفترة نشاطا مكثفاً في كافة المجالات ،بحيث أصبحت إيران تمتلك بنية أساسية لإجراء الأبحاث النووية المتقدمة ،كما أنها قامت بنشر المنشآت النووية الإستراتيجية على مساحة واسعة وأحاطتها بجدار هائل من السرية ،وأقدمت على هذه الخطوة كدرس مستفاد من التجربة النووية العراقية عندما تعرض موقع أوزوريك العراقي لضربة عسكرية جوية إسرائيلية كما عرفت أيضا هذه المرحلة اهتماما من طرف منظمة الطاقة الذرية الإيرانية في أعمال التخطيط والمتابعة والتنفيذ لكافة جوانب البرنامج النووي الإيراني ،حيث تعززت قدرة المنظمة بوجود المنشآت والمراكز التي تتبع لها وكان من أبرزها مركز التكنولوجيا المتقدمة في أصفهان، ومركز الأبحاث النووية في بوشهر[2].

ونتيجة لرفض تعاون الغرب مع المشروع النووي ،رأى القادة الإيرانيون تكثيف الجهود للحصول على التقنية من النووية ،مما جعل الرئيس الهاشمي رفسنجاني بدعوى للتعاون مع كلا من الصين وروسيا على النحو التالي:

أ. التعاون الإيراني الصيني في المجال النووي :

استمرت إيران في جهودها من أجل تمويل مشروعها النووي ،حيث أبرمت تعاقدا مع الصين مستغلة العداء الصيني الأمريكي، لتزويدها بالوقود النووي عام 1991م في فترة انشغال الولايات المتحدة الأمريكية في حرب الخليج الثانية (العراق _الكويت)[3]، إذ زودت الصين إيران في نفس العام بهكسافلوريد اليورانيوم ضمن اتفاقياتهم الثنائية ،وإضافة إلى ذلك تحصلت في نفس العام على تترافلوريد اليورانيوم وثاني أكسيد اليورانيوم دون إبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية ،وفي أثناء زيارة رفسنجاني لبكين أنهى مفاوضاته للحصول على مفاعلين بطاقة 300_330 ميغاواط من الصين ،في حين زار الرئيس الصيني إيران قام خلالها بجولة في عدد من المنشآت النووية موضحا حجم العلاقات الإيرانية الصينية للمشروع [4]،كما وقع الطرفان اتفاقية تعاون رسمية في مجال البحوث النووية لمدة عشر سنوات ،زودت الصين بموجبها إيران بمعلومات عن الفصل الكيميائي وغيرها من تكنولوجيا التخصيب وتحويل اليورانيوم إلى سداسي فلوريد اليورانيوم من أجل صنع وقود المفاعل ،ويصب هذا التعاون عموما في مجال الأبحاث النووية [5]،ناهيك عن توقيع اتفاقية أخرى تنص على بناء مفاعل في المنطقة الحدودية مع العراق ،إلا أن المشروع لم ينجز لأن الأمر يشكل خطرا على المفاعل [6].

---

[1] فهد مزيان خزار ، (الأزمة النووية الإيرانية التطورات الدوافع الدلالات الإستراتيجية) ، مجلة دراسات إيرانية ،العدد 3 ،ص 22 .

[2] حسين رائد حسين عبد الهادي ، (البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الأمن القومي الإسرائيلي 1979_2010) ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ،كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،جامعة الأزهر ، 2011 ،ص38 .

[3] المرجع نفسه ،ص 39 .

[4] فاطمة إبراهيم اعطيوي ،(المثلث الأوراسي والبرنامج النووي الإيراني)، رسالة ماجستير ،منشورة ،كلية الدراسات العليا ،جامعة بيرزيت،2011،ص39_40 .

[5] فهد مزيان خزار الخزار، مرجع سابق ، ص203 .

[6] فاطمة إبراهيم اعطيوي ، مرجع سابق ،ص 13 .

ب. التعاون الإيراني الروسي في المجال النووي :

بدأ التعاون النووي بين إيران والإتحاد السوفييتي سابقا منذ أواخر الثمانينات ،وجاءت بدايته خلال محادثات بين الجانبين ،شارك فيها من الجانب الإيراني هاشم رفسنجاني الذي كان رئيس مجلس الشورى (البرلمان) آنذاك،وافقت خلالها موسكو على بيع أسلحة لإيران ،بالإضافة إلى التعاون في المجال النووي ،ومن ثم فإن التعاون الروسي _الإيراني كان بمثابة نقطة البداية في النقلة النوعية الأكثر أهمية للبرنامج النووي الإيراني في فترة التسعينيات، حيث وفر لإيران احتياجاتها من المفاعلات النووية كبيرة الحجم من دون الاقتصار على المفاعلات البحثية صغيرة الحجم[1].

واصلت إيران جهودها في تطوير قدراتها النووية ،حيث أبرمت اتفاقا مع روسيا سنة 1992م لبناء مفاعل للماء الخفيف في بوشهر ،واتفاقا آخر حول التعاون النووي في المجال السلمي ،غير أن الظروف الاقتصادية لإيران آنذاك أعاقت استكمال الاتفاقية ،وعادت إيران في عام 1993م للتعاقد مع روسيا لإعادة إحياء مفاعل بوشهر ومفاعلين آخرين ،ولكن مع استمرار الأزمة الاقتصادية حال دون تنفيذ العقد[2].

غير أن الإنجاز الأهم في تاريخ البرنامج النووي الإيراني في عهد الجمهورية الإسلامية كان في كانون الثاني سنة 1995م اتفاق مع روسيا للتعاون النووي في المجال السلمي ،فوصل إليها أكثر من 100 خبير روسي لبناء مفاعل للماء الخفيف ،وبعد ثلاثة أعوام حصلت إيران عل مفاعلين نوويين يعملان بالماء الخفيف بطاقة 1000 ميجاوات ،وتم إنجاز أول مفاعل نووي في بوشهر لتوليد 50-30 ميجاوات خلال أربعة أعوام وتدريب خمسة عشر خبيرا نوويا إيرانيا ،وتقف روسيا وراء النجاح الكبير لإيران في الحصول على التقنية بالإضافة إلى تدريب الإيرانيين في المعاهد الروسية العلمية[3] .

وفي نهاية عام 1998م تمكنت إيران من إقناع روسيا بضرورة الإبقاء على البلوتونيوم في البلاد وتعويضها ماليا لقاء ذلك، واستمر التعاون الروسي الإيراني بعد ذلك فقد استقبلت روسيا عددا من المهندسين الإيرانيين لتدريبهم،ويتضح أن إيران استفادت إلى أقصى حد من المتغيرات الدولية والإقليمية في تطوير برنامجها النووي سواء من حيث بناء البنية التحتية الأساسية أم بذل الجهود الضخمة للحصول على مواد تشغيلية من الخارج ونجحت في ذلك إلى حد كبير[4] .

ومع كل تلك التطورات التي طرأت على البرنامج النووي الإيراني ،فقد بقي سرا حتى عام 2002م إلا أن عهد الرئيس محمد خاتمي قد شهد انقلابا على المستوى الدولي بهذا الخصوص ،وفتح صفحة جديدة لمسار

---

[1] سعد الحمداني ، العلاقات الروسية _الإيرانية (2003_2010) ، تاريخ تصفح المقال27_05_2020،12:04 على الموقع www.iasj.net.

[2] ستار جبار علاوي ،**البرنامج النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية** ، بغداد : بيت الحكمة ، 2009 ، ص 93 .

[3] زينب خالد عبد المنعم السيد ،الملف النووي الإيراني والمستقبل السياسي لمنطقة الشرق الأوسط 2003_2016 ، (المركز الديمقراطي العربي،24 يوليو 2016)،تاريخ تصفح المقال 27 _05_2020 ، 12:11 على الموقع http://democraticac.de/?p=34549

[4] محمد نور عبد المنعم ، **النشاط النووي الإيراني من النشأة حتى فرض العقوبات** ، القاهرة : مكتبة الأنجلو ، 2009 ، ص 23 .

هذا البرنامج،فقد فجر علي رضا جعفر زاده –العضو في منظمة مجاهدي خلق الإيرانية المعارضة وعضو المجلس القومي للمقاومة في إيران في المنفى – قنبلة في أوت 2002م عندما كشف للوكالة الدولية للطاقة الذرية معلومات مفصلة عن وجود منشأتين نوويتين غير معلنتين أحدهما في نتانز لتخصيب اليورانيوم ،وأخرى في أراك للماء الثقيل[1].

وختاما للمبحث هذا وتبعا لما تقدم نجد أن البوادر الأولى للطموح النووي الإيراني ظهرت منذ خمسينيات القرن الماضي ،وما يلفت الانتباه أن هذه البدايات كانت بمساعدة غربية ،حيث مر البرنامج النووي الإيراني في تطوره بأربعة مراحل الأولى في عهد الشاه وفيها تم إحداث بنية أساسية للبرنامج ،وانضمام إيران لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ،والمرحلة الثانية مرحلة ما بعد سقوط الشاه وتميزت هذه المرحلة بإهمال النظام الإسلامي الجديد للبرنامج لاقتناعه بعدم الفائدة منه ،بالإضافة لتكلفته الباهظة ،ثم ثالثا جاءت مرحلة ما بعد الحرب على العراق ،وظهرت فيها إعادة بعث البرنامج النووي الإيراني ،وكانت نتائج الحرب العراقية الإيرانية سببا مباشرا لهذه الانطلاقة ،فقد أحرزت إيران في هذه المرحلة تقدما في امتلاك التكنولوجيا النووية وظهر البرنامج الإيراني أكثر تطورا ،وتقف وراء رغبة الجمهورية الإسلامية الإيرانية في تطوير برنامجها النووي مجموعة من الدوافع العسكرية والسياسية والاقتصادية ندرسها في المبحث الموالي .

المبحث الثاني :دوافع ومبررات إيران النووية

جاء المشروع النووي الإيراني تلبية للطموحات التي سعت لها الحكومات الإيرانية المتعاقبة وحتى وقتنا الحالي، ولعل ثمة دوافع عديدة كانت وراء سعي إيران للحصول على الطاقة النووية ،وتتمثل هذه الدوافع في الدوافع العسكرية والدوافع الاقتصادية ورغبة إيران في التوسع ،والعمل على إيجاد التوازن مع دول الجوار وغير ذلك من الدوافع والمبررات التي سيتم استعراضها لاحقا[2].

1-الدوافع العسكرية :

تستند الدوافع العسكرية وراء البرنامج النووي الإيراني إلى أن الفكر الاستراتيجي الإيراني ركز بشدة على يجب الدروس المستفادة من الحرب العراقية _الإيرانية والتهديدات الأمريكية الإسرائيلية لإيران ،وأبرزها أن إيران لابد أن تستعد لأية احتمالات في المستقبل ،كما أن إيران استنتجت أنها يجب أن لا تعتمد كثيرا على القيود الذاتية التي يفرضها الخصوم على أنفسهم أو على تمسكهم بالالتزامات الدولية تجاه إيران [3]

[1] فاطمة إبراهيم اعطيوي ،مرجع سابق ،ص 13 .

[2] عبد الله سعد العتيبي ، (الأزمة الأمريكية الإيرانية وانعكساتها على أمن الخليج العربي :دولة الكويت دراسة حالة 1997_2011) ، رسالة ماجستير، غير منشورة ،كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط ، 2012 ،ص 13 .

[3] عبد الله سعد العتيبي ،المرجع نفسه ، ص35 .

وبالرغم من محاولة إيران الابتعاد عن هذا الدافع إلا أن هناك إجماع على وجود دوافع عسكرية تقف وراء برنامج إيران النووي ،فقد استفادت إيران من تجربتها القاسية ع العراق حيث تعرضت مواقعها للقصف من الجانب العراقي[1].

لقد ظهرت دوافع عسكرية عدة لإيران من وراء الملف النووي تتمثل فيتحقيق التوازن العسكري مع إسرائيل،وعلاقة العداء مع الولايات المتحدة الأمريكية ،والسعي لتوسيع نفوذها الإقليمي،الأمر الذي دفع العديد من المحللين إلى القول بأن: :"**إيران إنلم تكن قد امتلكت السلاح النووي ،فإنها تسعى لامتلاكه بكافة الوسائل**[2]".

✓ **العمل على إيجاد توازن مع إسرائيل** :حيث تمتلك إسرائيل قدرة نووية قادرة على تدمير المنطقة بأكملها حيث تعد إسرائيل إحدى الدول التي تمتلك تقنية متطورة في المجال النووي ،بدعم العديد من دول العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية [3].

✓ **عداء أمريكا لإيران** :بدأ العداء بين أمريكا وإيران في العام **1979**م ،عندما تم إنهاء نظام الشاه ،من خلال الثورة الإيرانية محطمة مصالح أمريكا في إيران ،كما دخل الإتحاد السوفييتي بجيوشه إلى أفغانستان، مما أدى إلى شعور واشنطن بالهزيمة وبأنها على وشك أن تخسر الحرب الباردة[4].لذلك كانت تسعى لاعتبار إيران محورا من محاور الشر ،وقد برزت تهديدات فعلية ومحتملة تستشعرها إيران من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ،ورغم اختلاف هذه التهديدات إلا أن من الممكن استنتاج أن إيران وجدت أن السير على طريق تطوير برنامجها النووي يمكن أن يوفر لها ضمانا ضد أي تهديدات في المستقبل من طرف هذه الدول ، وأن اتجاه القيادة الإيرانية نحو الخيار النووي ،قد يكون ناجما عن العزلة الإقليمية والدولية التي تعاني منها إيران ،بالإضافة إلى أن التفكير القائم على المؤامرة قد يمثل القوة المحركة وراء كل الجهود الرامية إلى تطوير البرنامج النووي الإيراني [5].

✓ **رغبة إيران بالتوسع في منطقة الخليج العربي** :تحاول إيران حماية دورها الإقليمي من خلال امتلاك القدرات النووية المتطورة ،وتعزيز وجودها في الخليج العربي ،وتوسيع نفوذها السياسي والأمني والاقتصادي في هذه المنطقة[6].

---

[1] خالد السرحاني ، (مصادر التشدد الإيراني في الأزمة مع الغرب حول البرنامج النووي) ، مجلة مختارات إيرانية ، العدد 64 ، 2005 ،ص 59 .

[2] محمد كاظم الشهابي ، (بين واشنطن وإيران أكثر من أزمة ثقة)، صحيفة أخبار الخليج، العدد 2541 ، 2005 ، ص8 .

[3] حسين زكريا ، (الترسانة النووية الإيرانية :التهديد والمواجهة) ، مجلة كرباسات إستراتيجية ، العدد 28 ،1995 ، ص89 .

[4] المرجع نفسه ،ص 91 .

[5] ليلى حافظ ، (أمريكا وإيران تاريخ من العداء الإستراتيجي) ، صحيفة الأهرام ، العدد 43601 ،2006 ،ص 5 .

[6] ياسر إبراهيم ،(خيارات إيران النووية وتوازن القوى في العالم)، مجلة سلسلة قضايا إستراتيجية ، العدد 125 ، 2006 ، ص30 .

وتتعدد الآثار التي يمكن أن يحدثها البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج سواء كانت بيئية أو أمنية منها وكذلك تهديد الاستقرار الإقليمي في المنطقة ومما لاشك فيه أن امتلاك إيران القدرات النووية من شأنه التأثير على استقرار منطقة الخليج من زاويتين :

- **الأولى** :تكريس الخلل القائم في موازين القوى ،حيث أن حقائق الجغرافيا السياسية تشير إلى أن القوة الإيرانية الحالية إذا ما أرادت أن تتجه فإن مسارها لن يكون الشمال أو الشرق ،ففي الشرق هناك القوى النووية الآسيوية الكبرى "الهند وباكستان والصين" وفي الشمال هناك روسيا، وبالتالي فإن إمكانية التمدد المتاحة لإيران هي الغرب[1].
- **الثانية:** إن إمكانية نشوب صراع عسكري بين إيران والأطراف المعنية بالقضية النووية تنعكس أثاره على المنطقة ،خاصة أن هذا البديل ليس مستبعدا من استراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني ،حيث أكد على ذلك الرئيس بوش الأب بالقول:**"لا نستبعد الخيار العسكري لتسوية الملف النووي الإيراني"**[2]

2- الدوافع الاقتصادية :

مثل العامل الاقتصادي عنصرا ضاغطا وهاما للدفع بإيران باتجاه تحديث برنامجها النووي ،حيث تعاني إيران من ارتفاع نسبة السكان التي تجاوزت (70)مليون نسمة،وازدياد نسبة البطالة والتي تجاوزت 25٪ ،وضرورة توفير فرص العمل للشباب ،كما يمثل الحظر التجاري المفروض من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عنصرا هاما في النشاط التجاري الإيراني ،وحرمانها من امتلاك عملة صعبة وتصدير منتجاتها للخارج ،فضلا عن اعتماد اقتصادها بصورة رئيسية عن البترول ،وبالتالي يمثل البرنامج النووي الإيراني محاولة لإنقاذ الاقتصاد الإيراني من مشاكله المتعددة [3].

وعكست تصريحات المسؤولين الإيرانيين الإشارة إلى أن البرنامج النووي إلى بناء مفاعلات تكفي لتوفير نسبة هامة من الطاقة الكهربائية لبلادهم فضلا عن ذلك فإن هذا البرنامج يستمد قوة الدفع من أن إيران في عهد الشاه قد استثمرت مبالغ طائلة في إقامة البنية النووية الأساسية في البلاد ،ومن العبث تبديد هذه البنية وإهمالها [4].

---

[1] حمد عدنان الخالدي ، (التسلح النووي الإيراني وأثره على أمن دول الخليج العربية 1991-2006)، رسالة ماجيستير،غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، 2007 ،ص 131 .

[2] عبد الله سعد العتيبي ،مرجع سابق ، ص37 .

[3] تميم هاني خلاف ،مرجع سابق ،ص152.

[4] أحمد إبراهيم محمود ،مرجع سابق ،ص 314.

تشير الحكومة الإيرانية إلى أن الدافع من امتلاك البرنامج النووي الإيراني هو تأمين 20% من طاقتها الكهربائية بواسطة المفاعلات النووية ،وذلك لتخفيض استهلاكها من الغاز والنفط ،كما أن إيران قد جزءا كبيرا من الثورة القومية خلال مدة حكم الشاه على شراء هذه المعدات ،لاسيما أن الزيادة السكانية العالية وخطط التنمية الاقتصادية سوف تزيد من معدلات استهلاك الطاقة في إيران ،وتشير الحكومة الإيرانية إلى أنها لا تسعى فقط إلى الحد من نسب الزيادة في استهلاك الطاقة ،وتوجيهها نحو التصدير من أجل الحصول على العائدات المالية ، لاسيما في ظل التآكل المتزايد في القدرات التصديرية الإيرانية من النفط بسبب العقوبات الأمريكية التي أدت إلى منع إيران من زيادة قدراتها الاستراتيجية و الإنتاجية والتصديرية في مجال النفط والغاز الطبيعي[1] .

وفي هذا الشأن يذكر علي لاريجاني بقوله:"**أن الغرب لا يقبل منا ما كان يقبله من الشاه قبل عام 1979م، هذا إلى جانب أننا قدمنا كل ما بوسعنا لطمأنة الغرب من المقاصد النهائية للبرنامج النووي الإيراني ،فضلا عن أن لدينا فتوى صادرة عن الإمام الخميني تحرم السلاح النووي والكيميائي وتعتبرهما أسلحة غير شرعية فماذا يريدون أكثر من ذلك**"[2].

ومع ذلك فإن الدوافع الاقتصادية المشار إليها لا تبدو منطقية عند الغرب ،فالمحللون الغربيون يذهبون إلى أن المفاعلات سوف تكلف إيران مليارات الدولارات بالعملة الصعبة ،وهي ليست ذات فائدة كبيرة من الناحية الاقتصادية بالنسبة لدولة مثل إيران تمتلك مخزونا ضخما من النفط والغاز الطبيعي يمكن استغلاله لتوليد الكهرباء بتكلفة لا تتعدى 18-20%من تكلفة الكهرباء النووية ،فضلا عن أن إيران ركزت على إنشاء مفاعلاتها النووية في منطقة واحدة جنوب البلاد بعيدا عن المدن الإيرانية والمنشآت الصناعية في شمال البلاد ،وهو ما يقلل إمكانية الاستفادة من هذه المفاعلات في توليد الطاقة لخدمة الاحتياجات الاستهلاكية للمدن والمصانع الإيرانية[3] .

هذه الدوافع التي تطرحها إيران لا يمكن للولايات المتحدة أن تقبل بها فهي تخاف من إيران على إسرائيل ومصالحها في نفط الخليج ،وتدرك أن البرنامج النووي الإيراني معد لأغراض عسكرية سواء كانت هجومية أم للردع، وأن تأثيرات امتلاك إيران للسلاح النووي لا تنعكس إقليميا فحسب بل تؤثر عالميا ،وأن إيران سوف لن تتخلى عن طموحاتها النووية بأي شكل من الأشكال ،وهذا سيشكل تحديا أمام السياسة الأمريكية في تعاملها مع إيران،خصوصا وأنها مستعدة لمواجهة أي تبعات سلبية سوآءا من المجتمع الدولي أو من الولايات المتحدة ،وأن استعدادها أخذ أشكالا متطورة من أي هجوم عسكري تقليدي أو نووي ،وسوف يكون الخليج العربي والدول المجاورة لإيران أكثر المناطق تأثرا بالتهديد النووي الإيراني[4] .

---

[1] ستار جبار علاوي ،مرجع سابق ،ص141.

[2] سرمد عبد الستار العبيدي ،العلاقات الأمريكية –الإيرانية مخاطر التصعيد واحتمالات المواجهة ،مجلة المرصد الدولي، العدد17،2011،ص115.

[3] فهد مزيان خزار الخزار ، مرجع سابق ،ص79.

[4] بهاء عدنان السعبري ،(**الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث 11أيلول2001**)، بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ،2012،ص184.

3-الدوافع السياسية :

يعد الدافع السياسي أحد أبرز الدوافع التي شجعت إيران على تطوير برنامجها النووي ،فإيران تنظر إلى نفسها على أنها وريثة الإمبراطورية الفارسية ،التي كانت في الماضي قوة عظمى وذا ت مكانة عظيمة ،وهي من دون شك تسعى إلى أن تحتل مثل هذه المكانة في المنطقة[1] .

وتربط إيران أسباب سعيها لتطوير برنامجها النووي بمفهوم الاستقلال الذي له مدلولات ذات بعد تاريخي قومي وديني يمتد إلى عصر الإمبراطورية الفارسية ،التي اتصفت بتاريخ حضاري مجيد أنتج كما هائلا من الاعتزاز القومي، إلا أنها عانت من الغزاة الأتراك والمغول ،ثم خضعت لاحتلال بريطاني وروسي ،وهذا ما أفرز حساسية عالية اتجاه مفهوم الاستقلال ،لاسيما بعد انتصار الثورة الإيرانية وما طرحته من ضرورة تحقيق الاستقلال ضمن سياسة لا شرقية ولا غربية ،وعدم الخضوع والتبعية للقوى الكبرى ،وتحقيق الاكتفاء الذاتي ،فضلا عن تحقيق نموذج إسلامي بأهداف قومية ،كل ذلك يعد أهم ركائز الحصول على القدرات النووية [2].

هذه العراقة الحضارية مقترنة بتعداد سكانها وموقعها الجغرافي الاستراتيجي ،لا يسمح للقادة الإيرانيين بقبول موقع ثانوي في قيادة المنطقة ،وحتى قبل اندلا ع الثورة الإيرانية كانت الطاقة النووية دعامة هامة في رؤية الشاه محمد رضا بهلوي ،الرامية إلى أن تكون إيران صاحبة المكانة الاقتصادية والهيمنة العسكرية [3].

وعلى الرغم من تفاقم مشاكلها الداخلية فإن تعزيز المكانة الإقليمية أخذ حيزا كبيرا في تفكير القادة الإيرانيين،ويرى بعض المحللين الإيرانيين بأن إيران لكي تعزز مكانتها بالساحة الإقليمية لابد وأن يواكبها تعزيز في القدرات الدفاعية لاسيما في الجانب الاستراتيجي والنووي ،وإن القدرات العسكرية للدولة من شأنها أن تعزز مكانتها السياسية في المنطقة ،وتكسب احترام الآخرين ،وعليه ترى فئات في الوسط السياسي والاستراتيجي الإيراني أن تعزيز وتطوير البرنامج النووي الإيراني من شأنه أن يرفع المكانة الإقليمية لإيران ،ويضعها في مقدمة الدول الفاعلة والمؤثرة في الشرق الأوسط [4]، ويمكن أن تستخدم كعامل ردع في مواجهة التهديدات الأمريكية المستمرة بقلب وتغيير النظام الإيراني [5].

ويندرج تطور القدرات النووية لإيران في إطار تصور متكامل للسياسة الخارجية الإيرانية إقليميا ودوليا حيث تسعى إلى بناء مكانة متميزة على الساحة الإقليمية ،والقيام بأدوار متعددة تبدأ بالمشاركة في ترتيبات أمن الخليج

---

[1] جمال سند السويدي وآخرون، **البرنامج النووي الإيراني الوقائع والتداعيات**، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2007،ص19.

[2] هاشم أجريد خوالدة ،(السياسة الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني1991_2012)، رسالة ماجيستير، غير منشورة ،كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،جامعة الشرق الاوسط،2013،ص34.

[3]جيمس نويز وآخرون، **البرنامج النووي وتأثيره في أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية** ، أبوظبي ،1990،ص81.

[4]تميم هاني خلاف ،مرجع سابق، ص152.

[5] أحمد إبراهيم محمود ،(إيران وجهود تطوير الصواريخ الباليستية)،مجلة السياسة الدولية ،العدد 136،1999مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية القاهرة ،ص217.

وتحقيق الاستقرار في منطقة شمال وغرب آسيا ،والاستفادة من التحولات الهيكلية في النظام الدولي ،لوضع إستراتيجية استقطاب لملأ الفراغ الإيديولوجي في العالم الثالث عقب تفكك الإتحاد السوفييتي مع استمرار المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية[1] .

ويعد مبدأ تصدير الثورة الإيرانية أحد العوامل الدافعة باتجاه البرنامج النووي ،إذ تعرض هذا المبدأ ولاعتبارات داخلية وخارجية إلى مراجعات من قبل القيادة الإيرانية ، أسفر عن الإقرار بأن هذا التصدير يمكن أن يتم من خلال تدعيم العلاقات الثنائية والمتعددة مع دول العالم ،وبناء القوة الإيرانية والذي يستلزم تقوية مواردها الاقتصادية وتعظيم قدراتها التكنولوجية ،وهكذا يمكن أن نفهم سعي إيران لامتلاك التكنولوجيا النووية وتطوير برنامجها النووي لتحقيق أهدافها في تصدير الثورة[2].

ويمثل الفراغ في موقع القيادة في المنطقة عاملا مشجعا للتوجه نحو البرنامج النووي ،فمع احتلال العراق للكويت في أوت 1990م اتضح الفراغ في موقع القيادة في العالم العربي ،وعملت الحكومة الإيرانية لاستثمار الفرصة وملء الفراغ السياسي في مركز القيادة في المنطقة ،فكان التحالف الإيراني_السوري وتصاعد النفوذ الإيراني في لبنان عن طريق حزب الله ،وامتداد هذا النفوذ إلى فلسطين من خلال حركة الجهاد الإسلامي وحركة حماس،وتعبئة متطوعين عرب في كل أنحاء العالم العربي وبشعار تحرير القدس ،إلا أن خصائص القيادة التي تتعارض مع المكونات العامة للمنطقة العربية ،جعلها تعطي وزنا كبيرا للبرنامج النووي ،لإقامة توازن في قدرات الردع النووي مع إسرائيل ،وهو ما ينعكس على موقع القيادة في الشرق الأوسط ،وتثبيت المصالح الإيرانية في المنطقة [3].

وقد أسهم الاحتلال الأمريكي للعراق فسح المجال أمام إيران لتوسيع نفوذها في العالم العربي ،وسعت إيران إلى استثمار سخط حلفاء الولايات المتحدة من التقسيم غير العادل للنفوذ على مستوى العالم ،وهنا أدركت القيادة الإيرانية بوجود ثغرات كبيرة ومفتوحة تستطيع النفاذ منها لتحقيق حلمها النووي ،مستفيدة من الانقسام الواضح في الإرادة الدولية نفوذ أكبر ليس في منطقة الشرق الأوسط بل في مناطق بحر قزوين وآسيا الوسطى ،ولا يمكن أن يتحقق ذلك بدون أن تصبح إيران قوة نووية ،وأن تسهم في إنشاء نظام جديد للأمن الإقليمي في الشرق الأوسط يقوم على التوازن النووي بينها وبين إسرائيل [4].

وأخيرا نجد أن الدوافع سابقة الذكر توحي بأن الدافع المستمر وراء برنامج إيران النووي كان ناتجا عن رغبة حذرة وغامضة بتحصين الذات ضد مستقبل غير مضمون ،كرس في الفعل الاستراتيجي الإيراني أهمية الحصول على

---

[1] محمد أحمد أبو سعدة ،(السياسة الإيرانية اتجاه حركات المقاومة الإسلامية في فلسطين)، رسالة ماجيستير ،غير منشورة ،كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،جامعة الأزهر ،غزة ،2012،ص 47.

[2] سعد رزيج أيدام، مرجع سابق، ص118.

[3] إبراهيم نوار ،(الخيار النووي الإيراني: رؤية تحليلية)،مجلة السياسة الدولية ،العدد171، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ،القاهرة 2008،ص 25-26.

[4]إبراهيم نوار ، ص27.

الطاقة النووية واستكمال البرنامج النووي ،ليكون وسيلة لردع الأعداء والتهديدات المحتملة وأداة لتعزيز مكانتها ونفوذها الإقليمي وتأمين مصالحها الوطنية بمنطقة الخليج العربي ،وورقة للمساومة وتحقيق أهدافها.

المبحث الثالث: أزمة الملف النووي الإيراني

على الرغم من أن المسألة النووية الإيرانية ظلت سببا للتوتر والتأزم في التفاعلات بين إيران من ناحية والولايات المتحدة والعديد من الدول الغربية من ناحية أخرى ،منذ منتصف التسعينيات ،فإن هناك تحولات نوعية هامة شهدتها هذه المسألة ،بحيث يمكن التمييز بين مرحلتين رئيسيتين شهدتهما المسألة النووية الإيرانية هما : مرحلة الشك في النوايا النووية الإيرانية (1995_2002) ،ومرحلة الاتهام الصريح لإيران بالعمل على امتلاك السلاح النووي وانتهاك معاهدة منع الانتشار النووي منذ أواخر عام 2002 ،ولكل مرحلة من هاتين المرحلتين مقولاتها وأدواتها في إدارة الأزمة من جانب الأطراف المعنية .

المرحلة الأولى من الأزمة :

خلال الفترة بين عامي 1995_2002م والتي تمثل المرحلة الأولى من الأزمة النووية بين إيران والدول الغربية، بدأت الشكوك من قبل الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى حول حقيقة البرنامج النووي الإيراني، ولكن هذه الشكوك تعذر إثباتها خلال هذه الفترة ولاسيما فيما يخص وجود برنامج نووي عسكري سري تقوم به إيران يسير بصورة موازية لبرامجها النووي السلمي والذي تركز بالأساس في محطة بوشهر الواقعة جنوب البلاد ،وفي المقابل ظل المسؤولين الإيرانيين يؤكدون طيلة هذه الفترة على أن البرنامج يندرج بالكامل في إطار الاستخدامات السلمية للطاقة وتحت الإشراف الدقيق لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأنه ليست لديهم أي سياسة سرية في مجال التكنولوجيا النووية وأن الخطط والمشروعات التي يجري العمل فيها ضمن البرنامج قد عرضت مرارا وتكرارا على الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتي قامت من جانبها بإقرارها والموافقة عليها[1] .

بدأت مرحلة الشك في النوايا الإيرانية مع تفعيل اتفاق التعاون النووي الإيراني_الروسي وذلك في 8 جانفي 1995م ،والذي نص على قيام موسكو ببناء محطة للطاقة النووية في بوشهر تقدر طاقتها بحوالي ألف ميجاوات على أن يجري زيادة طاقتها لاحقا بقوة ألف ميجاوات أخرى ،وبالفعل فقد قام الجانب الروسي بتجهيز طهران بشحنات ضخمة من المواد اللازمة لتشغيل المفاعل ،وأوفدت 150 فني إلى الموقع فضلا عن إرسال 2000 عامل روسي إضافي وتدريب 500 فني إيراني حول التقنيات الحديثة المستخدمة في المشروع وقد أثارت هذه الصفقة شكوكا قوية لدى العديد من الأطراف الدولية والإقليمية بشأن الدوافع الحقيقية للبرنامج النووي الإيراني[2].

[1] طعمة أمجد زين العابدين ،الموقف الأوروبي من البرنامج النووي الإيراني ،تاريخ التصفح 18 جويلية 2020على الساعة 19:00 ،الموقع https://www.iasj.net،ص176.

[2] أحمد ابراهيم محمود ،مرجع سابق ،ص313 .

وبينما أصرت طهران منذ ذلك الحين على أن برنامجها النووي يندرج بالكامل في إطار الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية وفي الحدود المسموح بها بموجب اتفاقية الحد من انتشار السلاح النووي[1] ،وذلك لأغراض توليد الطاقة الكهربائية ودعم جهود التنمية في جنوب البلاد فضلا عن تحقيق الوفرة في الاستهلاك المحلي من النفط والغاز الطبيعي ،ومع ذلك فإن أطرافا دولية وإقليمية عديدة في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية طرحت شكوكا عديدة بشأن حقيقة الدوافع النووية الإيرانية ،استنادا إلى أنه ليس هناك ما يبرر أن تقوم دولة غنية باحتياطيات وإنتاج النفط والغاز الطبيعي بضخ استثمارات هائلة في مجال الطاقة النووية وخلصوا إلى توجيه الاتهام صراحة إلى أنها تقوم بتطوير برنامج نووي عسكري سري تحت مظلة الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية ،واستندت هذه الاتهامات على ما تردد بشأن وجود بنود سرية في اتفاق التعاون النووي الإيراني ــالروسي السابق الذكر ،ينص على قيام الطرف الثاني بتزويد الطرف الأول بمحطة للطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم[2] .

وعبر عن هذا المعنى صراحة وزير الخارجية الأسبق وارين كريستوفر في عام 1995 أي عقب التوقيع على الاتفاقية مباشرة ،إذ أشار حينذاك إلى أن إيران تتبع الطريق الكلاسيكي في امتلاك الأسلحة النووية وهو نفس الطريق الذي سارت عليه جميع الدول التي سعت للحصول على هذا السلاح ،ولاسيما من حيث تنظيم النشاط النووي والمشتريات والأنشطة المختلفة الجارية في إطاره [3].

وعلى هذا الأساس كان الجانبان الأمريكي والإسرائيلي يتخوفان من أن مجرد حصول إيران على المفاعلات النووية سوف يؤمن لها قاعدة تكنولوجية نووية ،علاوة على أن بعض التقارير الغربية ظلت تتخوف من إمكانية أن تتجه إيران نحو رفض الخضوع لقواعد الرقابة التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية حالما يتم إكمال المفاعلات التي كانت تبنيها وقتها ،وتستطيع حينذاك استخدام مفاعلاتها لتخصيب اليورانيوم ،واستندت الشكوك المحيطة بالبرنامج النووي الإيراني أيضا على ما كان قد نشر في بعض التقارير الغربية على أن حكومة طهران حاولت الحصول على كميات من اليورانيوم تكفي لصنع قنبلة نووية من جمهورية كازاخستان عام 1994م ،إلا أن الإدارة الأمريكية تدخلت لدى الحكومة الكازاخستانية لعدم إبرام أي نوع من الصفقات النووية مع إيران [4].

وقد اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية الأخرى وبالإضافة إلى بعض الدول المعنية بالموضوع وبالذات إسرائيل خلال هذه المرحلة على عدد من الآليات التي تأتي في مقدمتها العمل على إيقاف مصادر التوريد الخارجية التي يعتمد عليها البرنامج النووي الإيراني ،وكانت المسألة النووية الإيرانية موضوعا رئيسيا على أجندة اللقاءات التي أجراها المسؤولون الأمريكيون والإسرائيليون مع نظرائهم الروس والصينيين منذ منتصف

[1] طعمة أمجد زين العابدين ،مرجع سابق ،ص 177.

[2] ستار الديلمي ،البرنامج النووي الإيراني وإشكالية العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية ،مجلة العلوم السياسية ،العدد30،السنة 16، 2005،ص129.

[3] طعمة أمجد زين العابدين ،مرجع سابق، ص177.

[4] أحمد إبراهيم محمود، (الأزمة النووية الإيرانية :تحليل الاستراتيجيات وإدارة الصراع)،مرجع سابق، ص 325.

التسعينيات ،استنادا إلى وجهة النظر القائمة على أن جهود إيران لامتلاك الطاقة النووية تنطوي على أخطار هائلة، ليس فقط على الأمن الإقليمي في منطقة الخليج والشرق الأوسط ،ولكن أيضا على امتداد الساحة الدولية،ولاسيما من حيث ما يمكن أن يؤدي إليه ذلك من اختلال حاد في موازين القوى العالمية[1] .

وقد حققت الجهود الضغوط الأمريكية على الدول المتعاونة نوويا مع إيران نتائج متباينة ،إذ توصلت الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا إلى اتفاق لم يعلن في حينه ،وقع عليه نائب الرئيس الأمريكي الأسبق ورئيس الوزراء الروسي الأسبق فيكتور تشيرنوميردين ،ينص على امتناع الحكومة الروسية عن بيع إيران أي مكونات نووية يمكن أن تستخدم في صنع السلاح النووي ،وبالذات تكنولوجيا الطرد المركزي ،وذلك في إطار اتفاق أشمل يقوم على أن تستكمل روسيا تنفيذ صفقات السلاح المبرمة مع إيران حتى نهاية عام 1999م على أن تمتنع عن بيع أي أسلحة جديدة لها بدءاً من ذلك التاريخ، ولضمان امتثال روسيا لهذا الاتفاق ،وافق الكونجرس الأمريكي على مشروع قانون في يولي1997م يربط بين وقف التعاون النووي الروسي ــالإيراني وبين صرف المساعدات المالية المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى روسيا لعام 1998م [2].

وفي ظل التحولات الكبيرة التي طرأت على الساحة السياسية الداخلية في روسيا ،والتي تمثلت أولا في وصول فلاديمير بوتين إلى سدة الحكم كرئيس للحكومة في عام 1999م ،ثم انتخابه رئيسا للبلاد في مارس 2000م، قامت موسكو بمراجعة تعهداتها للولايات المتحدة الأمريكية بشأن وقف التعاون النووي والعسكري مع إيران، وأعلنت عام 2000م أنها لم تعد ملتزمة باتفاقها المذكور مع أمريكا ،وجرى الاتفاق لاحقا بين الحكومتين الروسية والإيرانية على تطوير التعاون النووي بين الجانبين بحيث جرى الاتفاق على إنشاء مفاعل نووي ثان روسي الصنع فور استكمال المفاعل النووي الأول في بوشهر [3].

أما الآلية الثانية التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة الأمريكية والدول المعنية الأخرى ،فهي تتمثل في التأكيد على محورية خضوع المنشآت النووية الإيرانية للتفتيش والرقابة من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية ،والتي يتم إجراؤها من قبل موظفي ومراقبي الوكالة بصورة دورية ،إلا أن المسؤولين الأمريكان دأبوا منذ فترة طويلة نسبيا على التشكيك في فاعلية عمليات التفتيش التي تقوم بها المنظمة الدولية في إيران ،وذلك بعد أن كان مسؤولو الوكالة يؤكدون خلال هذه المرحلة على أن عمليات التفتيش والمراقبة الدورية لم تثبت قط قيام إيران بانتهاك التزاماتها بموجب معاهدة منع الانتشار النووي ،ولم يتم العثور عل أي آثار لأنشطة تتعلق بالأسلحة النووية في المواقع التي يجري تفتيشها ،وكانت هذه الشكوك الأمريكية + المنشآت النووية الإيرانية [4].

---

[1] المرجع نفسه، ص325-326.

[2] رحمن عبد الحسين ظاهر ،**السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه البرنامج النووي الإيراني والإسرائيلي** بغداد :مركز العراق للدراسات،2015، ص89-90.

[3] طعمة أمجد زين العابدين،مرجع سابق،ص179.

[4] أحمد إبراهيم محمود،(الأزمة النووية الإيرانية:تحليل الإستراتيجيات وإدارة الصراع)، مرجع سابق، ص327.

في الوقت ذاته شكل الإصرار الإيراني على تخصيب اليورانيوم واحدا من أقوى بواعث الشكوك الدولية، ولاسيما الأمريكية والأوروبية في مقاصد إيران بالرغم من أنه ليس في معاهدة منع الانتشار النووي، ولأن الأمر يختلف في هذه الحالة نظرا لتعلقه بمواد نووية قابلة للانشطار ،فقد استدعى ذلك بسط رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية وهو ما قامت به فعليا ،فالحصول على مادتي البلوتونيوم واليورانيوم يعد أصعب مرحلة من مراحل صناعة القنبلة النووية ،ونظرا لخطورة هذه العملية (تخصيب اليورانيوم) يتم فرض رقابة على إنتاجها واستعمالها ضمن ما يعرف بنظام الضمانات الشاملة ،حيث تشارك الدولة العضو في الاتفاقية مع الوكالة الدولية في التعهدات والالتزامات المفروضة عليها[1].

2- المرحلة الثانية من الأزمة :

بدأت هذه الأزمة في أواخر عام 2002م وبالتحديد في شهر ديسمبر ،حينما وجه مسؤولون أمريكان اتهامات صريحة للحكومة الإيرانية بأنها قامت ببناء منشأتين نوويتين جديدتين في منطقتي أراك وناتانز ،وذلك للقيام بتخصيب اليورانيوم بعيدا عن رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل هدف مستقبلي ألا وهو صناعة السلاح النووي ،وكانت أمريكا قد حصلت على المعلومات الخاصة بهذا الموقع من جماعة في المعارضة يعرف (المجلس الوطني الإيراني للمقاومة)، واكتسبت هذه الاتهامات قدرا من المصداقية من خلال ما أظهرته صور الأقمار الصناعية أن الحكومة الإيرانية أقامت جدرانا إسمنتية سميكة تحت الأرض فيما كان يوحي أن الجزء الأكبر المنشآت هو تحت الأرض سواء لضمان السرية أو من أجل تحصين المنشآت ضد الهجمات الخارجية [2].

وقد استحوذ موقع ناتانز النووي على اهتمام مركزي في المرحلة الثانية من الأزمة ،إذ اتضح أن هذا الموقع يضم شبكة صغيرة من مئات معدات الطرد المركزي لتخضيب اليورانيوم فيما كان دليلا على أن إيران لديها المكونات اللازمة التي تتيح لها إنتاج وتركيب أجهزة الطرد المركزي ،وهو الأمر الذي أدى إلى شيوع الاعتقاد لدى المسؤولين الأمريكان ولدى بعض مسؤولي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن قيام إيران بإنشاء هذه الشبكة من أجهزة الطرد المركزي اللازمة لتخصيب اليورانيوم يشير إلى أنها تعتزم التمهيد لخطوة لاحقة وهي سعيها إلى امتلاك السلاح النووي[3].

وقد نفى المسؤولون الإيرانيون هذه التقارير ورفض الرئيس السابق محمد خاتمي كل ما ورد فيها من معلومات ولاسيما المتعلق منها بالمنشآت السرية لدورة وقود المفاعل ، واصفا هذه التقارير بأنها "**لاأساسلهامنالصحة**"، أما الوكالة الدولية للطاقة الذرية فقد أكدت على لسان مديرها العام محمد البرادعي بأن: "**المنشأتين النوويتين المشتبه فيهما لم تكونا مفاجأتين للوكالة التي كان لديها علم مسبق بوجودهما** " إلا أنه حث الحكومة الإيرانية على منح مفتشي الوكالة حقوقا أوسع في الدخول وصلاحيات أكبر للتحقق من المنشآت غير المعلنة ،من خلال إبرام

---

[1] المرجع السابق ،ص327.

[2] علي فائز وكريم سجادبور، مرجع سابق ،ص22.

[3] جاري سامور ، **مواجهة التحدي النووي الإيراني** ، أبو ظبي :مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،2006، ص 6.

برتوكول إضافي لاتفاقيتها بشأن الإجراءات الوقائية ،إذ كان هذا الطلب انعكاسا واضحا لتزايد مخاوف الغرب من البرنامج النووي الإيراني ،إلى جانب الشكوك المتزايدة في نشاط طهران الداعمة للقدرات الحقيقية المتواجدة في البرنامج ولاسيما بعد تزايد التعاون مع روسيا[1].

كما أسهم إعلان إيران بأنها تطور استخدام مفاعل نووي صغير يعتمد على المصادر المحلية والقدرات الذاتية في قرع صفارات الإنذار الدولية ،فالتخصيب وإنتاج الماء الثقيل واستخراج الوقود النووي من مصادر محلية يعني بمفهومهم أن ذلك يسهم بشكل فعال في تطوير دورة وقود نووية محلية ومن ثم صناعة سلاح نووي.[2]

وخلال نفس العام من سنة 2003م سمح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأخذ عينات بيئية من ناتانز وغيرها من المواقع النووية للتحقق من عدم وجود أي مواد أو أنشطة نووية غير مصرح بها سابقا ،ولكن شكوك البرادعي استمرت ،وفي أواخر الشهر نفسه أقرت إيران بأنها قد أخفقت في إبلاغ الوكالة بحصولها عام 1991 على 1800 كيلو غرام من اليورانيوم الطبيعي من الصين ،كانت قد استخدمتها في تجارب متنوعة بما في ذلك تحويل اليورانيوم إلى معدن[3].

وبالفعل فقد جاء تقرير البرادعي إلى مجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية في جوان 2003م ،ليؤكد هذه الشكوك والمخاوف فقد ،فقد أكد التقرير :"**أن طهران لم تحترم بنود معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية بالكامل ،وذلك لعدم إبلاغها الوكالة عن بعض النشاطات النووية بما فيها استيراد اليورانيوم عام 1991م ،والفشل في تبرير استيرادها لمواد نووية وبناء مصنع لإنتاج الماء الثقيل ومنشآت لتنشيط اليورانيوم ومعالجته وتخزينه ،والأهم في كل ذلك كان قيام إيران بتوسيع قدراتها النووية** "[4].

ولكن عنصرا جديدا في الأزمة طرأ مع اكتشاف مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أوت 2003م آثارا مشعة بدرجة عالية في عينات مأخوذة من البيئة في إيران ،مما اعتبر دليلا على أنها تقوم بتنقية اليورانيوم دون إبلاغ الوكالة ،إذ أظهرت التحاليل التي أجريت لهذه العينات في المختبرات الخاصة بالوكالة عن وجود مستويات عالية لتخصيب اليورانيوم بالصورة التي تتطابق مع المستويات الموجودة في المواد المستخدمة في إنتاج السلاح النووي ،وهو ما زاد الشكوك الدولية من أن الطموحات النووية الإيرانية تتجاوز مجرد الاستخدامات السلمية لها .[5]

جاء هذا التطور ليشكل نقلة جديدة وهامة للأزمة النووية الإيرانية ،حيث انتقلت من مرحلة الشكوك إلى مرحلة الاتهام المباشر نظرا لاكتشاف الوكالة الدولية للطاقة الذرية آثارا مشعة بدرجة عالية ،وأصبح مع المجتمع الدولي أدلة مادية تثبت وجود أنشطة نووية سرية تجري خلف أنظار الوكالة الدولية للطاقة الذرية ،الأمر الذي أسهم في

[1] ستار الديلمي، مرجع سابق، ص 134.

[2] رائد حسنين ،مرجع سابق ،ص 44.

[3] جاري سامور ،مرجع سابق، ص 6.

[4] بهاء عدنان السعبري ،مرجع سابق، ص 180.

[5] ستار الديلمي،مرجع سابق ،ص134.

زيادة قلق المجتمع الدولي من هذه النشاطات .أعطت هذه الأدلة ذريعة للمجتمع الدولي للضغط على إيران لإظهار المزيد من الشفافية تجاه أنشطتها النووية [1]

يشير رصد السلوك الإيراني في الأزمة إلى أن التحولات الجوهرية في التعاون بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية كانت تحدث في الفترات التي تفرض فيها مهلة نهائية أو إنذار زمني محدد على إيران للكشف عن الغموض في برنامجها النووي ،باعتبار ذلك أعلى مستوى لتكثيف الضغوط عليها، مما كان يضطرها إلى تعزيز تعاونها مع الوكالة ،وحدث ذلك عقب المهلة التي وجهها مجلس أمناء الوكالة في 12 سبتمبر حتى آخر شهر أكتوبر من نفس العام ،وأيضا عقب المهلة التي حددها اجتماع مجلس أمناء الوكالة في سبتمبر حتى نوفمبر 2004م لتوضيح موقفها بشأن الغموض المحيط بمسألتي التلوث الإشعاعي وأجهزة الطرد المركزي [2].

وافقت إيران في نهاية المطاف على التوقيع على البروتوكول ،واختارت سيناريو محدد للإعلان عن هذه الموافقة، أثناء زيارة وزراء خارجية ألمانيا وفرنسا وبريطانيا لطهران ،وحصولها على تعهدات منهم بأن عمليات التفتيش التي سوف تتم بموجب هذا البروتوكول لن تتضمن مساسا بالسيادة الوطنية لإيران أو أمنها القومي وقام مندوب إيران لدى الوكالة في 10 نوفمبر 2003م بتسليم رسالة إلى البرادعي تفيد بموافقة حكومته على البروتوكول ،وموافقتها على وقف جميع عمليات تخصيب اليورانيوم ،مما أتاح لإيران الإفلات من التعرض لعقوبات دولية ،ثم وقعت رسميا في 18 ديسمبر العام نفسه على البروتوكول في مقر الوكالة بالعاصمة النمساوية فيينا[3].

في عام 2004م احتدم الجدال حول برنامج إيران النووي وطبيعته وذلك بسبب إعادة تأكيد خططها لتطوير قدرتها على تخصيب اليورانيوم وبناء مفاعل أبحاث بالماء الثقيل ،وتصاعد الجدال بعد أن أخذت تبرز خلال هذه الفترة وما سبقها أدلة واضحة على أن منضمة الطاقة الذرية الإيرانية انخرطت في أنشطة حساسة تتعلق بدورة الوقود النووي بما فيها تخصيب اليورانيوم وفصل البلوتنيوم ،وفي 21 مايو 2004م قدمت إيران إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية بيانها الأول الموسع بمقتضى بروتوكول وسائل الحماية الإضافي والخاص بمعاهدة انتشار النووي [4].

كذلك وقعت إيران اتفاق في عام 2004م ،والذي تلتزم بموجبه بالوقف التام والشامل لأنشطتها النووية، بحيث تمتنع عن الاستمرار في عمليات تخصيب اليورانيوم ،أو تشغيل أجهزة الطرد المركزي وذلك مقابل تعهد الترويكا بتقديم الدعم التكنولوجي لإيران في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية ،وتزويدها بمفاعل يعمل

---

[1] أكرم محمود قشطة ،مرجع سابق ،ص55.

[2] خليل جداوي ،(أنظمة حظر انتشار الأسلحة النووية :إشكالية البرنامج النووي الإيراني)، رسالة ماجيستير ،غير منشورة ،كلية العلوم السياسية والإعلام ،جامعة بن يوسف بن خدة ،الجزائر ،2007،ص 118.

[3] منعم خميس مخلف ، (قوى التغيير العالمية وأثرها في ضبط الانتشار النووي :التغيير في الهيكلية الدولية نموذجا) ،أطروحة دكتوراه ،غير منشورة ،كلية العلوم السياسية ،جامعة النهرين ، 2010، ص240.

[4] **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي:الكتاب السنوي 2004**، مرجع سابق،ص850.

بالماء الخفيف لتوليد الكهرباء والالتزام بتزويدها بالوقود النووي إلى جانب وقف إحالة الملف النووي إلى مجلس الأمن[1] .

بالرغم من الاتفاق استمرت إيران في تشغيل برنامجها النووي وحالت دون تمكن مفتشي الوكالة الدولية للطاقة النووية ،وفي ديسمبر عام 2004م تمكن مفتشو الوكالة الدولية نتيجة وشاية من المعارضة الإيرانية في الخارج من الوصول إلى موقعين عسكريين إيرانيين هما :بارجين ولافيزان ،وقد تبين أن الموقعين معدان لاختبار المتفجرات التقليدية وخزن معدات ومواد نقلت إليهما من مواقع أخرى كانت صنفت بأنها ذات طبيعة نووية وفي مارس 2005م رفضت إيران الزيارة الثانية لموقع بارجين من قبل مفتشي الوكالة على أساس أنها مسوغة.[2]

وبعد نجاح الرئيس أحمدي نجاد بدأت تظهر ملامح الأزمة النووية الإيرانية بشكل واضح ، حيث أكد في أول مؤتمر صحفي له بعد انتخابه (26 جوان 2005م) بشكل صريح أن :"**حق الشعب الإيراني في الحصول على التكنولوجيا النووية المخصصة للأغراض المدنية ،داعيا أوروبا إلى أن يكون أداؤها قائما على أساس الاحترام المتبادل والوفاء بوعودها**" ،وأشارنجادأنحكومتهستعتمدمواصلة المباحثات النووية مع الاتحاد الأوروبي .[3]

ومنه استمرار تصعيد الأزمة أمام إصرار الإيرانيين في الاستمرار في تخصيب اليورانيوم ورفض مقترحات روسيا بنقل التخصيب لأراضيها،وفي نفس السنة 11 أفريل 2006 أعلن الرئيس أحمد نجاد في مدينة مشهد عن انضمام بلاده لمجموعة الدول التي تمتلك التكنولوجيا النووية ،ما أثار صدمة الدول خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وغضب وكالة الطاقة الذرية التي لم تجد منفذا سلميا من منع إيران من استكمال نشاطاتها النووية[4].

وفي ختام هذا المبحث ما يمكن قوله هو أنه رغم تجنب إيران المواجهة مع المجتمع الدولي عقب تصريحات المعارضة الإيرانية حول أنشطتها النووية السرية ،إلا أن تماطل طهران في التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإصرار الولايات المتحدة الأمريكية على أن أهداف البرنامج النووي الإيراني عسكرية، وكذلك تصريحات أحمدي نجاد والاستمرار في التخصيب كلها أسباب ساهمت في جعل أزمة البرنامج النووي تتحول إلى أزمة سياسية دولية بين إيران ومختلف القوى الكبرى ،حيث انقسمت المواقف الدولية والإقليمية بين مؤيد ومعارض لهذا البرنامج النووي.

وكخلاصة للفصل الأول وتبعا لما تقدم نجد إصرارا إيرانيا خلال زمن الشاه وبعد قيام الثورة الإسلامية على ديمومة البرنامج النووي واستمراره،وقد أبدت إيران جدية واضحة بعزمها على امتلاك القدرات النووية من

---

[1] أشرف كشك ،(**رؤية دول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني**) ،مجلة مختارات إيرانية ،العدد 62 ،2005 ،ص 78 .

[2] أكرم محمود قشطة ، (**سياسة دول مجلس التعاون الخليجي تجاه البرنامج النووي الإيراني 2002م _2015م**)، رسالة ماجستير دراسات الشرق الأوسط ، غير منشورة ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،جامعة الأزهر،2015م ،ص56 .

[3] علي فائز و كريم سنجابور، مرجع سابق، ص22.

[4] نازية سوسي ،وانجلي آسيا ، (العلاقات الأمريكية الإيرانية :الملف النووي نموذجا 1990_2015) ،مذكرة ماستر ،غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2015 ،ص 25 .

خلال كل المراحل التي قطعتها في تطوير برنامجها النووي ،بحيث أن هناك العديد من الدوافع التي دفعت إيران للحصول على التكنولوجيا وجعلت الطاقة النووية طموح إيران منذ أكثر من أربعة عقود من الزمن ، وفي ظل غموض وعدم اقتناع الغرب بدوافع إيران النووية وانعدام الثقة بإيران ، ومع تسرب وظهور معلومات عن مواقع نووية إيرانية سرية سنة2002 من قبل المعارضة الإيرانية صدمت المجتمع الدولي حول النوايا الإيرانية، تحول البرنامج النووي الإيراني إلى أزمة سياسية دولية بين إيران ومختلف القوى الكبرى الغربية وكذا بعض القوى الإقليمية المهتمة بالبرنامج والتي تباينت المواقف بينها حوله وانقسمت كل حسب نظرته ومصالحه وتبرز هذه المواقف في الفصل التالي .

الفصل الثاني

محاور التباين الدولي حول الملف النووي الإيراني

تتباين المواقف الإقليمية والدولية تجاه برنامج إيران النووي ،فلكل دولة مجموعة من العوامل ساهمت في تشكيل موقفها تجاه البرنامج سواء كان بالتعاون أو الموقف المعادي ،فقد أثار البرنامج النووي لإيران جدلا عنيفا على الصعيدين الإقليمي والدولي ،ومن خلال متابعة المشهد السياسي وتطورات التعامل مع الملف النووي لإيران، نجد أن المواقف الدولية وحتى الإقليمية تباينت من دولة إلى أخرى ،بل وتأرجحت على مستوى الدولة الواحدة ، وذلك بسبب الاختلاف الدائم في مصالح وأهداف هذه الدول ، سنحاول من خلال هذا الفصل إلقاء الضوء على مواقف مجموعة من الأطراف الفاعلة في هذه الأزمة على المستوى الدولي والإقليمي وهي بالإضافة إلى إيران نجد الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الولايات المتحدة الأمريكية ،الترويكا الأوروبية روسيا والصين بالإضافة إلى أطراف ذات علاقة وهي إسرائيل ودول الخليج العربية وكذلك تركيا.

حيث سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث ،في المبحث الأول يأتي موقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية من الملف النووي الإيراني ،أما المبحث الثاني فيتم التطرق فيه إلى مواقف مختلف القوى الإقليمية في الشرق الأوسط من الملف النووي الإيراني ،في حين جاء المبحث الثالث من هذا الفصل تحت عنوان موقف القوى الدولية من الملف النووي الإيراني .

المبحث الأول :موقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية

تعد الوكالة الدولية للطاقة الذرية إحدى المنظمات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ،والتي تم إنشاؤها عام 1958 تحت شعار(الذرة من أجل السلام)[1]، ومن أهم أهداف الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومهامها الأساسية والأصلية وحسب نظامها الأساسي تتمثل في مراعاة الاستعمال السلمي للطاقة النووية وإعانة الدول في المجالات التقنية كافة وتنمية الخبرات للدول النامية وخاصة المتعلقة بالمجال النووي الطاقوي وسلامة محطاته ومنشآته،بالإضافة إلى تشجيعها للاستخدام السلميللطاقة النووية، ومن جهة أخرى تحرص على عدم انتشار السلاح النووي عن طريق الرقابة عن بعد ،وأعمال التفتيش والتزام الدول بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولجوئها لمجلس الأمن مباشرة [2].

على الرغم من أن معاهدة حظر الانتشار النووي تسمح للدول من خارج النادي النووي بنقل التكنولوجيا النووية للأغراض المدنية السلمية ، وأن كل دولة غير نووية ملزمة بتوقيع اتفاقيات الحماية (الضمانات) مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ،فإن هناك اعتقادا تروج له الولايات المتحدة والغرب ضد إيران مضمونة أنها تسيء استخدام هذه المادة من مواد المعاهدة ،وتستغل المعاهدة تحت ذرائع الحصول على الطاقة الكهربائية كغطاء لبرنامج تسلح نووي [3].وقد انضمت إيران إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 1970م ،ووقعت اتفاقية الضمانات في 15 ماي 1974م، وعلى الرغم من أن معاهدة حظر الانتشار النووي لسنة 1968م تسمح للدول الموقعة بنقل

[1] إياد طارق عبد المجيد النداوي ،(الانتشار النووي والخيارات الاستراتيجية للقوى الصغرى :نموذج جنوب آسيا)، رسالة ماجيستير ،غير منشورة ،جامعة بغداد ،كلية العلوم السياسية ،2006، ص39.

[2] رضا رحال غربي،مرجع سابق ص52

[3] رياض الراوي، مرجع سابق ،ص189_190.

التكنولوجيا النووية لغرض الاستخدام السلمي في المادة 4 الفقرة الأولى ويذكر أنه لم ترد أدنى إشارة ضمنية في مفاوضات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ،ولا في نص المعاهدة إلى أي تقييد لأي مجال محدد من مجالات التكنولوجيا النووية بما في ذلك مجالا التخصيب ودورة الوقود النووي[1].

لقد مارست الوكالة الدولية للطاقة الذرية دورا رئيسيا في إدارة أزمة البرنامج النووي الإيراني ،باعتبارها الجهة الدولية المنوط بها متابعة عمليات تفتيش البرنامج النووي الإيراني ،منذ عام 1995حينما وقعت إيران اتفاقية مع روسيا والتي بموجبها قامت روسيا ببناء محطة للطاقة النووية في مدينة بوشهر جنوب إيران ،وقد تكون هذه الاتفاقية هي التي أشعلت فتيل الخلاف وأوصلته إلى الذروة عندما تم اكتشاف المواقع السرية غير المصرح بها للتخصيب في عام 2003[2].

يشكل سعي إيران إلى تخصيب اليورانيوم المحور الرئيس لخلافاتها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ،حيث تؤكد طهران أن هدف البرنامج هو إنتاج يورانيوم متدني التخصيب للاستخدامات السلمية ،بينما تعارض الوكالة مساعي إيران في الحصول على يورانيوم عالي التخصيب ،مع التأكيد على مزيد من التفتيش للوقوف على حقيقة الأمر من البرنامج النووي الإيراني [3]، حيث تبدو الوكالة الدولية محاصرة في المسألة النووية الإيرانية بين أولئك الذين يصفون إيران بأنها دولة غير مسؤولة تسعى إلى امتلاك الأسلحة النووية في انتهاك لالتزاماتها المفروضة عليها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، والإيرانيين أنفسهم الذين قالوا أن كل ما يريدونه هو بناء برنامج نووي سلمي لإنتاج الطاقة ،وقد ألقى الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي خطابا قال فيه :"**إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية قررت الاستفادة من التكنولوجيا المتطورة بما في ذلك المتعلقة بالصناعة النووية وذلك في الأغراض السلمية** "[4]

وبدأت الوكالة تولي اهتماما خاصا بالبرنامج النووي الإيراني من سبتمبر 2002م ،بينما كانت العلاقات بين الجانبين تقتصر قبل ذلك على عمليات التفتيش الروتينية التي يقوم بها مفتشو الوكالة للمنشآت النووية الإيرانية وفق نظام الضمانات المعمول به ،والذي يجري تطبيقه بصورة نمطية على جميع الدول الأعضاء في معاهدة منع الانتشار النووي ،وكان العامل الرئيسي لنقل الحالة الإيرانية من فئة الحالات الروتينية إلى فئة الحالات الخاصة يتمثل في ورود معلومات إلى الوكالة بشأن قيام إيران بإقامة منشآت خاصة بدورة الوقود النووية [5].

---

[1] المرجع نفسه،ص53.

[2] مشرف وسمي الشمري ،المواقف الدولية من البرنامج النووي الإيراني وطبيعة التعامل الإيراني ،مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية ،السياسية ، العدد 20،السنة 6، ص140.

[3] رائد حسين عبد الهادي ،مرجع سابق ،ص91.

[4] سكوت ريتر ،**استهداف إيران**، تر: أمين الأيوبي ،بيروت :الدار العربية للعلوم ناشرون،2007، 104-105.

[5] عصام نايل المجالي ، **تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي منذ الثورة الإسلامية** ، عمان : دار حامد للنشر والتوزيع ، 2012 ، ص 138 .

وقد أدى هذا إلى تحريك نظام التفتيش الخاص بالوكالة الدولية للطاقة الذرية وتحرك الأمم المتحدة ممثلة في مجلس الأمن وتدويل الملف النووي الإيراني وبداية من 2002 عمدت الوكالة على إصدار جملة من التقارير تظهر مخالفات إيران في المجال النووي كإجراء تجارب نووية دون إبلاغها والقيام بأنشطة محظورة في مجال تخصيب اليورانيوم فضلا عن ممارسة التضليل وتزويد مفتشي الوكالة بمعلومات خاطئة [1].

وعلى ضوء هذه المستجدات انطلقت الوكالة في تعاملها مع البرنامج النووي الإيراني وطالبت إيران بالتوقف الفوري والنهائي عن أنشطة التخصيب وتوقيع البروتوكول الإضافي لمعاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية والتعامل معها بشفافية كاملة ،ومباشرة طلب مدير الوكالة الدولة "محمد البرادعي"في سبتمبر 2002 من رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية تقديم توضيحات وافية عن الموقعين والسماح لوفد الوكالة بزيارتها في أكتوبر 2002 ،وقدوافقت إيران على ذلك ولكن طلبت إرجاء الزيارة إلى فيفري 2003 ،وما زاد مخاوف الوكالة هو تجاوب الإدارة الأمريكية مع ماتم نشره وتصريح الناطق باسم خارجيتها بأن: **"واشنطن توصلت إلى استنتاج مفاده أن إيران تعمل على تطوير قدرات تمكنها من صنع أسلحة نووية ...[2]"**.

وقام المدير العام للوكالة في اجتماع مجلس أمناء الوكالة في مارس 2003م بعرض تقرير خاص على نتائج زيارته لإيران ،حيث حيث أشار فيه أن إيران في طريقها لتصحيح ومعالجة هذا الخلل ،وذلك لقطع الطريق على الولايات المتحدة لاستغلال ذلك الموقف وتحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن مما يطرح إعادة تطبيق التجربة العراقية مع إيران ،ولقد اقتصر موقف الوكالة الدولية للطاقة النووية على مطالبة إيران بالتوقيع على بروتوكول إضافي يسمح بمتابعة البرنامج النووي الإيراني عن قرب من خلال عمليات المراقبة المستمرة أو عمليات التفتيش المفاجئة[3].وبتاريخ 18 جوان 2003 أصدر المجلس بيانا حول انتهاكات إيران لمعاهدة حظر الانتشار النووي ولاتفاقية الضمانات لكن المجلس لم يحل الملف إلى مجلس الأمن ،وأشار رئيس مجلس محافظي الوكالة "نبيل الملا "إلى عدد حالات الفشل الإيراني المتعلقة بعدم الإبلاغ عن مواد ومنشآت وأنشطة نووية ،وقد صدر قرارين عن مجلس المحافظين بشأن الرقابة على الملف النووي الإيراني وهما :

- ✓ حق المعاينة غير المقيد بما في ذلك أخذ عينات بيئية لأي أماكن تراها الوكالة ضرورية لأغراض التحقيق .
- ✓ في حالة حدوث تجاوزات وإخفاقات إيرانية لاحقة فسوف يجتمع المجلس فورا من أجل النظر واتخاذ الإجراءات المناسبة ووضع جميع الخيارات المتاحة تحت تصرفه [4].

---

[1] فوزي فراحتية ،مرجع سابق ،ص41.

[2] وسام الدين العكلة ، مرجع سابق ،ص154.

[3] زكريا حسين ، **أزمة البرنامج النووي الإيراني التحديات المتبادلة الإيرانية _الإسرائيلية _الأمريكية** ، الإسكندرية : مؤسسة حرس الدولية ، 2011،ص 133_134 .

[4] عبد الحق مرسلي ،(أسلحة الدمار الشامل بين المقتضيات الأمنية العسكرية والاعتبارات الإنسانية :دراسة حالة الملف النووي الإيراني)، أطروحة دكتوراه ،غير منشورة ،كلية الحقوق ،جامعة الجزائر 1، 2012، ص213.

وللإشارة تخضع الوكالة الدولية لعدة قيود ذاتية تعيقها في أداء مهامها من بينها أن الوكالة ليست مسؤولة إداريا عن معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ،وليست مخولة بإرغام الدول على الامتثال للمعاهدة وإنما هي بحاجة إلى مساندة مجلس الأمن إضافة إلى مشاكل تمويلية بحكم مهمتها المزدوجة من حيث التحقيق ،ودعم الاستخدامات السلمية للطاقة النووية [1]،كما وضعت الوكالة في تقريرها أثناء الدورة العادية 2003_2004 مجموعة من المطالب يتوجب على إيران تنفيذها وهي :

- ✓ إعطاء تفسيرات وافية عن عمليات البحث والتطوير وجهودها في تخصيب اليورانيوم بالليزر .
- ✓ متابعة المعلومات المتعلقة بالإدعاءات حول تخصيب اليورانيوم.
- ✓ إجراء تحقيقات واسعة حول استخدام الماء الثقيل ومن ضمن ذلك تعميم وبناء معمل الماء الثقيل في "آراك"[2].

وفي التدقيق بين إيران والوكالة الدولية يمكن ملاحظة أن التحولات الجوهرية في التعاون بينهما كانت تحدث في الفترات التي تفرض فيها مهلة نهائية أو إنذار زمني محدد على إيران للكشف عن الغموض في برنامجها النووي ،باعتبار ذلك أعلى مستوى لتكثيف الضغوط على إيران مما كان يضطرها إلى تعزيز تعاونها مع الوكالة، حيث بعد هذه المهمة التي وجهها مجلس أمناء الوكالة في سبتمبر2004 لإيران حتى نوفمبر لتوضيح موقفها بشأن الغموض المحيط بمسألتي التلوث الإشعاعي وأجهزة الطرد المركزي ،فالمهلة صادرة عن اجتماع سبتمبر 2003 والتي أمهلت إيران حتى أكتوبر 2005 [3].

لكن إيران سرعان ما توجهت نحو تلطيف الأجواء وأبدت مرونة كبيرة في حين وافقت على تقديم التعاون الكامل وتوقيف أنشطتها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم وأبدت رغبتها في توقيع البروتوكول الإضافي

وهو ما تحقق من خلال اجتماع المسؤول عن الملف النووي الإيراني "حسن الروحاني " ووزير خارجية كل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا بتاريخ 21 أكتوبر 2003 والتي لقيت ترحيبا من قبل مجلس محافظي الوكالة.[4]

وفي سبتمبر 2004م لم تستجب إيران للدعوة المتكررة من مجلس الوكالة للطاقة الذرية لتعليق جميع نشاطاتها للتخصيب [5]، كما أشارت الوكالة إلى أن تعاون إيران معها لم يكن كاملا وفوريا واستباقيا ،وردا على ذلك قالت طهران أنها تستأنف الإنتاج واختبار وحدات الطرد المركزي[6]، وفي 15 أكتوبر 2004م أرسل محمد البرادعي المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية تقريرا إلى مجلس الحكام في الوكالة ،جاء فيه أن إيران اتبعت قبل أكتوبر 2003م "سياسة الكتمان " ،أسفرت عن جوانب كثيرة من أنشطتها واختباراتها النووية وخاصة في

---

[1] شاهرام تشوبين ،مرجع سابق ،ص ص 155_156.

[2] فوزي فراحتية ، مرجع سابق ،ص42.

[3] أحمد إبراهيم محمود ،**البرنامج النووي الإيراني :آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد** ،مرجع سابق،ص96.

[4] رياض الراوي ، مرجع سابق ،ص193.

[5] عصام نايل المجالي ، مرجع سابق ،ص 140 .

[6] جمال مظلوم ، ممدوح حامد عطية ، **أزمة البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج** ،القاهرة : المكتبة الأكاديمية ، 2011 ،ص 54 .

مجالات تخصيب اليورانيوم وتحويل اليورانيوم ،واكتشفت الوكالة عددا من الشواهد التي تكونت على مدى فترة طويلة من الزمن ،والتي تخلفت إيران عن الالتزام بواجباتها المعينة بوسائل الحماية ،والمتعلقة بالإبلاغ عن معالجة مواد نووية واستخدامها وتخزينها وعن المنشآت التي تم فيها ذلك كله [1].

فقد عادت إيران أواخر عام 2004 إلى استئناف أنشطتها النووية ،وتزامن ذلك مع تمكن مفتشي الوكالة من الوصول إلى موقعين عسكريين هما : "بارجين ولافيزان " وهما موقعان معدان لاختبار المتفجرات التقليدية وتخزين مواد صنفت بأنها ذات طبيعة نووية و،وفي مارس 2005رفضت إيران زيارة ثانية لموقع "بارجين" من قبل مفتشي الوكالة وفك أختامها ووسائل مراقبتها على منشآت نووية لتخصيب اليورانيوم [2]،كانت نقطة التحول في 24 سبتمبر 2005 م عندما أصدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عبر مجلس المحافظين قرارا أدانت فيه إيران واتهمتها بخرق معاهدة حظر الانتشار النووي ،والإشارة إلى انعدام الثقة بإيران.[3]

فقد أصدرت الوكالة قرارا جديدا بتجميد كافة الأنشطة والمعالجة والتخصيب وإصدار قرار آخر بإجراءات تفتيشية موسعة ،وقد عقد مجلس المحافظين خلال الفترة من 02إلى 04 فيفري 2006 لمناقشة تطورات القضية النووية الإيرانية ،وفي نهاية الاجتماع صوت المجلس لصالح إحالة الملف الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي بحسب القرار 2006/14 الذي أشار فيه أن الوكالة منعت من إجراء المزيد من المتابعة [4].

وفي هذه المرة قدم المدير العام للوكالة تقريرا إلى مجلس الأمن من أجل إلزام إيران بهذين القرارين ،وبهذا يدخل الملف النووي الإيراني مرحلة جديدة من التصعيد[5]،وكان من وراء هذا القرار هو الضغوط الدبلوماسية لكل من فرنسا وبريطانيا وألمانيا وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ،وكرد فعل قامت إيران بإلغاء وقف التنفيذ الطوعي للبروتوكول الإضافي وكل أشكال التعاون الطوعي غير الملزم اتجاه الوكالة ابتداءا من 06فيفري2006[6].

وقد جاء الرد سريعا من الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي قررت إرسال ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن الدولي،والذي فرض في ديسمبر 2006 عقوبات على إيران بموجب القرار 1737 ،والذي أمهل إيران فترة شهرين للتخلي عن جميع أنشطتها النووية .وفي 23جويلية 2007 وافقت إيران على زيارة مفتشي الوكالة الدولية والتي أصدرت تقريرها بعد شهر لتؤكد فيه أن إيران تواصل تخصيب اليورانيوم [7].

وبناءا على قرار المحافظين (14/ 2006) الصادر في 4 فيفري 2006 والقاضي بنقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن بهدف منع إيران من امتلاك قدرة نووية ذات صبغة عسكرية ،أصدر مجلس الأمن خمس قرارات

---

[1] سعد حقي التوفيق ،**الإستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة** ، عمان: دار زهران للتوزيع والنشر ،2008 ،ص 94.

[2]عبدالله فالح المطيري ،مرجع سابق ،ص50.

[3]ميثاق خير الله جلود ،مرجع سابق ،ص230 .

[4]وسام الدين العكلة، مرجع سابق ،ص194.

[5]زهرة عطا محمد،مرجع سابق ،ص37.

[6]عبد الحق مرسلي ،مرجع سايق ، 291-292.

[7]بهاء عدنان السعبري ،مرجع سابق ،ص 181 .

تحت الفصل السابع يتضمن مجموعة من العقوبات الاقتصادية والفنية على إيران ،وجرى ذلك جنبا إلى جنب مع تقديم حزمة من الحوافز بهدف تشجيع إيران على التخلي عن برنامجها الخاص بتخصيب اليورانيوم وضمان عدم توجيه ضربة عسكرية ضدها ،والقرارات هي[1] :

✓ فالقرار الصادر 1696 الصادر في 31 جويلية 2006 طالب إيران بوقف جميع أنشطتها المتعلقة بتخصيب اليورانيوم دون فرض عقوبات عليها (تهديدات فقط).

✓ القرار 1737 الصادر في 23 ديسمبر 2006 فرض عليها سلة من العقوبات المتعلقة بمنع بيع أو نقل أي مواد أو معدات تساهم في الأنشطة المتعلقة بالتخصيب وإنتاج المياه الثقيلة .

✓ القرار 1747 الصادر في 24 مارس 2007 والذي صدر للضغط أكثر وشمل أيضا البرنامج الصاروخي،وقام بمنع التعامل مع بعض المؤسسات الرسمية والتعامل مع 38 شخص ومنظمات ذات صلة بالحرس الثوري الإيراني .[2]

وتأسيسا على ما سبق نجد أن موقف الوكالة الدولية للطاقة الذرية من الملف النووي الإيراني يتسم بالتأرجح، حيث يلاحظ أن الوكالة قد أصبحت عرضة لعملية التسييس التي تحكم عملها من جانب الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية ،وبالتالي هذا يثير أسئلة حول قدرة الوكالة على العمل بشكل دقيق ومستقل عن تأثيرات الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية ،حيث أن الوكالة قد لجأت في عملها إلى الاتجاه نحو استخدام أساليب إكراهية في إدارتها لمشكلة الملف النووي الإيراني ،وبالتالي يلاحظ أنها تجاوبت في عملها مع الضغوط الأمريكية في بعض الحالات بحكم تمكن الولايات المتحدة من التأثير على قرارات مجلس المحافظين في الوكالة .

المبحث الثاني :المواقف الدولية من الملف النووي الإيراني

من خلال تطور أزمة الملف النووي الإيراني يتضح أن هناك مجموعة من الأطراف الدولية الفاعلة في هذه الأزمة مع إيران ،والتي كانت لها مواقف مختلفة من الملف النووي للجمهورية الإسلامية وتتمثل هذه الدول في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بالإضافة لروسيا والصين والتي سيتم التطرق لهم في هذا المبحث .

1. موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الملف النووي الإيراني

[1] محمد قاسم عبدوه، صفا رشيد برع ، (الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأزمة البرنامج النووي الإيراني)،مجلة قضايا سياسية ، العدد 34،جامعة النهرين، العراق، 2014،ص453.

[2] عطا محمد زهرة ، مرجع سابق ،ص 37.

تصاعدت أهمية إيران الإستراتيجية في المنظور الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية لسببين هما :أحدهما هو موقع إيران المجاور للإتحاد السوفييتي ومن ثم إمكانية الاستفادة منه وتطويق المد الشيوعي ،والآخر هو امتلاك إيران لكميات كبيرة من النفط[1] ،ولهذا بادرت أمريكا إلى توثيق علاقاتها مع إيران لاسيما في المجالات الاقتصادية والعسكرية ،وشمولها بمبدأ (ترومان)عام 1947 الذي أعلنه الرئيس الأمريكي السابق هاري ترومان والخاص بتطويق الشيوعية ومنعها من التوسع خارج حدودها[2].

وانعكست هذه العلاقة على الموقف الأمريكي من البرنامج النووي الإيراني ،والذي بدأ مع إعلان الرئيس الأمريكي (دوايت إينهاور) ((برنامج الذرة من أجل السلام))،والذي أقر بداية التعاون النووي المدني بين البلدين[3].كانت الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى إيران في عهد الشاه باعتبارها محور المصالح الأمنية الأمريكية في الخليج خلال الحرب الباردة ،وحصنا يقف في وجه التمدد في الخليج الغني بالنفط[4] ،ولكن سرعان ما انقلبت الأمور مع نجاح الثورة الإيرانية في عام 1979 م ،بحدوث انعطاف في مسيرة العلاقات الأمريكية_الإيرانية بسبب التوجهات الجديدة للنظام السياسي الإيراني ،وكذلك طبيعة الأحداث التي رافقت الثورة مثل احتجاز الرهائن الأمريكان ،مما ولد قناعة لدى صناع القرار الأمريكي بتحول إيران من دولة حليفة إلى دولة معادية ،لذلك عملت السياسات الأمريكية لتقويض النظام السياسي الجديد في إيران واحتوائه باعتباره يشكل تهديدا للمصالح الأمريكية[5].

إذا إن الاستراتيجية الأمريكية تجاه إيران هي جزء من إستراتيجية أشمل لمنطقة الشرق الأوسط ،ولأن إيران صارت دولة معادية للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل ،ولأنها تملك مقومات عسكرية وجغرافية فضلا عن سعيها لامتلاك القدرات النووية ،لهذا ركزت أمريكا كل جهودها تجاهها [6].

أثار البرنامج النووي الإيراني اهتمامات كبيرة لدى الحكومات الأمريكية المتعاقبة ،والتي اجتمعت على الوقوف بوجه أي طموح إيراني في هذا المجال ،فهذه الحكومات ترى أن لإيران برنامجين نوويين ،أحدهما معلن أبلغت به الأمم المتحدة وهدفه إنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ،والآخر سري يهدف إلى إنتاج

---

[1] Shaman Chubin and SepherZabin ,The Foreign Relations ,USA :University of California pres,1974,pp92-94.

[2] هنري كسنجر ،**الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا** ،تر:مالك البدري، عمان: 1995 ،ص51.

[3] زهرة عطا محمد ،مرجع سابق، ص18.

[4] بول روجرز، **العمل العسكري ضد إيران التأثير والتداعيات** ، بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ،2010 ،ص 4 .

[5] بهاء عدنان السعبري ، مرجع سابق ،ص 14-15 .

[6] شيماء معروف فرحان ، (إدراك التهديد وأثره في إدارة أزمة الدولية : دراسة في العلاقات الأمريكية الإيرانية)، أطروحة دكتوراه ،غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2007 ،ص 136 .

الأسلحة النووية ،وهو يمثل الهدف النهائي لإيران وراء سعيها لامتلاك التكنولوجيا النووية ،وترى الولايات المتحدة أن هذا البرنامج يضر بالسلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط [1].

منذ قيام الثورة الإيرانية في عام 1979م شكل النظام الإيراني تحديا بالنسبة للإدارة الأمريكية وعلى نفوذها في المنطقة وخطرا على مصالحها الاستراتيجية ،بعد نهاية حرب الخليج الثانية وانهيار الاتحاد السوفييتي وتفرد أمريكا في قيادة النظام الدولي ، فقد اتبعت سياسة الاحتواء المزدوج ،متهمة إيران بمعارضة السلام العربي_الإسرائيلي، ولتقييدها والضغط عليها فرضت إدارة كلينتون حظرا على المعاملات التجارية والمالية مع إيران ،ورغم تحقيق الحظر عام 2000م إلا أن العقوبات بقيت دون تغيير منذ تطبيقها ،وشنت حملة إعلامية وسياسية ضدها بهدف عزل نظامها ،واحتوت فصائل المعارضة الإيرانية ودعمتها ماديا وإعلاميا لغرض تأجيج الداخل وإسقاط النظام ، كما اتهمت أمريكا إيران بصورة مباشرة بانتهاك معاهدة الحظر لعام 1968م ،إلا أن إيران تعتبر نفسها واضحة بالنسبة لبرنامجها النووي لأنه ليس بصورة سرية ،بل أنها تقوم بالتخصيب أمام أعين الجميع .[2]

لذلك اتسم الموقف الأمريكي منذ البداية بالتشدد مرتكزا على عدة عناصر :

1) الإصرار على رفع الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن لغرض فرض العقوبات على إيران

2) تكثيف الضغوط على الدول التي تقدم التكنولوجيا لإيران ،كروسيا وباكستان والضغط على الوكالة الدولية ودول الاتحاد الأوروبي ،والتشكيك في قدرتها على تسوية الأزمة داخل الإطار القانوني للوكالة .

3) المزاوجة بين الخيار السلمي والتهديد بالخيار العسكري [3].

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ،شهد النزاع بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران قدرا عاليا من التوتر، حيث صنف الرئيس الأمريكي جورج بوش إيران بأنها إحدى دول محور الشر ،جنبا إلى جنب مع العراق وكوريا الشمالية ،لكونها تدعم الإرهاب وتسعى إلى اكتساب أسلحة الدمار الشامل حسب رؤيته[4]،وتتخذ الولايات المتحدة أيضا موقفا متشددا من التسلح النووي الإيراني ، يقوم على أن البرنامج النووي الإيراني يتبنى أهدافا عسكرية ،ويهدف إلى إنتاج الأسلحة النووية ، بل إن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أن الجهود الإيرانية المبذولة في المجال النووي تعد أكبر مشكلة للانتشار النووي في العالم في الوقت الحالي ، وعليه لا يتورع عددا من المسؤولين في الإدارة الأمريكية عن الحديث حول إمكانية شن عمل عسكري ضد إيران على خلفية سعيها

---

[1] سعد رزيج أيدام ، (البرنامج النووي الإيراني دراسة في النشأة والدوافع والموقف الأمريكي منه) ،مجلة آداب الكوفة ، العدد 31 ، 30 يونيو 2017 ، ص123 .

[2] فوزي فراحتية ،مرجع سابق ،ص 55.

[3] عامر عباس ،مرجع سابق ،ص 135 .

[4] سحر بعاصيري ، (بوش وجد المحور ويبحث عن الشر) ، صحيفة النهار ، لبنان ، 17 فيفري 2002 ، تاريخ تصفح المقال 28 أفريل 2020 07:27 ،على الموقع www.bintjbeil.com .

للحصول على السلاح النووي ،منهم (كولين باول) وزير الخارجية الأمريكي في عهد الرئيس الأمريكي جورج بوش الذي قال :"**إن إيران في حالة تلبس وسيكون من الصعب عليها مواصلة التقدم في خططها النووية** " ثم أضاف :"**لقد أوضح الرئيس بوش أن جميع الاحتمالات مازالت واردة ،وأن السماح لإيران بامتلاك أسلحة نووية سيكون عملا غير مسؤول من قبل المجتمع الدولي** "[1]

كما أشارت مستشارة الأمن القومي سابقا كوندوليزا رايس أن :"**اكتشاف المساعي الإيرانية لامتلاك الأسلحة النووية وإنتاج اليورانيوم المخصب لا يدهش واشنطن وأن مفاعل ناتانز النووي وصل إلى مراحل متطورة للغاية ، بحيث يمكن استخدامه في تصنيع الأسلحة النووية المتطورة** "[2]

وعلى الرغم من الضغط الأمريكي في هذا المجال إلا أن الدبلوماسية الإيرانية وبعد أشهر من المفاوضات مع الترويكا الأوروبية (بريطانيا ،فرنسا وألمانيا) نجحت في عقد صفقة في تشرين الأول 2003م قبلت فيها إيران بالتوقيع على البروتوكول الإضافي الذي ينص على التفتيش المفاجئ للمنشآت الإيرانية وعلى إيقاف مؤقت لتخصيب اليورانيوم ،مقابل وعد أوروبي بمساعدة إيران في تطوير برنامجها النووي للأغراض السلمية ،وهو ما يؤكد فشل الولايات المتحدة في عزل إيران وجعلها دولة مارقة تهدد الاستقرار، إلا أن هذا الاتفاق ألغي بعد إخلال إيران بشروط تعليق نشاطات التخصيب[3] .

وأشار تقرير معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى الصادر مع تولي جورج دبليو بوش الرئاسة الثانية عام 2004 م إلى :"**إذا استطاعت دولة معادية للولايات المتحدة أن تحصل على أسلحة دمار شامل خاصة الأسلحة النووية ،فإن الخطر سيكون كبيرا ومحوريا .. إن على الولايات المتحدة أن تكون أشد قلقا فيما يتعلق بإيران وامتلاكها أسلحة نووية** "[4] .

وأسفرت الانتخابات الإيرانية في حزيران 2005م عن مجيء الرئيس محمود أحمدي نجاد الذي اتخذ مواقف متشددة تجاه البرنامج النووي الإيراني ،حينما تراجع عن قرار تعليق إيران لنشاطاتها النووية ،ولم يحدث أي إنفراج خلال مدة حكمه مع المجتمع الدولي المتمثل بالهيمنة الأمريكية ،في الوقت الذي حاولت فيه هذه الأخيرة بضغطها الدولي لجم اندفاع إيران وغلق رغبتها الشديدة في امتلاك التكنولوجيا النووية [5].

وفي مؤتمر صحفي عقد في طهران أشار الرئيس الإيراني أحمدي نجاد بقوله:" **أريد أن أعلن لكم رسمياً أنه من وجهة نظرنا أن موضوع القضية النووية لإيران قد أغلق ،إيران اليوم هي إيران النووية بما يعني أنها أكملت دورة الوقود النووي** ".في حين أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية على لسان الرئيس الأمريكي جورج بوش

---

[1] فهد مزيان خزار الخزار، مرجع سابق ، ص 210 .

[2] عبد السلام حمدي اللمعي ،**وحيد القرن ورياح التغيير** ، القاهرة : الدار العالمية للنشر ، 2004 ،ص 326 .

[3] أحمد يوسف وآخرون ،**احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا** ،بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،2004 ،ص 56 .

[4] عبد الله سعد العتيبي ، مرجع سابق ،ص 62 .

[5] جمال مظلوم ،ممدوح عطية ،مرجع سابق ،ص 26.

الابن:" **الولايات المتحدة الأمريكية ستواجه الخطر الإيراني قبل فوات الأوان** "[1]، ونتيجة لاستمرار إيران في سعيها لامتلاك التكنولوجيا النووية وفي تحديها المجتمع الدولي لاسيما الولاياتالمتحدة الأمريكية مما دفع بالأخيرة إلى دعوة مجلس الأمن لفرض عقوبات ضد إيران كانت نتيجتها ثلاث حزم من العقوبات الاقتصادية في الأعوام التالية (2008، 2007 ،2006) [2].

ومن خلال دراسة الموقف الأمريكي من البرنامج النووي الإيراني نلاحظ أن هناك رفض قطعي وكلي لمسألة حصول إيران على التكنولوجيا النووية ،وحتى مع التأكيدات الإيرانية على أن هذه التكنولوجيا هي للأغراض السلمية ،وليس هناك نية من قبل إيران لإنتاج الأسلحة النووية ،و يتوضح هذا الرفض الأمريكي في أن إمكانية توظيف التكنولوجيا النووية من قبل إيران للأغراض السلمية قادرة على إعاقة طموحات الولايات المتحدة الأمريكية لاستكمال سيطرتها على منطقة الشرق الأوسط ،وكذلك تهديد أمن إسرائيل ومسالة ضمان السيطرة على إمدادات النفط في منطقة الخليج العربي ،وبالتالي بسبب حساسية هذه المصالح فإن كل الخيارات مفتوحة أمام أمريكا بما فيها الخيارات السياسية الدبلوماسية وحتى الخيارات العسكرية إذا تطلب الأمر القيام بذلك.

2. موقف الإتحاد الأوروبي من الملف النووي الإيراني :

تمثل الموقف الأوروبي اتجاه الأزمة النووية الإيرانية أساسا في موقف الترويكا الأوروبية وهي (فرنسا بريطانيا وألمانيا)،وجميع مواقف هذه الدول تشترك في الرؤية التي تتفق على مبدأ مشترك ألا وهو أن يكون البرنامج النووي الإيراني سلمي وليس عسكري ،حيث تعتمد السياسات الأوروبية على تقارير الوكالة الدولية باعتبارها المخول الوحيد في معالجة جميع الأنشطة والبرامج النووية في العالم والتي تظهر الزيارات والمتابعات الميدانية للوكالة الدولية للطاقة الذرية للبرنامج على عدم انتهاك الجمهورية الإسلامية لمعاهدة حظر الانتشار النووي ،فالموقف الأوروبي امتاز بالموقف المبني على الحوار ،وهو ما أكده "جاك سانتير " رئيس المجموعة الأوروبية في كلمته :"**إن الاتحاد الأوروبي سيظل متمسكا بسياسة الحوار النقدي ما لم يثبت في الدليل القاطع أي إدانة لإيران في الاتهامات الموجهة إليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية** [3]"،الذي اتفق مبدئيا مع الموقف الأمريكي لتجريد إيران من القدرات النووية بزعم أنها يمكن أن تتطور لإنتاج أسلحة نووية إلا أن الموقف الأوروبي يختلف بدرجة كبيرة عن الموقف الأمريكي من ناحيتين رئيسيتين هما :

- التمهل الشديد في نقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن لحين استنفاذ الخيارات الدبلوماسية.

---

[1] فوزي فراحتية ،مرجع سابق ،ص 57.

[2] رائد حسين عبد الهادي

[3] تاريتا بارزي، **إيران والمجتمع الدولي القصة الكاملة للمناورات السياسية وحقائق المفاوضات حول الملف النووي الإيراني** ،تر:دار العربية للعلوم، 2012،ص20.

- الاستبعاد الكامل للخيار العسكري في التعامل مع هذه الأزمة [1].

في الأخير ما يمكن قوله عن الموقف الأوروبي من البرنامج النووي الإيراني أنه كان متأرجح وغير ثابت، وذلك بسبب الوقوع بين المصالح الاقتصادية من جهة والتحالف الطبيعي مع الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى ،ولهذا تراوح الموقف الأوروبي تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني بين الدعوة إلى المفاوضات والحوار وتقديم الحوافز الاقتصادية والتجارية وبين التشدد والتهديد والتوافق مع الموقف الأمريكي ، ويرجع هذا التناقض وعدم الوضوح في الموقف الأوروبي إلى وجود حاجة ومصالح اقتصادية أوروبية تجاه موارد الطاقة الإيرانية وخاصة الغاز والنفط .

3. موقف روسيا والصين من الملف النووي الإيراني :

- **الموقف الروسي:**

تزخر العلاقات الإيرانية _الروسية بالكثير من نقاط التميز في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية كافة ،إذ كانت ولازالت روسيا بالنسبة لإيران هي الداعم والمساند الأول لها في القضايا كافة، وقد أخذ الجانب العسكري يمثل الاهتمام الأوسع فيما بين البلدين وتجلى هذا الأمر عن طريق عقد البلدين سلسلة من الاتفاقيات والصفقات العسكرية التي أبرمت في أعقاب انتهاء الحرب العراقية _الإيرانية ،وكانت أهم أوجه التعاون التي تم الاتفاق عليها هو استكمال المفاعل النووي في بوشهر ،وقد ظلت الحاجة الإيرانية إلى روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي بوصفها مستودعا مهما للبرامج النووية والأسلحة الصاروخية [2].وكان هناك اتفاق عام 1995 على فترة انجاز حددت بأربع سنوات في مجال الطاقة النووية ،وقيام إيران بإعادة الوقود المستهلك الناتج عن المفاعلات النووية إلى روسيا لإعادة معالجته[3].

وتتسم روسيا بالفاعلية ودورها المحوري في برنامج إيران النووي ،وذلك بحكم علاقات روسيا الجديدة مع كافة الأطراف وتقديمها للمبادرات لتسوية الأزمة ،فضلا عن رغبة روسيا في المحافظة على مصالحها، حيث تعد أقوى الشركاء التجاريين لإيران ،ورغم كل هذه العلاقات والمصالح فإن روسيا حريصة على عدم امتلاك للسلاح النووي ،حيث يؤدي امتلاكها له إلى تغيير المعادلات الاستراتيجية في المنطقة،ويلحق الضرر بنفوذها في المنطقة ،وهذا لا يعني قبول روسيا بالهواجس والشكوك الهائلة من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وبعض دول الاتحاد الأوروبي حول برنامج إيران النووي ،فهي بحكم مشاركتها بصورة مباشرة أكثر معرفة وقدرة على تقييم

[1] أحمد إبراهيم محمود ،مرجع سابق ،ص32.

[2] ميثاق خير الله جلود، مرجع سابق ،ص213.

[3] نورهان الشيخ ، **صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية** ،بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ، 1998، ص82.

البرنامج ،إضافة إلى أن هناك أزمة ثقة بين التعامل الروسي والتعامل الغربي مع قضايا الانتشار النووي مما دعا روسيا إلى رفضها الشديد لوقف تعاونها مع إيران[1].

وقد قدمت الحكومة الروسية دعما قويا للموقف الإيراني ،حيث أكد وزير الطاقة النووية الروسية "ألكسندر روميانتسيف " أن بلاده سوف تواصل تعاونها النووي مع إيران وستواصل بناء محطة بوشهر للطاقة النووية ،مؤكدا في الوقت نفسه أنها لا تنتهك الاتفاقيات الدولية بهذا الخصوص ،ونفى هذا الأخير الاتهامات الأمريكية بشأن موقعي "آراك" و"نتانز" قائلا:"**إنه لا يمكن لأي أحد استنتاج نتائج من صور منشورة وأنه لا مبرر للقلق الذي أبدته أمريكا بخصوص هذا الشأن**"[2]

مع ترشيح بوتين للرئاسة في روسيا الاتحادية استؤنفت المفاوضات مع الروس لبناء عدد من المفاعلات النووية في إيران ووقعت العقود [3]، وفي عام 2000 قررت إيران وروسيا زيادة وتوثيق التعاون العسكري والنووي فيما بين الطرفين مما جعل الولايات المتحدة تعرب عن قلقها ،وقد رفضت روسيا تهديدات الأمريكية لها واستمرت في التعاون مع إيران[4] .إذ وقع الجانبان اتفاقا جديدا عام 2001 ينص على قيام روسيا الاتحادية ببناء المزيد من محطات الطاقة النووية في إيران ، وفي هذه المرحلة وصل البرنامج النووي الإيراني إلى مراحله النهائية والحاسمة مع بدء الفنيين الروس بالتركيب النهائي لمفاعل بوشهر والذي كان من المقرر أن يبدأ تزويد المفاعل بالوقود النووي في عام 2003 على أن يبدأ التشغيل الفعلي للمحطة عام 2004 وقد تم التشغيل في الموعد المقرر [5].

وهناك عدة محددات حكمت الموقف الروسي من البرنامج النووي الإيراني تتلخص كالآتي :

- التعاون مع إيران دون أن تخرق التزاماتها الدولية ومعاهدة منع انتشار أسلحة الدمار الشامل والاتجار فيها

الأهمية الاقتصادية للتعاون النووي مع إيران ،وقد تخطت قيمة هذا التعاون المليون دولار .

- نشاط الشركات الروسية التي عملت على تطوير القدرات الإيرانية في مجال الطاقة النووية السلمية تم تحت أعين ومراقبة الأمم المتحدة .

---

[1] رائد حسين عبد الهادي، مرجع سابق ،ص86.

[2] أحمد إبراهيم محمود، **البرنامج النووي الإيراني :أفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد** ،مرجع سابق ،ص149.

[3] مروان اسكندر ، **الدب ينقلب نمرا** ،بيروت :رياض الريس للكتب والنشر ، 2011،ص275.

[4] حسين مزهر خلف ،(السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إيران بعد أحداث 11 أيلول 2001، رسالة ماجيستير ،غير منشورة ،كلية العلوم السياسية،جامعة بغداد، 2008،ص69.

[5] محمد السعيد عبد المؤمن ، **الجمهورية الثالثة في إيران** ،القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ،2012، ص72.

- لا تعتبر موسكو إيران في موقف المتهم ،فطهران وقعت مبكرا على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية وأن هذا التوقيع يلزمها أنتفتح أبوابها أمام مفتشي وكالة الطاقة الذرية،وموسكو واثقة من أن بوشهر وغيرها من المواقع الإيرانية ليس بها ما يشخى الكشف عنه[1].

يمكن القول أنه تتلخص مصالح روسيا في إيران بمنع ضربة عسكرية للأخيرة بكون أنذلك سيضر بالمصالح الاقتصادية والإستراتيجية ،وباختصار إن مصلحة روسيا في إيران مرهونة ببقاء التوتر الحالي في العلاقات الإيرانية _الأمريكية وببقاء الطموح الإيراني على حاله ،ولكن مع منع الضربة العسكرية وعدم حصول صفقة سياسية في الوقت ذاته[2] .

- **الموقف الصيني:**

فيما يتعلق بالموقف الصيني فيلاحظ أن إيران قامت بتقوية صلاتها في مجال البحوث النووية مع جمهورية الصين الشعبية ،ووقعت الدولتان اتفاقية تعاونرسمية في مجال البحوث النووية عام 1990 ،وكان هذا التعاون بدأ في الواقع منذ عام 1985 وكان المهندسون الإيرانيون قد باشرو تدريبهم في الصين ،كما أن الصين قامت بنقل تكنولوجيا البح المؤمن ، **الجمهورية الثالثة في إيران** ،القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ،2012، ص72.

وبالنسبة للمصالح الاقتصادية الصينية تعتبر كلا من إيران ومنطقة الخليج ذات أهمية قصوى لها ،إذ أنه حتى عام 1992 كانت الصين بلدا مصدرا للنفط ،إلا أنه منذ ذلك التاريخ أصبحت مستوردا مهما للنفط والغاز، وقد أبرمت عقودا ضخمة مع إيران[3] .

إن الصين ترى في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام أسلوب التهديد بالقوة وفرض العقوبات على إيران بسبب ملفها النووي لا يمكن أن تأتي بنتيجة إيجابية ،وأن الحوار والمفاوضات هي الوسائل الفضلى لاحتواء إيران ،من جهة أخرى ما يقلق الولايات المتحدة الأمريكية هو الدعم العسكري الصيني لطهران وكذلك التقارب السياسي بين البلدين ،فالصين لا تعد مصدرا ممولا للبرنامج النووي الإيراني فحسب بل تسهم في تطوير أسلحة إيران التقليدية مما يجعل هذه الأخيرة مصدر تهديد للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في الشرق الأوسط [4].

لقد تبنت الصين بشكل عام موقف مماثل للموقف الروسي ،وتعكس المقاربة الصينية توازنا دقيقا بين علاقاتها السياسية الأكثر أهمية مع الولايات المتحدة ،وبين روابطها الاقتصادية المتنامية مع إيران ،إذ أن الصين كانت أهم مورد نووي لإيران في التسعينيات ،وقامت في وقت لاحق بتخفيض تعاونها نتيجة لضغوط أمريكية ،فالموقف

---

[1] عبد الوهاب لوصيف ،(دور الوكالة الدولة للطاقة الذرية في إدارة الملف النووي الإيراني) ،رسالة ماجيستير ،غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر، باتنة ،2013 ،ص 85 .

[2] فنسان الغريب ، مرجع سابق ،ص49.

[3] فنسان الغريب ،مرجع سابق ،ص149.

[4] بهاء عدنان السعبري ،مرجع سابق ،ص ص280_281.

الصيني من هذه الأزمة النووية يعكس مصالحها المتباينة ،وعلى عكس الموقف الروسي الذي يدعم حق إيران الشرعي في التخصيب.

لقد شكل الدور الروسي والصيني أهمية كبرى في دعم السياسة الإيرانية في تحقيق بعض أهدافها فيما يتعلق ببرنامجها النووي ،أو حتى دعمها في مجلس الأمن والأمم المتحدة في فترات الأزمة [1]، كما أن الصين وروسيا عارضتا التهديدات الإسرائيلية _الأمريكية ضد إيران بسبب برنامجها النووي ونصحتا بمفاوضات هادئة ومطولة [2]. وليس من المستغرب أن يكون لكل من الصين وروسيا نظرة مختلفة للأمور ،وعلى الرغم من رفض موسكو وبكين امتلاك إيران السلاح النووي إلا أنهما في الوقت نفسه لا يريان أي تهديد آت من طهران ،فبالنسبة إليهما أن وجود احتياطات هائلة من النفط والغاز الطبيعي في إيران كافي ليجعل من هذا البلد حليفا دائما لهما [3].

نستنتج في ختام هذا المبحث أن جل المواقف الدولية التي تمثلت في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وروسيا والصين تختلف في الرؤى والسلوكات فيما بينها اتجاه الملف النووي الإيراني ،وهذا مرده لكون وجود العديد من المصالح والعلاقات التي تربطها مع إيران ،فالحلفاء لها مثل روسيا والصين كانت مواقفها مؤيدة ومدافعة لامتلاك إيران لطاقة النووية باعتبارها للأغراض السلمية ،أما مواقف الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي كانت مختلفة بالنسبة للسابقة حيث وصلت لحد رفع الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن ،وكذلك فرض عقوبات على إيران تمثلت في العقوبات الاقتصادية .

المبحث الثاني: مواقف القوى الإقليمية من الملف النووي الإيراني

إضافة إلى المواقف الدولية التي تعرضنا لها في المبحث السابق ،فهناك مواقف الدول الإقليمية التي تعتبر أطراف ثانوية في الأزمة النووية ،والتي ترى أن البرنامج النووي الإيراني يهددها مباشرة سواء من حيث التخوف من إيران وطموحاتها في المنطقة أو في حال توجيه تعرض المنشآت الإيرانية لعمل عسكري تقوم به واشنطن، وتتمثل هذه الدول أساسا في الكيان الصهيوني والدول الخليجية إضافة إلى تركيا .

1. موقف إسرائيل من الملف النووي الإيراني :

تنظر إسرائيل إلى إيران باعتبارها واحدة من الدول التي تشكل تهديدا أمنيا لها ،بحكم إيديولوجيتها الظاهرة وإمكانياتها التسلحية واستعداداتها العسكرية فضلا عن الموقع الجغرافي [4]، وما البرنامج النووي إلا ورقة

[1] بهاء عدنان السعبري ، مرجع سابق ،ص 191.

[2] مروان اسكندر ،مرجع سابق ،ص321.

[3] فنسان غريب ،مرجع سابق ،ص149.

[4] محمد أبو الفضل ، (هل تعيد إيران حساباتها مع إسرائيل)، مجلة مختارات إيرانية ،العدد 30 ، القاهرة ، جانفي 2003، ص86.

قوة لإيران في حساباتها الإستراتيجية في المنطقة ودليلا لهذه النظرة الإسرائيلية، ويتطابق موقف إسرائيل من الملف النووي الإيراني مع الموقف الأمريكي ،على اعتبار أن كلا من إسرائيل وأمريكا حليفتان إستراتيجيتان ،يشتركان في أعدائهما وحلفائهما انطلاقا من المصلحة المشتركة بينهما ،حيث حرصت إسرائيل التي ترى في تنامي القدرات التسلحية غير التقليدية لطهران إخلالا بميزان القوى في منطقة الشرق الأوسط ،وثمة تهديدا مباشرا لأمنها [1].

ويمكن تلخيص موقف إسرائيل من الملف النووي الإيراني ،من خلال كلمة نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق "سيلفان شالوم" في افتتاح المؤتمر الستين للجمعية العامة للأمم المتحدة حيث قال :" **ترحب إسرائيل بالجهود الجماعية الدولية ،وبشكل خاص فرنسا ،ألمانيا ،بريطانيا ومساندة الولايات المتحدة الأمريكية ،لمنع إيران من إرهاب العالم بالأسلحة النووية ،وأن الدول الأعضاء في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية تدعوهم لمنع هذا النظام المارق من امتلاك الأسلحة النووية فأمن واستقرار الكرة الأرضية بأكملها مهدد بالضياع ، لهذا من الضروري أن يقوم مجلس الأمن باتخاذ موقف سريع وعاجل** "[2].

2. موقف دول مجلس التعاون الخليجي من الملف النووي الإيراني

تتباين موقف دول مجلس التعاون الخليجي من البرنامج النووي الإيراني لكونها تجد فيه أمرا مخيفا ومهدد لاستقرارها الأمني على الرغم من ادعاء إيران بالأغراض السلمية للبرنامج ،لذلك نجدها اتخذت مواقف مؤيدة من النظام الدولي الرافض للبرنامج النووي الإيراني بطريقة لا تثير استفزاز الجانب الإيراني [3].

فمنذ بداية أزمة البرنامج النووي الإيراني بعد مؤتمر المعارضة الإيرانية ،توالت الاتهامات من قبل المجتمع الدولي في هذا الشأن ، لكن لم تبد دول مجلس التعاون بادئ الأمر أي موقف بهذا الخصوص وبعد مضي فترة من الوقت تخرج بعض التصريحات من المسؤولين الخليجيين [4].

بدأت المواقف بالبروز منذ 2003م حينما أشارت صحيفة الخليج بأنه :"**لا أحد يمكن أن يصدق بأن إيران تسعى إلى امتلاك أسلحة نووية من أجل مواجهة إسرائيل والولايات المتحدة .. والهدف الحقيقي هو الدولالمجاورة** "[5].كما خلص تقريرصادر عن أحد مراكز البحوث الخليجية بأن :"**دول المنطقة والعرب لا يرون برنامج الأسلحة النووية الإيراني ،لأنه يشكل أداة ردع أو يمثل أداة لموازنة القدرات النووية الإسرائيلية** "[6].

---

[1] حيدر رضوي ،(إيران والغرب...تحد جديد رغم التهديدات المتصاعدة)،في 2020/08/22، 14:46،الموقع: https// studies.aljazeera.net.

[2]عبد الوهاب لوصيف ،مرجع سابق ،ص 86.

[3]مولى صبا حسين ، مواقف دول مجلس التعاون الخليج العربي من البرنامج النووي الإيراني ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد 62، ص25 .

[4]أكرم محمود قشطة ، مرجع سابق ،ص 81.

[5]إيران ...البرنامج النووي ، تقرير صادر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبوظبي ،2004 ،ص78 .

[6] جيمس نويز وآخرون، مرجع سابق ،ص 92 .

كما مارست الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطها الدبلوماسية على دول مجلس التعاون لمطالبة إيران بوقف تجاربها النووية ،ويتضح هذا الاتجاه بزيارة مساعد وزير خارجية أمريكا لشؤون ضبط التسليح لمنطقة الخليج العربي في فيفري 2005م حينما أكد أن :"**البرنامج النووي الإيراني يشكل تهديدا لحلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ..إن واشنطن تدرس سبل تنسيق سياستها تجاه إيران مع دول الخليج العربية** " ،مؤكدا بدوره على ضرورة تبادل الآراء مع الكويت والبحرين والإمارات العربية المتحدة بشأن خطر تطوير البرنامج النووي الإيراني واستطرد بقوله أن :"**الدول الخليجية التي زارها تشارك بلاده تخوفها من البرنامج المذكور ،مبدية قلقها منه ومطالبة بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل ..وخاصة أن إيران تواصل تحسين قدراتها الصاروخية ،حيث أعلنت عن إجرائها تجارب لصاروخ شهاب الذي يصل مداه إلى 2000كم** [1]."

وفي هذا الصدد حرصت إيران على طمأنة جيرانها الخليجيين بشأن برنامجها النووي ،حينما زار حسن الروحاني كبير المفاوضين النوويين الإيرانيين دول مجلس التعاون الخليجي في 2005 بقصد التأكيد لمسؤولي تلك الدول على الأغراض السلمية للبرنامج النووي الإيراني ،فضلا عن أن البرنامج يتفق مع القوانين الدولية[2].ورغم التصريحات الإيرانية حول سلمية برنامجها إلا أن قناعة دول مجلس التعاون الخليجي لم تصل إلى درجة الثبات واليقين ،مما انعكس على موقفها الرسمي الذي لا يخرج عن دائرة المطالبات في جعل برنامجها سلميا ،دون الخوض فيما يزعج إيران ،ولعل ماذكره عبد الرحمن العطية –الأمين العام لدول مجلس التعاون الخليجي –ينسجم مع ماتقدم :"**إن البرنامج النووي الإيراني ليس له مايبرره،فنحن في كل مطالبتنا للمجتمع الدولي بالعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها الخليج خالية من الأسلحة النووية ...لسنا بصدد الاختلاف مع إيران فعلاقتنا طيبة معها**[3].

وبشكل عام يوجد العديد من القيود التي تحد من الموقف الخليجي وتجعله غير راغب في اتخاذ مواقف أكثر حدة تجاه الملف النووي الإيراني ،ومنها أن إيران الجارة الكبيرة والتي لها علاقات متميزة بحكم الموقع الجغرافي والتداخل الديني بينهم ،فضلا عن إعلان إيران أكثر من مرة بسلمية برنامجها النووي ،وترى دول الخليج من غير الممكن توجيه الخطابات الحادة والقوية بهذا الشأن ،وتتجاهل البرنامج النووي الإسرائيلي الذي أنتج 200 رأس نووي،كما أن هناك ثمة اتفاق بين دول مجلس التعاون حول وجود مصلحة عليا لهذه الدول في دعم السياسة الدولية القائمة على ضمان عدم امتلاك إيران قدرات نووية عسكرية وإيجاد الضمانات الكافية لإجهاض أي محاولة إيرانية لصنع أسلحة نووية [4].

❖ **موقف دول مجلس التعاون الخليجي على المستوى الفردي :**

---

[1] مولى صبا حسين ،مرجع سابق ، ص 26.

[2] عبد الكريم عبد اللطيف الغربللي، (المشروع النووي الإيراني والخيار العسكري)، مجلة آراء حول الخليج ،العدد 48،دبي، 2008،ص69.

[3] المرجع نفسه ،72.

[4] أكرم محمود قشطة ،مرجع سابق ،ص85.

أ_المملكة العربية السعودية :تصدرت المملكة بشكل واضح حملة المعارضة والقلق الخليجية من القدرات النووية الإيرانية ، وإن كانت لاترغب بأي عمل عسكري أو توقيع عقوبات على إيران ،وهذا ماصرح به وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل الذي اتهم الغرب بمسؤولية تطور أزمة البرنامج النووي الإيراني بعد أن غض الطرف عن إسرائيل من امتلاكها السلاح النووي ، وأكد الفيصل على ضرورة الحل السلمي للأزمة كما دعا إلى ضرورة جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أي سلاح نووي [1].

ب_دولة الإمارات العربية : عبرت بشكل واضح عن القلق من القدرات النووية الإيرانية ،واعتبرت وجود مثل هذه القدرات في منطقة الخليج والشرق الأوسط أمر ضار بأمن واستقرار منطقة الخليج العربي ،وهذا ماعبر عنه رئيس دولة الإمارات خليفة بن زايد أن موقف الإمارات يدعو إلى نزع السلاح النووي من منطقة الشرق الأوسط مشيرا في الوقت نفسه إلى البرنامج النووي الإيراني ذات مسألة دولية خارجة عن النطاق الإقليمي[2].

ج_دولة الكويت :كان موقف الكويت أكثر حدة إزاء البرنامج النووي الإيراني فقد صرح وزير خارجيتها محمد صباح السالم الصباح بقوله:"**إيران تشكل خطرا استراتيجيا بعيد المدى على دول الخليج في ضوء تطويرها أسلحة دمار شامل ...وإن هذه مسألة خطيرة** "،كما أشار رئيس لجنة الشؤون الخارجية –في مجلس الأمة الكويتي محمد الصقر – بقوله :"**هناك هواجس من المفاعلات النووية القادمة على شواطئ الخليج مثل مفاعل بوشهر الموجود على بعد يتراوح بين 225-250 كم من الكويت** "[3].

يتلخص موقف الكويت بتصريح أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر بأن موقف الدولة من البرنامج النووي الإيراني في ثلاث مبادئ هي:

- ✓ تشجيع الحل السلمي وتفضيله عن الحل العسكري الأزمة .
- ✓ الرغبة في تعاون إيران كاملا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية .
- ✓ المطالبة بشرق أوسط خالي من أسلحة الدمار الشامل[4].

د_سلطنة عمان : عبرت سلطنة عمان عن موقفها من خلال وزير خارجيتها يوسف بن علوييعندما قال :"**نحن ضد أي نشاطات تستهدف إنتاج أسلحة نووية في المنطقة أو أي أسلحة دمار شامل أخرى في الخليج نحن دول ليست كبيرة وينبغي أن ننأى بأنفسنا عن أي صراع بين الكبار** "، وأضاف بأن البرنامج النووي الإيراني هدفه سلمي لأن إيران تسعى إلى إنتاج طاقة كهربائية بحدود20 ميجا وات[5].

---

[1] عبد الله فالح المطيري ،مرجع سابق ،ص 81.

[2] هيفاء مهودر ، (موقف دول مجلس التعاون الخليجي من البرنامج النووي الإيراني) ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ،العدد1-2، 2009،ص 44.

[3] مولى صبا حسين ،مرجع سابق، ص 33.

[4] عبد الله سعد العتيبي ،مرجع سابق ،ص90.

[5] عصام نايل المجالي ،مرجع سابق، ص92.

هـ_مملكة البحرين : أظهرت البحرين موقفها من خلال إعلان وزارة الخارجية بأن: **"دول مجلس التعاون الخليجي العربية تفضل الحل السلمي للملف النووي الإيراني ...تؤكد ضرورة تعاون طهران الكامل مع المجتمع الدولي وبالأخص مع وكالة الطاقة النووية ...ضرورة التنسيق واستمرار التواصل مع إيران والتداول معها في مختلف الموضوعات ضمن الشرعية الدولية "**[1].

و_قطر : تجسد الموقف القطري في تصريح الشيخ حمد آل الثاني –أمير قطر- :**"إننا في خطر لا نريد رؤية أسلحة نووية في منطقة الخليج "**. كما أوضح حمد بن جاسم آل الثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية قطر في 2008 في معرض حديثه عن المشاكل المتعلقة بالأمن في منطقة الخليج العربي ،إن الحل يكمن في العمل المشترك المستند على القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية ،وبخصوص الملف النووي أكد الشيخ حمد "**أن الأخوة في إيران يؤكدون رسميا الطابع السلمي للبرنامج النووي بهدف استخدامه في إنتاج الطاقة الكهربائية "**[2]

من هنا يمكن القولأن موقف دول مجلس التعاون الخليجي من قضية الملف النووي الإيراني يتسم بشيء من الغموض والتردد وذلك بالرغم من الاهتمام العالمي بهذا الملف ،حيث تجنب رؤساء الدول الخليجية مواجهة إيران بصورة مباشرة في موضوع برنامجها النووي واكتفت دول المجلس بالإشارة غير المباشرة خلال القمم الخليجية إلى برنامج إيران النووي ،بالرغم من الاتهامات الغربية التي تقول أن طهران أصبحت قريبة جدا من صنع أول سلاح نووي ،وعليهفإن تطوير القدرات النووية الإيرانية من وجهة نظر دول الخليج ،تعتبر عاملا سلبيا إضافيا وتطورا حاسما ستكون له تأثيرات في الأمن والاستقرار على المستوى الإقليمي لا يمكن التكهن بنتائجها الآنية أو على المدى البعيد.

الموقف التركي من الملف النووي الإيراني

أن تبني مفهوم التسوية والطرق الدبلوماسية هي السياسة التي اتبعتها تركيا ليس فقط مع القضية الإيرانية وإنما في أي قضية تعرض عليها ،فتركيا تقر بأحقية إيران في امتلاك التكنولوجيا النووية للغايات السلمية وترفض أي تهديد من قبل الولايات المتحدة والضغوط العسكرية ،كما ترفض أي تنسيق أو تعاون مع أمريكا للتمهيد لضربة عسكرية لإيران [3].

من الملاحظ أن تركيا مصرة وفي كل مناسبة أن الدبلوماسية هي الطريق الأفضل إن لم تكن المثلى من أجل حل أزمة الملف النووي الإيراني ،فهي تعاملت مع هذا الموضوع بحكمة عالية ودراية ،لذلك عرضت تركيا وساطتها للمساعدة من أجل الخروج من الطريق المسدود الذي وصلت إليه العلاقات الأمريكية _الإيرانية [4].

وقد تجسد الموقف التركي حيال قضية الملف النووي الإيراني بما يلي :

---

[1] مولى صبا حسين ، مرجع سابق ،ص 28.

[2] المرجع نفسه ،ص 27.

[3] سكوت ريتر ،مرجع سابق ،ص137.

[4] عباس سعد سلوم ،(السياسة الخارجية التركية والملف النووي الإيراني) ،مجلة المستنصرية للدراسات والعربية ،العدد38 ، ص164 .

✓ تعتبر كل دولة تسعى إلى امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية ،أنها تدافع عن حقها المشروع وفق الأعراف والقوانين الدولية ،فإيران لها الحق في امتلاك التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية

✓ تركيا وعلى لسان مسؤوليها تضع ثقة عالية في أن إيران نفسها لا تقبل أن تملك لأن طاقتها من أجل الأغراض السلمية وقد صرح به أردوغان في العديد من المرات ،أن إيران لا تمتلك أسلحة نووية لأن أي حديث عن هذا يعتبر إشاعة وليس مؤكدا .

✓ رفض تركيا الحلول بالقوة للبرنامج النووي الإيراني ،لأن العواقب ستكون وخيمة ،ودعت إلى الحوار والتفاوض لحل هذه الأزمة .

✓ كما اعتبرت تركيا امتلاك إيران لبرنامج نووي للأغراض العسكرية يعتبر تهديدا مباشرا على أمنها وجب التعامل معه بجدية [1].

يمكن القول أن المواقف التركية ليست بمعزل عما يجري في إقليمها ،فالموقف التركي اتجاه البرنامج النووي الإيراني جاء وفق رؤية حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا منذ صعوده إلى سدة الحكم سنة 2002 ،حيث باتت توجهات السياسة الخارجية مبنية على ما بات يعرف ب"تعدد الأبعاد" الذي يسعى إلى الانفتاح على جميع السياسات الإقليمية والدولية ،وقد تزامن صعود حزب العدالة والتنمية سنة 2002 مع رفع الملف النووي الإيراني إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية سنة 2003 ،مما أثر على الموقف التركي آنذاك، خاصة أن تلك المرحلة اتسمت بالتعقيد في الأجواء الإقليمية منها حرب العراق التي تعتبر بالنسبة لتركيا خطرا على أمنها القومي ،وهذا ما دفع بالحكومة التركية إلى انتهاج سياسة خارجية حذرة نوعا ما ،فاعتبرت تركيا البرنامج النووي الإيراني لا يشكل خطرا عليها خاصة إذ كان للأغراض السلمية [2] .

تأسيسا لما طرح في هذا المبحث نستنتج أن كافة المواقف الدولية والإقليمية التي تعتبر أطرافا رئيسية أو ثانوية في الأزمة النووية الإيرانية ،كانت تتفق من حيث المبدأ على ضرورة امتناع إيران عن مواصلة أنشطتها النووية المحظورة ،ووقف عمليات تخصيب اليورانيوم ،إلا أنها تباينت في مواقفها تجاه الملف النووي الإيراني ،ليس فقط بحكم اختلاف تصوراتها بشأن إدارة قضايا السلم والأمن على الساحة الدولية وفي القلب منها قضايا منع الانتشار النووي .

[1] علي شايب، (دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إدارة الملفات النووية :دراسة مقارنة بين الملف النووي الإيراني والإسرائيلي 2003_2014)، أطروحة دكتوراه ،غير منشورة ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر 3، 2019،ص282.

[2] دافني مكوردي، (العلاقات التركية الإيرانية :عندما تجذب الأضداد) ، مجلة السياسة التركية ، العدد2 ،2008 ،ص92.

الفصل الثالث

الاستراتيجية التفاوضية الإيرانية مع الدول الكبرى حول الملف النووي الإيراني

سيتناول هذا الفصل أربعة مباحث ،في المبحث الأول الاستراتيجية الإيرانية تجاه الملف النووي،وفي المبحث الثاني سير المفاوضات مع الترويكا الأوروبية ،وفي المبحث الثالث مسار المفاوضات مع دول (5+1) وتدخل مجلس الأمن ،وفي المبحث الرابع نتائج المفاوضات.

المبحث الأول : الاستراتيجية الإيرانية تجاه الملف النووي

1. ماهية الإستراتيجية التفاوضية الإيرانية :

تعتبر الإستراتيجية strategy من بين المفاهيم الكثيرة التي وقف عندها الكثير من الباحثين يستكشفون أبعادها ويسلطون الضوء على ماهيتها ،وهي كمصطلح تعود إلى التعبير الإغريقي إستراتيجوس strategos الذي أورده الإغريقي أوليسند في كتابه "**تعليمات عسكرية للقادة** " وقصد به فن القائد،وفي هذا السياق تعرف الإستراتيجية على أنها :"**العلم والفن الخاصان باستخدام القوة المسلحة لدول محاربة تحقيق أهداف الحرب ،وأنها العلم والفن الخاصان بالقيادة العسكرية الذين يتواصل بهما مجابهو عدو في معركة في ظروف مواتية** [1].

ويعرف كارل فون كلاوزفيتز Carl von clauseuvitz الإستراتيجية على أنها :"**استخدام الاشتباكات كوسيلة للوصول إلى هدف الحرب**[2]،وتعتبر الإستراتيجية جزء من العملية. التفاوضية ،وهي وسيلة من الإجراءات تنصب على مطالب الأطراف واقتراحات الطرف الآخر بهدف التوصل إلى اتفاق وتغيير سلوك فاعل واحد على الأقل[3].

ويعرف حسن الخضيري الإستراتيجية التفاوضية على أنها :"**الإطار العام الأكبر من حيث الحجم والأوسع من حيث المساحة والمدى والأشمل من حيث حجم الموضوع والأطول والأبعد بالنسبة للزمن والذي يتم بناءاً عليه تناول القضية التفاوضية من حيث أحد أطرافها لمواجهة الطرف أو الأطراف الأخرى بالتفاوض للوصول إلى تحقيق مصلحة معينة أو هدف معين** [4].

تعني كلمة التفاوض باللغة العربية (المساومة والمشاركة والأخذ والعطاء)[5]. ويعود أصل كلمة التفاوض في اللغة الإنجليزية Negotiate إلى الكلمة اللاتينية Negotiume ،وهي كلمة مركبة من جزأين:
Negبمعنى عدم والجزء الثاني Otiume بمعنى الراحة ، فيكون المعنى الضمني أن عملية التفاوض تتسم بالإضطراب وعدم الراحة إلى حين التوصل إلى اتفاق[6].

---

[1] صليحة محمدي ،(إستراتيجية التفاوض الإيراني تجاه الملف النووي)، رسالة ماجيستير، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة باجي مختار، 2011، ص 22.

[2]علاء أبو عامر ، **العلاقات الدولية الظاهرة والعلم الدبلوماسية والإستراتيجية** ،عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع ،2004 ،ص184.

[3]صليحة محمدي ،مرجع سابق ،ص22.

[4]محسن أحمد الخضيري ،**التفاوض علم تحقيق المستحيل انطلاقا من الواقع** ،مصر :مكتبة الأنجلو المصرية ،1988،ص190.

[5]محمد بن مكرم، إبن منظور ، **لسان العرب** ،بيروت:دار لسان العرب ،ص 3485 .

[6]حسن أبشر الطيب ،(الإعداد للتفاوض)،مجلة الإدارة العامة ،العدد37، الرياض ، ص240.

ويعد التفاوض من أكثر المصطلحات شيوعا في أدبيات السياسة والعلاقات الدولية ، ويعرف روبرت بوند Robert Bond التفاوض بأنه :" **عملية بين متنازعين أو أكثر من أجل التوصل إلى اتفاق أو صفقة ،فيسعى كل طرف للحصول على أقصى حد من المنافع في هذا الإتفاق أو الصفقة** [1].

جاء الإعلان المفاجيء عن أنشطة إيران النووية في العام 2002 في وقت حساس ومعقد للغاية ، إذ كانت الولايات المتحدة الأمريكية تشعر بالثقة الكبيرة بعد احتلالها أفغانستان وتحظى بتأييد دولي كبير في حربها على الإرهاب ،كل هذا دفع الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى التخطيط لبناء إستراتيجية تفاوضية لتحجيم الأخطار وتقليل الخسائر من أجل الوصول إلى مرحلة تخفيف الأزمات مع المجتمع الدولي ، فقررت كسب الوقت لاستنباط استراتيجية مناسبة لمعالجة تسرب المعلومات والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.[2]

فقد اتخذت الجمهورية الإسلامية الإيرانية إستراتيجية تختلف عن القرار الذي اتخذته ليبيا عندما تخلت عن جميع الأنشطة المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل ، وكذلك تختلف عن إستراتيجية كوريا الشمالية عندما انسحبت من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية (NTP) ،واختارت أمرا بين أمرين مؤكدة فقط ماتم اكتشافه من حقائق حول برنامجها النووي ،دون أن تتخلى عن حقها في امتلاك الطاقة النووية السلمية باعتبارها عضوا في المعاهدة .[3]

ومن أهم الأسس التي استندت إليها هذه الإستراتيجية هي الآتية :

- الحفاظ على الإنجازات النووية الإيرانية ورفعها إلى الحد الأقصى وعدم تقديم تنازلات [4].
- استثمار التحولات الإستراتيجية الناجمة عن تورط الولايات المتحدة الأمريكية في العديد من الأزمات الدولية والإقليمية من أجل رفع سقوف التفاوض .
- اللجوء إلى تبني إستراتيجية كسب الوقت من أجل الحصول على التقنية النووية المتكاملة وتحقيق دورة الوقود النووي ، وكذلك تخصيب اليورانيوم بنسبة متقدمة .
- توظيف ورقة النفط للضغط على الدول الغربية لمنع إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي [5].
- تطوير العلاقات الخارجية مع المحيط الإقليمي والدولي ،والسعي لتقديم تطمينات تسهم في بدء المفاوضات لحلحلة أزمة الملف النووي الإيراني.[6]

---

[1] Robert Bond, Negotiating Tactic and Terinigue for Software and Hi-Teck Agreements Thoro Good Limited , London :1988, p16.

[2] عباس جبار فريح ،**الإتفاق النووي الإيراني مع الدول الكبرى :تداعياته الإستراتيجية وانعكاساته الإقليمية** ، لبنان: مكتبة زين الحقوقية والأدبية 2018، ص26.

[3] شاهرام تشوبين ،مرجع سابق ، ص19_20.

[4] عباس جبار فريح ،مرجع سابق ،ص 27.

[5] صليحة محمدي ،مرجع سابق ، ص177_180.

[6] عبد العظيم بدران ، **كيف تحكم إيران ؟دراسة في السياسات العامة بعد 1989**، بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون ،2014، ص263.

- تبني خطاب "مرونة الشجعان " فالمصلحة القومية الإيرانية تقتضي خطوة من هذا النوع ، دون التغاضي عن شعار " الموت لأمريكا " الذي عمره من عمر الثورة الإسلامية.[1]
- تأكيد حق إيران الثابت في تنمية أبحاث ،وإنتاج واستخدام الطاقة النووية السلمية وذلك استنادا إلى اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية لعام 1968.[2]
- التركيز على تقارير مدير عام الوكالة الدولية للطاقة النووية التي تؤكد عدم وجود دليل علمي على أن برنامج إيران النووي مخصص لأغراض عسكرية ، وفي إحدى تصريحاته لإحدى القنوات الفضائية العربية في 2004/12/20، حيث قال :"**إن الوكالة لم تر أبعادا عسكرية لهذا البرنامج ، وإن تخصيب اليورانيوم شيء مسموح به ولكن لابد من مراقبته "**[3].
- تأكيد أن تقديم التنازلات عملية خطرة جدا لأنها ستجعل الدول الكبرى تطالب بالمزيد من التنازلات وصولا إلى تغيير النظام .[4]

2. الاستراتيجية التفاوضية في عهد الرئيس أحمدي نجاد :

لقد جنح الرئيس أحمدي نجاد جنوحا أكثر تجذرا مؤكدا حق إيران في مواصلة تخصيباليورانيوم،مهددابالانسحاب من معاهدة الحد من انتشار النووي [5].

يظهر أسلوب أحمدي نجاد التفاوضي بأنه كان ينظر إلى المفاوضات على أنها صراع للإرادات وليس فرصة للتوصل إلى أرضية مشتركة من خلال تقديم التنازلات المتبادلة [6]،حيث جمع في آن واحد بين كل من التنازع والتحالف والتفاوض ،مما أعطى الجمهورية الإسلامية الإيرانية القدرة على الحصول على رؤية شاملة في عملية التفاوض[7].

وشهدت الجمهورية الإسلامية الإيرانية أثناء تولي أحمدي نجاد لسدة الحكم ،نوعا من الاستقرار والطمأنينة ،إذا استطاع هذا الأخير التوفيق بين الجهات المتصارعة ولاسيما بين السلطات القضائية والتشريعية والتنفيذية

---

[1] فرح الزمان أبو شعير ،**مواقف الأطراف الإيرانية الفاعلة** ، مركز الجزيرة للدراسات ،2014، ص61.

[2] محسن حنون غالي ،**مدى مشروعية استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية** ،بيروت :منشورات الحلبي الحقوقية ،2016،ص26.

[3] عمر رضا بيومي ،**القدرات النووية الإيرانية بين الإرهاب الأمريكي–الإسرائيلي وازدواج المعايير الدولية** ، القاهرة :دار النهضة العربية، 2011 ص120.

[4] شاهرام تشوبين ،مرجع سابق ،ص110.

[5] صلاح الدين عبد الحميد الطماوي ، **الاتفاقات الدولية الخاصة بمنع انتشار الأسلحة النووية مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط** ،القاهرة : دار النهضة العربية ،2009، ص278.

[6] شاهرام تشوبين ،مرجع سابق ،ص132.

[7] إسلام الراضي ،**إيران والتفاعل الاستراتيجي مع الأزمات** ، الشرق الأوسط:مركز بيروت للدارسات ،2015، ص19.

،كما حقق الانسجام مع المرشد ،كما كان وصوله في وقت تم الاتفاق بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وبين الدول الثلاث بإعداد مقترحات تفصيلية في ضوء اتفاق باريس[1].

يمكن تصور أن تعديلا قد طرأ على الأولويات النووية الإيرانية بسبب تحسن مواقعها التفاوضية، واختلاف الظروف الإقليمية والدولية ،وفي حين توارت ابتسامة خاتمي وحوار الحضارات اللذان استهدفا الشريك التفاوضي الأوروبي ،حلت محله عملية تسخين مكثفة ، بما سمح لإيران بتغطية تمددها الإقليمي المتعاظم واستثمار هذا التمدد في إدارة ملفها النووي ،ويعود هذا التحول إلى تقدير القيادة الإيرانية إلى أن العودة إلى تخصيب اليورانيوم حتى الوصول إلى امتلاك دورة الوقود النووي ،سيؤدي لا محالة إلى تحويل الملف إلى مجلس الأمن، ويزيد من أهمية امتلاك دورة الوقود النووي في نظر القيادة الإيرانية حقيقة وجود عدد محدود من الدول التي تمتلك طاقة نووية ،دون امتلاك القدرة على تخصيب اليورانيوم ذاتيا ،وعوضا عن خسارة الأوروبيين كشريك تفاوضي والعقوبات الاقتصادية في مجلس الأمن ،تستطيع إيران التفاوض من جديد مع الوكالة الدولية، ولكن من موقع امتلاك دورة الوقود النووي[2].

بعد نجاح نجاد في انتخابات رئاسة الجمهورية ،وما استتبعه من تغيير في سكرتارية مجلس الأمن القومي بدأت طهران الإعلان عن العودة إلى تخصيب اليورانيوم على خلفية الورطة الأمريكية في العراق ،وعلى أساس أن توقفها كان طوعيا ومؤقتا ،ثم أعلنت طهران نجاحها في الوصول إلى مستوى تخصيب بلغ 3,5 % ومثلت لحظتان متلازمتان قمة الصعود الإقليمي الإيراني ،الأولى صمود حزب الله في مواجهة الآلة الحربية الإسرائيلية أثناء حرب لبنان والثانية إعلان طهران امتلاكها دورة الوقود النووي الكاملة ،التي وصفها الرئيس نجاد بأنها تعني ((الانضمام إلى النادي النووي))[3].

يمكن تصور آليات صنع القرار النووي في إيران ،تعدلت لتواكب المزايا المتحققة من ازدياد القدرات التقنية النووية وطفرة الحضور الإقليمي ،لتوازن في النهاية الضغوط الدولية المتزايدة عليها ،ويستتبع ذلك منطقيا أن تبنى الآليات الجديدة لصنع القرار النووي على ما تحقق في المرحلة التي سبقتها ،لكنها ستتعقد أكثر لدمج الإيقاع الإقليمي في عملية التفاوض النووي [4].

وبتحقيق الهدف المرحلي المتمثل في امتلاك دورة الوقود النووي ،تضغط طهران على الأطراف الدولية بعامل الوقت أيضا ،لأن المسافة بين امتلاك دورة الوقود النووي وبين الإمكانية النظرية لامتلاك القنبلة يمكن تجسيدها بقرار سياسي ،وما تأكيد نجاد المستمر نجاح إيران في امتلاك دورة الوقود النووي إلا رسالة لأمريكا مفادها أن مرحلة منع بلاده من تخصيب اليورانيوم بالمفاوضات قد ولت،وفي مقابل دقة التقديرات الإيرانية في مرحلة

[1] صليحة محمدي ،مرجع سابق ،ص135.

[2] عباس جبار فريح ،مرجع سابق ، ص30.

[3] المرجع السابق ،ص ص 30_31.

[4] أحمد حسين عيس، (الوكالة الدولية للطاقة الذرية والبرنامج النووي الإيراني) ، رسالة ماجيستير ،غير منشورة ،كلية الحقوق الجامعة الإسلامية في لبنان ،بيروت ،2016 ،ص 60.

خاتمي/روحاني ،تبدو حسابات طهران في مرحلة نجاد/لاريجاني معتمدة على تقدير منطقي لكنه يقوم على رهان غير مؤكد[1].

3. الاستراتيجيةالتفاوضية في عهد الرئيس حسن روحاني

يمكن اعتبار انتخاب الدكتور حسن الروحاني رئيسا للجمهورية الإسلامية الإيرانية البوابة الحقيقية لفرض خيار الاعتدال في إدارة السياسة الخارجية ، وتحديدا علاقاتها بالدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية من أجل التوصل إلى حلول سياسية تضمن لإيران حقوقها ومكتسباتها المشروعة في التكنولوجيا النووية ويضع نهاية إيجابية لسياسة فرض العقوبات الاقتصادية والمالية ،وفي الوقت نفسه يؤمن برنامجا نوويا سلميا بعيدا عن استخدام السلاح النووي ،حيث أعلن الرئيس الإيراني حسن الروحاني في خطاب له أمام مجلس الشورى الإيراني دعوته إلى" تفاهم بناء "مع العالم لتسوية أزمة الملف النووي الإيراني [2].

وقد وجه الرئيس الروحاني في هذا الخطاب رسائل مهمة لعواصم الغرب تؤكد التفاعل الإيجابي ،حين قال:"**لا يمكن إجبار الشعب الإيراني الذي صوت للاعتدال دون التطرف على الرضوخ للعقوبات والتهديدات بشن حرب** " ،وتأكيده "**أن الطريقة الوحيدة للتعامل مع إيران هي الحوار على قدم المساواة، وفي إطار الاحترام المتبادل بخفض مستوى العداء** "، وأكد في رسالته للغرب قائلا :"**إذا أردتم ردا مناسبا لا تستخدموا لغة التهديد بل الحوار** "[3].

وقد بين الرئيسروحانيأن السياسة الخارجية لإيران تعتمد على مبدأين هما فلسفة المنهج والفكر الدبلوماسي الإيراني المعارض لهيمنة التعرض العسكري باعتبارهما جزءا من الثقافة الإسلامية ،معتبرا أن طريقة التعاطي مع إيران هو تقديم التحية ،وأن مسلك العقوبات والتهديد لن يزيد إيران إلا إصرارا على المنهج والمكتسبات ،وحدد هذا الأخير إستراتيجية حول التعامل مع الغرب بخصوص الملف النووي بأربعة مبادئ وهي:

- ✓ الحوار بأسلوب الاحترام المتبادل وليس العقوبات والتهديد .
- ✓ الحوار بأسلوب الاحترام المتبادل والثقة المتبادلة مع الدول الأخرى .
- ✓ يصعب على الجميع تحقيق الأمن من خلال بث الرعب والخوف .
- ✓ سوف تشترك إيران في توسيع دائرة الأمن إذا وجدت حالة من الاحترام والثقة المتبادلة[4] .

وتميزت شخصية الرئيس حسن روحاني بأمور عديدة أبرزها :

---

[1] عباس جبار فريح ،مرجع سابق ،ص33.

[2] محمد السعيد إدريس ، (المرونة البطولية الإيرانية ورهانات إسرائيل الفاشلة)، مجلة مختارات إيرانية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ،العدد 158، القاهرة ، 2013 ،ص 4.

[3] المرجع نفسه ،ص 4.

[4] سيد سلمان صفوي ،(أولى رسائل الرئيس إلى الغرب) ،مجلة مختارات إيرانية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، العدد 158، القاهرة، ص59.

- **الخبرة السياسية** :فلقدشغل مناصب كثيرة وكبيرة منذ انتصار الثورة الإسلامية في إيران .
- **النشاط العلمي**: حيث جمع الرئيس روحاني بين الدراستين الدينية والعلمية .
- **الخبرة التفاوضية**: شغل منصب سكرتير المجلس الأعلى للأمن القومي لمدة 15 سنة ،وتولى خلالها منصب كبير المفاوضين النوويين في ظروف حرجة جدا[1].

وتستند خبرته التفاوضية إلى تجربتين متميزتين ،الأولى عقب أزمة الرهائن الأمريكيين عام 1980 والثانية المفاوضات مع العراق بعد انتهاء الحرب العراقية _الإيرانية عام 1988 ،ومن ثم تجربة المفاوضات مع الترويكا الأوروبية التي تعد أهم تجربة تفاوضية نووية للرئيس روحاني [2].

وبخصوص بيان إستراتيجية بلاده في المفاوضات مع الغرب ،كتب روحاني مقالا في صحيفة ((واشنطن بوست)) قائلا :"**السياسة الدولية لم تعد لعبة ذات محصلة صفرية ،بل هي الآن ساحة متعددة الأبعاد كثيرا ما يحدث فيها تعاون وتنافس بين الدول في الوقت ذاته** "[3] ،فلا معنى لمصطلح (اللعبة الصفرية) الذي قال أنه لم يعد موجودا في التفاوض بين الدول ، وأن العالم قد تغير ولم تعد السياسة الدولية مكسبا لطرف على حساب خسارة الطرف الآخر الكاملة ،بل أصبحت متعددة المكاسب والأطراف والتفاوض على مبدأ (رابح _رابح) . كما أن سياسة "ليونة الشجعان "التي وضعها المرشد الأعلى خامنئي ستحقق وفق روحاني الأمور الآتية :

✓ التقارب مع الغرب وأمريكا ،سيسمح برفع الحصار الاقتصادي والعقوبات ،وكذلك الإفراج عن الأرصدة الإيرانية المجمدة في البنوك العالمية

✓ التقارب سيؤدي إلى الاعتراف بحق الجمهورية الإسلامية الإيرانية بامتلاك الطاقة النووية السلمية .

✓ التقارب مع الغرب يسهم في تنفيذ البرنامج الانتخابي وعدم خذلان الناخبين في الاقتصاد والسياسة الخارجية .[4]

وفي نوفمبر من عام 2013 ،أكد المرشد الأعلى خامنئي دعمه لفريق التفاوض الإيراني ،حين قال :"**لا ينبغي لأحد أن يقلل من شأن فريق التفاوض ،فهؤلاء هم أبناء الثورة ونحن نؤيد بقوة فريقي دبلوماسيتنا** "[5]

---

[1] ياسر عبد الحسين ، **السياسة الخارجية الإيرانية :مستقبل السياسة في عهد الرئيس حسن روحاني** ،بيروت :شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ،2015، ص_ص144_146.

[2] ستيفن كينزر ، **إلى الصفر :إيران ،تركيا ومستقبل أمريكا** ،بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ،2012، ص156.

[3] محمد مشموشي ،(عن إستراتيجية إيران التفاوضية في العالم) ،جريدة الحياة ،العدد 162 ، بيروت ،2014 ،ص68.

[4] جبار فريح عباس ،مرجع سابق ،ص 36.

[5] حسن موسيان ، **مستقبل العلاقات الأمريكية _الإيرانية** ،تر: عبد المنعم عوض أحمد ، بيروت :الدار العربية للعلوم ناشرون : 2014، ص 50.

وبنظرة سريعة إلى الجولات الأخيرة من المفاوضات النووية ،يبدو واضحا مستوى الخبراء الذين اختارهم الرئيس روحاني لقيادة المفاوضات النووية مع الدول الكبرى ،فقد حرص على اختيار محمد جواد ظريف لحقيبة وزارة الخارجية ،بعدما قرر ترحيل ملف المفاوضات النووية من مجلس الأمن القومي إلى وزارة الخارجية ،وتشكيل فريق مفاوض موزع على ثلاث دوائر ،الدائرة الأولى تضم فريق العمل المباشر "المفاوضون المباشرون " ،يقوده وزير الخارجية محمد جواد ظريف ،والدائرة الثانية "الفريق الفني التقني " يقوده علي أكبر صالحي –مدير عام منظمة الطاقة النووية الإيرانية –،والدائرة الثالثة هي من الأعضاء ذوي العلاقة بمجلس الأمن القومي يقودهم علي شمخاني رئيس مجلس الأمن القومي الحالي(وزير الدفاع الأسبق)[1].

لقد وضع الفريق المفاوض الإيراني المصلحة القومية للجمهورية الإسلامية الإيرانية أثناء التفاوض مستندا إلى التوافق حول المصالح المشتركة أو الموازية ،والابتعاد أو التصدي لظهور مصالح متعارضة أو مختلفة فإن من أبرز إستراتيجية فريق الدكتور ظريف كان السعي والاهتمام بتغليب مبدأ توازي المصالح على مبدأ اختلاف المصالح، وتبني سلوك منطقي بدلا من المواقف الهوجاء ، والذي كان نقطة تحول مفصلية في أداء الفريق المفاوض تجاه سلوكيات نابية من أطراف خارجية ،حتى تمكنت منطقية الموقف الإيراني وتوازنه من التغلب وتدمير تحركات المعارضين للاتفاق النووي وخصوصا السعودية وإسرائيل [2].

من ناحية أخرى أكد آية الله السيد علي الخامنئي في خطاب له حول موضوع عدم الانتشار النووي ومخاطر إنتاج وتخزين أسلحة نووية مضمنا كلامه موقف الشريعة الإسلامية التي تحظر استخدام هذه الأسلحة وتعتبرها حراما شرعا[3].

ويعرف الرئيس روحاني الدبلوماسية بأنها فن فهم المنطقة وتقدير قوتها ومكانتها ،وإيجاد الفرص لاستغلال الأوقات الحرجة من أجل تخفيف حدة الاضطراب مع المجتمع الدولي ،في محاولة للانتقال من الجو الأمني المضطرب معها إلى التفاعل مع الساحة العالمية في المجالات السياسية والاقتصادية ،وهذا ما دعا إليه في خطاب له عام 2009 ،قائلا :"لا نريد أن تضطرب علاقاتنا الدولية ،فعندما كان الفريق النووي السابق يتفاوض مع أوروبا، كان الهدف هو الحفاظ على التكنولوجيا ،وفي الوقت نفسه التوصل إلى اتفاق اقتصادي شامل مع الاتحاد الأوروبي، وتغيير الجو الأمني تدريجيا إلى أجواء سياسية واقتصادية ،والسؤال هو: كم لدينا من الوقت لتغيير الأجواء في البلاد وعدم دفع مثل هذا الثمن الباهظ الذي يرتبه علينا الجو الأمني المشحون ؟"[4].

نستنتج في ختام هذا المبحث أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية قد اتخذت قرارا ببناء الإستراتيجية التفاوضية الذكية سواء في عهد أحمدي نجاد أو روحاني ،والتي تساهم في تقليل الخسائر من أجل الوصول إلى تخفيف الأزمات مع المجتمع الدولي ،بعد الإعلان المفاجئ عن أنشطتها النووية في وقت حساس ومعقد للغاية،

[1] محمد صالح صدقيان ، (من يمثل طهران في المفاوضات النووية) ،جريدة الحياة اللندنية ، 2015/02/25.

[2] شعبان بلوريان ، (دور ظريف في السياسة الخارجية) ،مختارات إيرانية ، العدد 161، القاهرة، 2014، ص78.

[3] فوزي درويش، (الفتوى النووية في إستراتيجية الانتشار النووي الإيراني)، مجلة مختارات إيرانية ، العدد 136، القاهرة ،2001، ص 8.

[4] عباس جبار فريح ، مرجع سابق ،ص 38.

ومن أجل ذلك وضعت إيران مجموعة من الأسس التي تستند إليها في الحفاظ على الإنجازات النووية ،ومن أهم هذه الأسس هو التأكيد على حق إيران الثابت في إنتاج واستخدام الطاقة النووية السلمية ،وكذلك اللجوء إلى تبني إستراتيجية كسب الوقت من أجل الحصول على التقنية النووية الكاملة ، وتحقيق دورة الوقود النووي ،وتخصيب اليورانيوم بنسب متقدمة ،وكذلك استثمار التحولات الإستراتيجية في المنطقة الناجمة عن تورط الولايات المتحدة الأمريكية في العديد من الأزمات الدولية والإقليمية .

المبحث الثاني : سير المفاوضات مع الترويكا الأوروبية

نظرا إلى الكيفية التي أدارت فيها الجمهورية الإسلامية الإيرانية برنامجها النووي ،والطبيعة السرية للمواد التي تشتريها ،وعدم تقديمها وصفا كاملا لأنشطتها ،وعدم التوقيع على البروتوكول الإضافي ،فإن ذلك أدى إلى التشكيك وعدم الثقة بسلمية برنامجها ،وإن كان للتستر الإيراني ما يبرره ،خصوصا خوفها من استغلاله كغطاء للتوجه العسكري نحوها ولا سيما بعد تبني الولايات المتحدة لاستراتيجية الضربة الوقائية ،ووصفها بإحدى دول الشر الراعية للإرهاب ،وبعد عقود من فرض الحصار عليها [1].

ومنذ بداية الأزمة النووية الإيرانية في نهاية عام 2002 والجمهورية الإسلامية الإيرانية تعلن دائما أن برنامجها مصمم للأغراض السلمية ،وبالتحديد لأغراض الطاقة الكهربائية ،لمواجهة الاستهلاك المحلي المتزايد ولرغبتها في الإبقاء على النفط والغاز كمصدرين أساسيين لاقتصادها من أجل مواجهة التحديات الاقتصادية والتطورات العالمية ،استنادا إلى حقها القانوني بموجب المادة الرابعة من معاهدة الحظر 1968(NPT)[2].

وقد أكد المسؤولون الإيرانيون مواقفهم هذه في مفاوضاتهم مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ودول الترويكا الأوروبية ،وأعلنوا ذلك للعالم في مناسبات متعددة، فقد صرح المرشد الأعلى خامنئي مرارا وتكرارا أن بلاده لا تطور أسلحة نووية ،وهي عازمة على الاستخدام السلمي للحفاظ على استقلالها ولن تتنازل عن حقها ،ولما أدركت إيران خطورة المرحلة وتعقيداتها ،حاولت المحافظة على إنجازاتها النووية ،وتمثل ذلك بنفي انتهاكها للمواثيق الدولية وخصوصا معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ،وإصرارها على سلمية برنامجها النووي [3].

ونظرا إلى ما يتمتع به هذا التطور من أهمية بالغة ،فقد اهتمت به الولايات المتحدة الأمريكية وجعلته موضوعا لحملتها السياسية العارمة ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية ،إذ تبنت إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن موقفا متشددا يستند إلى اتهام إيران بانتهاك المعاهدة وسعيها لامتلاك السلاح النووي ،وطالبت منذ البداية برفع الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن من أجل فرض العقوبات الدولية ،مع التلويح باستخدام التدخل العسكري[4].

---

[1] أحمد حسين عيسى ،مرجع سابق ،ص ص54_55.

[2] المرجع نفسه ،ص55.

[3] أحمد إبراهيم محمود ،(الأزمة النووية الإيرانية :تحليل إستراتيجيات إدارة الصراع) ،مرجع سابق،ص 02_13.

[4] أحمد إبراهيم محمود ، (أفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد)، مرجع سابق ،ص140 .

فيما رأت الوكالة أن إيران أخطأت بعدم إبلاغها مسبقا عن أنشطة التخصيب أو ترددها في السماح للمفتشين بدخول كل المواقع ،وطالبت إيران بالتوقيع على البرتوكول الإضافي ،والتعاون العام لتصحيح حالات الفشل[1] .

وقد أدارت الحكومة الإيرانية الأزمة منذ اندلاعها بمستوى عال من الحنكة والدهاء السياسي رغم الكثير من الضغوط والعقبات التي واجهتها ،فقدمت التنازلات الجزئية والمؤقتة دون التخلي عن هدفها الأساسي في التخصيب وإكمال دورة الوقود الذي اعتبرته القيادة العليا خطا أحمر[2].واتضح هذاالأمر خلال المفاوضات النووية مع الترويكا الأوروبية عقب كل قرار قاس يصدر عن الوكالة ويمهلها وقت للتخصيب [3].

لقد اتسم موقفها بالثبات القانوني في حالات تفاقم الأزمة ،وعدم إعطائها أي تنازل أو تعهد من شأنه إلزامها قانونيا أمام الوكالة والمجتمع الدولي كما في حالة التوقيع على البروتوكول الإضافي دون التصديق عليه أو تعليق التخصيب مؤقتا في المفاوضات مع الترويكا الأوروبية [4].

وقد اتبعت الجمهورية الإسلامية منذ البداية سياسة المفاوضات الطويلة وأصرت طوال فترة التفاوض وحتى الاتفاق على الثوابت الآتية:

- سلمية البرنامج النووي الإيراني .
- حق إيران في امتلاك الطاقة النووية واستخدامها للأغراض السلمية .

- معالجة كل المشكلات المتعلقة بالملف النووي في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية دون الذهاب إلى مجلس الأمن [5].

وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق أدركت الجمهورية الإسلامية الإيرانية أن البيئة الإقليمية الاستراتيجية قد تغيرت تماما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ،ولمست ضغطا وتهديدا أمريكيين وصل إلى مرحلة التلويح بتكرار التجربة العراقية في إيران بتهمة امتلاك القنبلة النووية ،لذا حدد المسؤول السابق للملف النووي الإيراني وأمين عام المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني في تقريره إلى أمانة المجلس ،الإجراءات التالية إزاء التهديدات الأمريكية:

- تهدئة الأزمة ومحاولة رفع التهديدات الأمريكية والإسرائيلية .
- تهيئة الظروف لحماية المنشآت النووية الإيرانية .

---

[1] عامر عباس مرجع سابق ،ص 185.

[2] عباس جبار فريح ،مرجع سابق ،ص 41.

[3] عامر عباس مرجع سابق ،ص 186.

[4] أحمد إبراهيم محمود ،(البرنامج النووي الإيراني :أفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد)، مرجع سابق ،ص185.

[5]طلال عتريسي ،(البرنامج النووي الإيراني بين قدرات إيران ودورها الإقليمي)، الغدير مركز الدراسات الإسلامية ، فصلية ،العدد 42، بيروت،2008، ص 107.

- تحضير كل الموارد المتاحة وتعبئتها .
- توفير مناخ دولي لدعم المواقف الإيرانية .
- استثمار الأزمة وتحويلها إلى فرصة للنمو والتقدم والانفتاح [1].

يشير حسن روحاني إلى أن الثقل الأكبر كان في عملية التصدي للأخطار الكبيرة المحتملة مع ادعاء الولايات المتحدة الأمريكية امتلاك إيران للسلاح النووي ،ويراد من هذا الإدعاء التسليم الكامل ،وهو الأمر الذي دفع الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى قبول التفاوض مع الترويكا الأوروبية ،إذ أن التجارب السابقة مع المسؤولين الأمريكيين علمت إيران أن المفاوضات معها لن تفضي إلى شيء ،كذلك الفجوة بين الدول الأوروبية من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى مع بداية احتلال العراق كانت عاملا مساعدا في بدء المفاوضات مع الترويكا الأوروبية حول الملف النووي الإيراني [2].

توصل مفتشو الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيفري 2003 إلى استنتاج مفاده أن المنشآت النووية – منشآت تخصيب اليورانيوم في نتانز وإنتاج الماء الثقيل في أراك –هي أكبر وأكثر تطورا وأقرب إلى مراحل اكتمالها النهائية، ونتيجة غياب اتصالات أمريكية إيرانية فقد بادرت كل من فرنسا بريطانيا ،ألمانيا أو ما يعرف بالترويكا الأوروبية في أواسط عام 2003 ،إلى إطلاق محادثات رسمية تهدف إلى إقناع إيران بالتخلي عن مكون التخصيب في البرنامج النووي ،وتوقيع البروتوكول الإضافي لاتفاقيتها الوقائية ،وقد توجت هذه المساعي الدبلوماسية الإيرانية بتوقيع اتفاقيتي "سعد أباد واتفاق باريس"[3].

وقد اعتبر المفاوض الإيراني اتفاقيتي "سعد أباد "و "باريس" انتصارا للدبلوماسية الإيرانية ،كذلك عبرت دول الترويكا الأوروبية عن ارتياحها من هاتين الاتفاقيتين ،فيما أبدت الولايات المتحدة الأمريكية عدم ارتياحها المطلق ورفضت إسرائيل الاتفاقيتين رفضا مطلقا [4].

1.اتفاق سعد أباد:

كل التطورات التي حدثت في البرنامج النووي الإيراني ،وخاصة منذ بروز الأزمة النووية الإيرانية وتسارع الأحداث كلها ساهمت في نقلة نوعية للأزمة ،وانتقالها من مرحلة الشكوك غير القابلة للإثبات إلى مرحلة الاتهامات المباشرة ،بسبب توفر المعلومات المؤكدة على وجود أنشطة سرية في المواقع النووية الإيرانية[5]. وقد دفعت زيادة التخوف الدولي من الأنشطة النووية الإيرانية الدول الأوروبية الثلاث فرنسا، بريطانيا ،وألمانيا ،التي عرفت

[1] المرجع السابق ،ص 129_130.

[2] عباس جبار فريح، مرجع سابق ،ص 43.

[3] عبد الوهاب لوصيف ،مرجع سابق، ص 107.

[4] عبد القادر نزار ، **إيران والقنبلة النووية :الطموحات الإمبراطورية** ،بيروت :المكتبة الدولية ،الطبعة 2، ص265.

[5] أحمد إبراهيم محمود ، (الأزمة النووية الإيرانية :تحليل استراتيجيات إدارة الصراع)، مرجع سابق ،ص 13.

بالترويكا الأوروبية إلى التدخل المباشر مع الجمهورية الإسلامية في محاولة لإقناعها بالتوقف عن عملية تخصيب اليورانيوم ،مقابل تعهدات أوروبية بالمساعدة على تطوير البرنامج النووي السلمي [1].

وفي إطار محاولة حلحلة الأزمة النووية الإيرانية توجه وزراء خارجية كل من فرنسا ،ألمانيا وبريطانيا إلى طهران في 20 أكتوبر 2003 لإجراء محادثات مع القادة الإيرانيين حول الملف النووي الإيراني ،و كان هذا التحرك بهدف محدد وهو عدم ترك هذه السياسة حكرا على الولايات المتحدة الأمريكية التي أثبتت بعد غزوها العراق أن مستعدة لاستخدام القوة مبررة ذلك بمكافحة انتشار الأسلحة النووية ،وقد ضغط الإتحاد الأوروبي في هذه المحادثات وأنذر طهران بوقف جميع مفاوضاته المتعلقة بالمزايا التجارية الممنوحة لها في الأسواق الأوروبية ،وأيضا نقل ملفها إلى مجلس الأمن تمهيدا لعقوبات أقسى ،وقد أفضت هذه الجولة إلى دفع الحكومة الإيرانية إلى التوقيع على البروتوكول الإضافي لمعاهدة حظر الأسلحة النووية وتعهد الجانب الإيراني بالتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية [2].

هذا وقد حرص الأوروبيون على عدم المشاركة في العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة بل حاولوا من خلال زياراتهم المتكررة إليها بغية التفاوض ومحاولة إقناع إيران بضرورة تعليق برنامجها [3].

وشكلت رسالة الحكومة الإيرانية تطبيقا لاتفاق "سعد أباد "الذي تم توقيعه في طهران بين إيران ووزراء خارجية دول الترويكا الأوروبية ،والذي تمت الموافقة عليه من قبل الجمهورية الإسلامية بصورة طوعية[4]،كبادرة حسن نية وتخفيفا من حجم التخوف الدولي من البرنامج النووي الإيراني ،وأوقفت السلطات الإيرانية عمليات تخصيب اليورانيوم في جميع منشآتها النووية ،وقد تعهدت دول الترويكا الأوروبية في مقابل تعهدات إيران بتقديم المساعدات التكنولوجية التي تحتاجها الجمهورية الإسلامية من أجل تطوير برنامجها النووي السلمي ،وفقا لاتفاقية عدم الانتشار النووي [5].

ورحب المدير العام للوكالة في تقريره المفصل الذي قدمه بتاريخ 2003/11/10 ،وأشاد بالتعاون الكبير الذي أبدته إيران من خلال توفير المعلومات عن استخراج اليورانيوم ومعالجته وتخصيبه وتصنيع الوقود وإنتاج الماء الثقيل، غير أن اتفاق سعد أباد سرعان ما تم نقضه وعاودت الجمهورية الإسلامية الإيرانية بناء المنشآت النووية لتخصيب اليورانيوم[6].

2. اتفاق باريس:

[1] نزار عبد القادر ،مرجع سابق،ص 264.

[2] عامر كامل أحمد ، مرجع سابق ،ص60.

[3] فوزي فراحتية ،مرجع سا بق ،ص 59.

[4]نزار عبد القادر ،مرجع سابق ،ص 268.

[5] المرجع نفسه ،ص ص 264_265.

[6] عباس جبار فريح ،مرجع سابق ،ص 48.

بعد مرور أكثر من عام على إبرام اتفاق "سعد أباد" ،وما حمله من تعهدات طوعية من الحكومة الإيرانية أصبحت الظروف مهيأة لإجراء مفاوضات جديدة بين إيران من جهة ودول الترويكا الأوروبية من جهة أخرى وقد تجسدت ملامح اتفاق جديد من خلال اجتماع لمجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى إذ أعلنت المجموعة الأوروبية عن حزمة مقترحات جديدة كي توقف إيران أنشطتها النووية وتخصيب اليورانيوم ، ومن ضمن هذه المقترحات الإعلان عن بدء مفاوضات بين إيران وبين أمريكا حول الاتفاق على إقامة علاقات سياسية بين الطرفين في المستقبل ،وكذلك توقيع اتفاقيات تجارية كبيرة مع الدول الأوروبية ،وضمان تزويد روسيا إيران بالوقود النووي [1].

وفي ضوء المفاوضات التي أطلق عليها اسم" مفاوضات اللحظة الأخيرة " ،توصل الجانبان إيران ودول الترويكا الأوروبية إلى اتفاق سمي "اتفاق باريس " من أجل تسوية الأزمة النووية وإنهائها وعدم إحالة برنامج إيران النووي إلى أروقة مجلس الأمن الدولي، وتم بموجب هذا الاتفاق تعهد إيران بتجميد جميع أنشطتها المتعلقة بإنتاج الوقود النووي وتخصيب اليورانيوم إلى حين التوصل إلى اتفاق جوهري ونهائي مع الدول الأوروبية ،حول حزمة من الحوافز الاقتصادية والعلمية التي ستعطى لها مقابل تخليها عن الأنشطة التي تثير قلق المجتمع الدولي بأن إنتاج الأسلحة النووية [2].

تمكن الجانبان من التوصل إلى الاتفاق النهائي في 14 نوفمبر 2004 بعد أن أبدت الجمهورية الإسلامية الإيرانية موافقتها على جميع النقاط التي صاغها الجانبان ،وخصوصا تعليق عملية تخصيب اليورانيوم خلال مدة المفاوضات [3].

مجموعة الترويكا الأوروبية (EU3) أعلنت من جانبها أنها تعترف أن التعليق قد تم اعتباره "أحد إجراءات بناء الثقة وليس إلزاما قانونيا "،وموافقتها على التعهد لإيران بضمانات ثانية حول التعاون النووي والتكنولوجي الاقتصادي مؤكدة بخصوص القضايا الأمنية [4].

وقد تضمن "اتفاق باريس" التزام إيران بالإيقاف التام والشامل لكل أنشطة البرنامج النووي ،طوال فترة المفاوضات مع الترويكا الأوروبية ،بالإضافة إلى عدة بنود أبرزها التزام الجانب الإيراني التام بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ،واعتراف الجانب الأوروبي بحقوق إيران بموجب هذه المعاهدة التي يجب أن تمارسها بالتوافق مع التزاماتها الأخرى التي تنص عليها المعاهدة ،خصوصا الواردة في المادة الثانية [5].

---

[1] أحمد إبراهيم محمود ، البرنامج النووي الإيراني :أفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد ،مرجع سابق ،ص 229.

[2] (إيران والاتحاد الأوروبي يتوصلان لاتفاق مبدئي حول وقف تخصيب اليورانيوم دون تحديد جدول زمني)، جريدة الشرق الأوسط ، العدد 9477، تاريخ 2004/11/08.

[3] عبد الوهاب لوصيف ،مرجع سابق ،ص 108.

[4] طلال عتريسي، مرجع سابق ،ص 92.

[5] عباس جبار فريح ، مرجع سابق ،ص 49.

وقد أكدت طهران في إطار "اتفاق باريس" أنها لا تسعى إلى امتلاك السلاح النووي ،وتلتزم بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ،وأنها ستلتزم بالتنفيذ الطوعي للبروتوكول الإضافي إلى حين التصديق عليه مع تأكيد استعدادها لتوسيع تعهداتها لتمل التوقف التام عن الاستمرار في عمليات التخصيب أو تشغيل أجهزة الطرد المركزي [1].

كل هذا في مقابل تعهد الترويكا الأوروبية بتقديم كل الدعم التكنولوجي الذي تحتاجه الجمهورية الإسلامية في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية ،وتزويدها بمفاعل نووي لتوليد الطاقة الكهربائية يعمل بالمياه الخفيفة والالتزام بتزويدها بالوقود النووي ،بالإضافة إلى تجنب إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن الدولي ،والعمل على إنهاء عزلة طهران السياسية والاقتصادية ،ودعمها للحصول على عضوية منظمة التجارة الدولية[2].

وبدلا من تقديم إجراءات ملموسة فيما يخص التخصيب انتظرت المجموعة الأوروبية حتى موعد الانتخابات الرئاسية في جوان 2005 مراهنة على فوز الرئيس الأسبق رافسنجاني ،الذي تعتبره أكثر مرونة في التوصل إلى اتفاق ،لكن نتائج الانتخابات جاءت مخيبة للأوروبيين ،واختار الإيرانيون محمود أحمدي نجاد بدلا من رافسنجاني، والذي قدم للناخبين خطة اجتماعية واقتصادية ودعا لاتخاذ موقف متشدد في الموضوع النووي إلا أن القيادة الإيرانية في مسعى لتهدئة المخاوف الغربية ،أكدت للمسؤوليين الأوروبيين أن سياستها النووية ستبقى دون تغيير كما تحدث كبير المفاوضين حسن روحاني في رسالة خاصة للمسؤولين في مجموعة (EU3) على المحافظة على استمرار المحادثات ،إلا أن المفاوضات توقفت في أوت 2005، تعبيرا عن إحباطها من المماطلات الأوروبية [3].

وفي 08 أوت نفذت إيران تهديداتها السابقة في البدء في نشاطات تحويل اليورانيوم في أصفهان ،وقد برر روحاني هذا القرار بما يبديه الأوروبيون من عدم مرونة ووجه لهم بيانا جاء فيه "...**إننا اقترحنا أن نعهدإلى الوكالةللطاقة الذرية بصياغة من معادلة من الضمانات الموضوعية لاستئناف نشاطات التخصيب في إيران ...،ولكن من الواضح أن المفاوضات لا تجري وفقا لما دعت إليه اتفاقية باريس لأنكم واصلتم الامتناع عن الاستجابة بصورة جوهرية لاقتراحاتنا كليا أو جزئيا أو تقدموا وجهات نظركم حول الضمانات الموضوعية كي تتمكن إيران من ممارسة حقوقها بموجب المعاهدة دون تمييز**"[4].

نستخلص في ختام هذا المبحث أنه أمام تعثر الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إقناع الجمهورية الإسلامية الإيرانية في إيقاف جهودها في الحصول على الوقود النووي ،ونتيجة للضغوطات الكبيرة التي أنتجتها أزمة الملف النووي الإيراني على المصالح الأوروبية ،ومن أجل عدم ذهاب إيران إلى نقطة اللاعودة ،تدخلت الدول الأوروبية الثلاث،فرنسا ،بريطانيا وألمانيا ،والتي عرفت بالترويكا الأوروبية ،في محاولة لإقناع إيران بالتوقف عن مواصلة البرنامج النووي وإيقاف عمليات تخصيب اليورانيوم ،مقابل تعهدات أوروبية بتقديم جميع المساعدات اللازمة

[1] أحمد إبراهيم محمود ،مرجع سابق ، ص236.

[2] نزار عبد القادر ، مرجع سابق ،ص 265.

[3] عبد الوهاب لوصيف ،مرجع سابق ، ص 109.

[4]عبد الوهاب لوصيف ،مرجع سابق ،ص 110.

لإنتاج الطاقة النووية السلمية ،حيث أنتجت المفاوضات مع الترويكا الأوروبية ،اتفاقات مرحلية عرفت ب"اتفاق سعد أباد " سنة 2003 ،و"اتفاق باريس"سنة 2004 ولكن سرعان ما ألغيت هذه الاتفاقات من قبل إيران واستمرت الأزمة حتى الوصول إلى مفاوضات أخرى مع دول (5+1) والتي سيتم التطرق لها في المبحث الموالي .

3.المبحث الثالث: مسار المفاوضات مع دول (5 + 1) وتدخل مجلس الأمن :

بعد سلسلة متلاحقة من الانهيارات في الاتفاقات التي حصلت بين إيران وبين الترويكا الأوروبية المدعومة دوليا حول الملف النووي الإيراني ،وبعد صدور قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتحويل الملف النووي إلى مجلس الأمن، سارعت الجمهورية الإسلامية الإيرانية ،إلى الرد على لسان الرئيس أحمدي نجاد :"**لا يمكنكم منع تقدم الأمة الإيرانية ،إنهم يريدون باسم الوكالة الدولية تفتيش كل منشآتنا وجمع المعلومات عن قدراتنا الدفاعية** "[1]، وألمح في الذكرى السابعة العشرين لانتصار الثورة إلى الانسحاب من المعاهدة حين قال للغرب :"**إيران واصلت جهودها في إطار الوكالة الدولية والمعاهدة النووية ،لكن إذا أردتم حرماننا من حقنا ،فاعلموا أن الشعب سيعيد النظر في سياسته في هذا المجال** "، وردت طهران بإلغاء العمل بالبروتوكول الإضافي واستئناف التخصيب، بعد أيام من صدور القرار ،وحصلت تطورات معقدة تمثلت في مواجهة حادة بين إيران وبين مجلس الأمن الدولي أدت إلى صدور قرارات دولية بفرض عقوبات مختلفة ،بينما بقيت إيران تؤكد سلمية البرنامج النووي ،والإلتزام بمعاهدة حظر الانتشار النووي ،وكذلك حقها القانوني في تخصيب اليورانيوم [2].

توسعت الفجوة بين إيران ودول الترويكا الأوروبية ،وتعثر تطبيق اتفاق باريس بعد جولة من المفاوضات بين كلا الطرفين ،حين اتهم كل منهما بخرق الاتفاق ،فاتهمت المجموعة الأوروبية الجانب الإيراني بخرق الاتفاق، واستمراره في تخصيب اليورانيوم وإصراره أن وقف التخصيب هو إجراء وقتي ،ولإيران الحق في استئنافه في أي وقت.وفي المقابل ،قالت إيران أن الترويكا الأوروبية لم تلتزم بالقسم الخاص بها من الاتفاق[3].ثم صعدت الولايات المتحدة الأمريكية من لهجتها واتهمت الجمهورية الإسلامية بالإصرار على تخصيب اليورانيوم ودعم الإرهاب، والتقت بمجموعة العالم الجديدة (5+ 1) ،من أجل صياغة مرحلة جديدة من المفاوضات والمحادثات الدولية للتوصل إلى صيغة مقبولة لدى كل الأطراف .

- **القرارات الخاصة بالملف النووي الإيراني**

لقد صوت مجلس المحافظين في الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 2006/2/4 على قرار يقضي بإحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي ،وردت إيران على هذا القرار بإلغاء العمل بالبروتوكول الإضافي

[1] سكوت ريتر ، مرجع سابق ،ص 260.

[2] عباس جبار فريح ،مرجع سابق ،ص51.

[3] أحمد إبراهيم محمود ،(الأزمة النووية الإيرانية :تحليل إستراتيجيات الصراع) مرجع سابق ،ص 09.

واستئناف عمليات التخصيب وزيادة أجهزة الطرد المركزي ،وكذلك إصرارها على سلمية برنامجها النووي وحقها القانوني في تخصيب اليورانيوم [1].

ففي من عام 2006 سلمت الدول الكبرى عرضها للجمهورية الإسلامية الإيرانية يتضمن حصولها على مفاعلات ماء خفيف ،وعقد اتفاقيات ملائمة لإدارة والوقود ،ومشاركتها في مركز دولي للتخصيب في روسيا، وحوافز تجارية ومالية كرفع العقوبات الأمريكية ،ودعم دخولها منظمة التجارة الدولية ،غير أن مجلس الأمن أصدر قراره رقم (1696) بموجب المادة (40) من الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ،أعطى فيه لإيران مهلة شهر واحد فقط لإيقاف تخصيب اليورانيوم وتعليقه ،تحت طائلة فرض عقوبات دولية [2].

إلا أن إيران اعتبرت هذا القرار لا قيمة قانونية له ،وعقبة على طريق التفاوض والحوار ،وأكدت عدم تخليها عن التكنولوجيا النووية [3].

وبعد ذلك تم تكثيف الاتصالات بين مجموعة (5+1) لفرض التوصل إلى قرار توافقي من أجل فرض العقوبات بعد أن تقدمت بريطانيا وفرنسا بمشروع قرار بموجب الفصل السابع المادة 41 ،وبعد عدة أسابيع مكثفة من المفاوضات ،تمكن الأوروبيون والأمريكان من تجاوز معارضة روسيا والصين لنوع العقوبات ،وذلك خلال اجتماع باريس ،وبعدها أصدر مجلس الأمن الدولي القرار 1737 الذي يطالب بوقف جميع أنشطة تخصيب اليورانيوم والتعليق الفوري لها لذلك فرض عقوبات تقنية ومالية لمنع تصدير كل المواد والسلع والمعدات التي تخدم البرنامج النووي الإيراني ،وكذلك تضمن قائمة بأسماء عشر مؤسسات واثني عشر شخصا مطلوبا الحجز على أموالهم ،مطالبا الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتقديم تقرير عن مدى التزام الجانب الإيراني بوقف أنشطة التخصيب في غضون ستين يوما يرفعه إلى مجلس الأمن الدولي[4] .

وقد جاء الرد الإيراني سريعا بعد مرور خمسة أيام على القرار ،وذلك بالتصويت في مجلس الشورى على قانون يلزم الحكومة بتسريع برنامجها النووي ومراجعة تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ،وقد سارع مجلس صيانة الدستور بالمصادقة عليه فورا ،وكذلك أعلم أمين سر مجلس الأمن القومي علي لاريجاني عن مواصلة تخصيب اليورانيوم وجميع الأنشطة النووية السلمية في إطار معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية ومؤكدا تأييد الحلول السلمية [5].

وفي عام 2007 صدر القرار الثاني الذي يحمل رقم 1747 ليضيف مزيدا من العقوبات شملت قطاع الصناعة والأسلحة ومنظومات الصواريخ ،وكرر مجلس الأمن تصميمه الضغط على إيران بموجب المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة بتشديد العقوبات السابقة لمنع تطوير السلاح من إيران وإليها ،وقد تضمن القرار أيضا

[1] عباس جبار فريح ، مرجع سابق ،ص ص 52_53.

[2] قرار مجلس الأمن الدولي في جلسته 5500 ،الوثيقة :2007 -7- 631 (2006 /RES/1696).

[3] عامر عباس ،مرجع سابق ،ص 225.

[4] عباس جبار فريح ،مرجع سابق ،ص 54.

[5] المرجع نفسه ، ص54.

اقتراحا لبدء المفاوضات مع ذكر مجموعة عناصر من أجل اتفاق طويل الأجل مع المجموعة الدولية (5+1) ،وأعيد فيه ما تم اقتراحه على إيران سابقا، ويؤكد القرار الاعتراف بحقها في الاستخدام السلمي للطاقة النووية تحت الإشراف الدولي، وعرض كذلك مجموعة حوافز مالية واقتصادية وأمنية وتكنولوجية[1].

وردت إيران على القرار بإعلان دخولها مرحلة التصنيع النووي وانتهائها من تبادل ثلاثة ألاف جهاز طرد مركزي في منشأة نتنز النووية ،كما كشف رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية رضا أغا زادة أن إيران تخطط لنصب وتشغيل 50 ألف جهاز طرد مركزي جديد [2].

وعقب صدور القرار (1747) عقدت مفاوضات هامة ومتعددة بين مسؤولين من الجانب الإيراني ومسؤولين في الوكالة الدولية للطاقة الذرية ،وأسفرت هذه المفاوضات عن وضع خطة عمل تتضمن تفاهمات بين الأمانة العامة للوكالة الدولية وإيران بشأن حسم الكثير من القضايا العالقة بين الطرفين ،وقد تضمنت الخطة عدة قضايا أهمها :

أ– اتفق الطرفان على التعاون في إعداد منهج عمل رقابي خاص بمحطة تخصيب اليورانيوم في نتنز.

ب– تمت موافقة إيران على طلب الوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيارة محطة آراك للمياه الثقيلة .

ت– وافقت إيران على طلب الوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيادة عدد المفتشين .

ث– وافق الطرفان على جميع الخطوات الإجرائية اللازمة لحسم قضية أجهزة الطرد المركزي من طراز P1وp2[3].

وأصدرت الوكالة الدولية تقريرها الذي وصفته بالحاسم حين أعلنت فيه عن تقدم جوهري في الملف النووي الإيراني ،وذلك من خلال كشف طبيعة هذا البرنامج ومداه ،وفي إطار المزيد من الضغط على إيران اعتبرت الوكالة التعاون الإيجابي من إيران غير كاف إذ مازالت مستمرة في التخصيب [4].

وقد تلقى الرئيس الإيراني أحمدي نجاد التقرير الإيجابي للوكالة الدولية معتبرا التقرير خطوة لإظهار سلمية البرنامج النووي ،وصرح ردا على تلك المفاوضات بأن :"**القانون الدولي قصاصات من ورق ولا يستطيع أحد منع إيران من حقها النووي** "[5].

وفي مطلع 2008 أصدر مجلس الأمن الدولي القرار 1803 الذي يقضي بتطبيق مجموعة من العقوبات ضد إيران لتأكيد القرارات السابقة ،وتعزيز سلطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس المحافظين ومرحبا باتفاقها

[1] قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1747) الذي اتخذه في جلسته 5647 ،الوثيقة (S /RES /747/2007) .

[2] رائد حسين عبد الهادي ،مرجع سابق ،ص 52.

[3] تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية GOV /2007/58 ،تاريخ 15 أكتوبر 2007.

[4] وسام الدين العكلة ،مرجع سابق ،ص63.

[5] عامر عباس ،مرجع سابق ،ص 229.

مع الجانب الإيراني لحل جميع الإشكاليات العالقة ،وأكد القرار رغبة مجلس الأمن الدولي وتشجيعه على حل قضية الملف النووي الإيراني بالطرق الدبلوماسية [1].

وعرضت المجموعة الدولية (5 + 1) على إيران حزمة جديدة من الحوافز وذلك في 16 ماي 2008 فاقترحت توسيع المفاوضات حول قضايا متعددة تشمل الطاقة والزراعة والطيران المدني والبنية التحتية ،شريطة تجميد جميع الأنشطة المتعلقة بالتخصيب مع قبول الدول الكبرى بإيران النووية ،وجاء الرد الإيراني قويا وذلك بإجراء اختبار على منظومة صواريخ متوسطة المدى إلى بعيدة المدى ،لها قدرة على ضرب إسرائيل وكذلك القواعد الأمريكية في الشرق الأوسط ،كما أعلنت عن أجهزة طرد مركزي تعمل بنسبة 85% من طاقتها [2].

ثم أصدر مجلس الأمن القرار 1835 دون أن يتضمن عقوبات جديدة ،وكل هذه القرارات كانت تنذر بإغلاق باب التفاوض ولكنها في الواقع فتحت الباب على مزيد من المفاوضات التي كانت الولايات المتحدة الأمريكية حاضرة فيها، بالإضافة إلى روسيا والصين وفرنسا وبريطانيا وهي الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا[3].

وفي هذا الإطار ،وخلال المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا 2009/08/14 ، اجتمع رئيس المنظمة الإيرانية للطاقة النووية ،علي أكبر صالحي مع محمد البرادعي مدير عام الوكالة الدولية ،وقدم خلال الاجتماع مقترحا عاما من صفحة واحدة لفكرة استبدال 1200 كلغ من اليورانيوم قليل التخصيب مقابل حصول إيران على قضبان الوقود [4].

وستخضع تفاصيل الصفقة إلى مفاوضات مباشرة بين الإيرانيين من جهة وبين الروس والأمريكان من جهة أخرى ومنذ أن تباغت الإدارة الأمريكية بالطلب الإيراني لقضبان الوقود ،حتى عملت بسرعة شديدة لتهيئة مفاوضات استبدال الوقود ،وتقرر أنتكون المفاوضات بين الدول (5 + 1) وإيران في 1 أكتوبر 2009 ،وقبل أيام من بدء المفاوضات كشفت إيران عن منشأة نووية كان وجودها مجهولا ،فألقى هذا الحدث بظلاله على أجواء التفاوض [5] .كانت أجواء المفاوضات إيجابية حال بدء الاجتماع ،وجرت المفاوضات الجوهرية حول الملف النووي الإيراني، وحاول الوفد الأمريكي شرح مفهوم المبادلة : إنه سيتم شحن 1200 كلغ من اليورانيوم الإيراني من أجل المعالجة إلى روسيا ،ثم يتم تحويله إلى دولة ثالثة ،وهناك تتم عملية تحويله غلى قضبان وقود ،ومن ثم يتم إرساله إلى إيران[6].

---

[1] رائد حسين عبد الهادي ،مرجع سابق ،ص 53.

[2] عباس جبار فريح ،مرجع سابق ،ص 57 .

[3] محجوب الزويري ، **مفاوضات الملف النووي الإيراني من جنيف إلى فيينا ماذا بعد؟** ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2014، ص3.

[4] تريتا بارزي ،مرجع سابق ،ص 170.

[5] عباس جبار فريح ، مرجع سابق ،ص 58.

[6] تريتا بارزي ، مرجع سابق ،ص178.

وبعد انتهاء اجتماع جينيف ،عقدت جولة ثانية من المفاوضات في فيينا في 19 أكتوبر 2009 برعاية الوكالة الدولية للطاقة الذرية ،وجرت المفاوضات على مستوى فني بين الأطراف التي ستشارك في مبادلة الوقود النووي، وقد سميت مجموعة فيينا (الولايات المتحدة الأمريكية ،روسيا وفرنسا) ،والوكالة الدولية وإيران[1].

ومثل الجانب الإيراني السفير سلطانية ،ومثل الجانب الأمريكي نائب وزير الطاقة دانيال بونمان ،ومثل علي أكبر صالح دور مفاوض في الظل إذ أجرى محاولات طويلة عبر الهاتف مع البرادعي ،الذي أشرف على المفاوضات ،وقدم اقتراحا جديدا للمبادلة سمي "اقتراح البرادعي " ،ومع أنه لا يختلف كثيرا مع الاقتراح الأمريكي باستثناء شموله تفاصيل جديدة ،وأشارت التفاصيل الإضافية إلى أنه يتم نقل اليورانيوم الإيراني المخصب إلى روسيا دفعة واحدة ،وبعدها ترسل إلى فرنسا لإنتاج الوقود ،وبعد سنة سيتم تسليم إيران الدفعة الأولى من قضبان الوقود، وهو اقتراح أزعج الإيرانيين ولم يقبلوا به ،ولم يحدد جدول زمني لتسليم الدفعات الأخرى [2].

عارضت إيران مشاركة فرنسا في الصفقة ،وتطور الأمر ليصبح نقطة خلاف ،فادعى الجانب الإيراني أنهم لم يبغلوا بمشاركة فرنسا ضمن مجموعة فيينا إلا قبل أيام من عقد الجولة الثانية ،وبرروا رفضهم لمشاركة فرنسا بسبب عدم ثقتهم بالجانب الفرنسي لأن تعاملاتهم السابقة مع الفرنسيين أفقدتهم الثقة بهم [3].

وفي هذا الإطار أكدت إيران قبولها مقترح المبادلة ولكن أن يكون التبادل تدريجيا وليس دفعة واحدة وبدلا من إرسال الجزء الأكبر من مخزونها من اليورانيوم إلى الخارج ،وضع الإيرانيون شروطا ثلاثة لأية صفقة لتبادل اليورانيوم قليل التخصيب ،هي :

_ أن تكون المبادلة داخل إيران .

_ أن يجري التبادل في وقت محدد وواحد .

_ أن يتم تحديد كمية اليورانيوم الذي يراد إجراء عملية التبادل عليه[4].

وكان واضحا أن الجانب الإيراني منذ بداية مفاوضات فيينا ،كان ينوي إعطاء مجموعة فيينا (الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وروسيا) فترة شهر أو شهرين للتوصل إلى اتفاق نهائي ،وبدأ يتلاعب بالوقت غلى حين التمكن من إنتاج اليورانيوم عالي التخصيب [5].وفي محاولة أخيرة لإنقاذ المفاوضات طرح البرادعي على الجانبين خيارين :إما أن تعود كل الأطراف إلى بلدانها ويكون الجواب النهائي في 23 أكتوبر 2009 أو تبلغ وسائل الإعلام بفشل المفاوضات وعدم التوصل لأي اتفاق ،وبالفعل وافقت جميع الأطراف على الخيار الأول وفي اليوم المقرر أعطت مجموعة فيينا موافقتها الإيجابية على اقتراح المبادلة ،أما إيران فبعث برسالة شفهية إلى الوكالة الدولية

[1] عبد الوهاب لوصيف ،مرجع سابق ،ص ص116 -117.

[2] تريتا بارزي ،مرجع سابق ،ص ص182-183

[3] عباس جبار فريح ، مرجع سابق ،ص 60.

[4] وسام الدين العكلة ،مرجع سابق ،ص681.

[5] محمد عطوي ، (البرنامج النووي الإيراني :الوقت الخصيب معا) ،شؤون الأوسط ، العدد 136، 2010 ، ص 44.

أخبرتها بأنها مسعدة لإجراء جولة ثانية من المفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق حول الضمانات والتأكيدات ،واعتبر الرد الإيراني رفضا لمقترحات البرادعي ومجموعة فيينا [1].

وقد شكل الرفض الإيراني لمقترحات مجموعة فيينا ضربة كبيرة للدبلوماسية الجديدة التي انتهجها الرئيس الأمريكي أوباما ،وسواء أكانت إيران لديها مخاوف حقيقية وعدم الثقة بمجموعة فيينا ،أو كانت تتماطل لكسب الوقت من أجل التوصل إلى تخصيب عال لليورانيوم ،فإن خيبة أمل كبيرة ضربت مجموعة الدول الكبرى ،ويتبين الرفض الإيراني لمقترحات الولايات المتحدة الأمريكية ومقترحات البرادعي كان للسببين أعلاه إذ أن الإيرانيون لا يثقون أبدا بالدول الكبرى وكذلك كانت إيران بحاجة إلى الوقت من أجل تخصيب عال لليورانيوم حتى يكون موقفها للتفاوض قويا وقادرا على كسب جولا التفاوض [2].

وبعد فشل مفاوضات لجنة فيينا في أكتوبر 2009 بمبادلة الوقود النووي مع إيران أو رفض أمريكا والمجموعة الأوروبية الاتفاق الإيراني مع تركيا والبرازيل ،وتصميمها على فرض عقوبات جديدة ،وقلب الموقف الصيني والروسي لصالحهما ،قام مجلس الأمن الدولي في 9 جوان عام 2010 بإصدار القرار 1929 في جلسته 6335 أو الذي يشير إلى من القرارات السابقة لسنوات 2006 /2008/2007 ،حيث يعيد التأكيد على تنفيذ أحكام تلك القرارات ،وكذلك يؤكد على ضرورة الالتزام بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ،وضرورة امتثال جميع الدول الأطراف في المعاهدة التزاما تاما بجميع التزاماتها ،مشيرا إلى حق الدول دون تمييز ،وفقا للمادتين الأولى والثانية من المعاهدة [3].

ويشير كذلك إلى قرار مجلس المحافظين في الوكالة الدولية للطاقة الذرية (Gov/2006/14) الذي ينص على أن حل مشكلة البرنامج النووي الإيراني سيسهم في الجهود العالمية المبذولة لمنع الانتشار ،والتوصل إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل. وجاء القرار 1929 ليؤكد من جديد أن أفضل طريقة لحل المسائل الخلافية وبناء الثقة في الطبيعة السلمية للبرنامج النووي ،هو الاستجابة السريعة من قبل إيران لجميع الدعوات التي يوجهها مجلس الأمن ومجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ،مشددا على دور المساعي السلمية السياسية والدبلوماسية في التوصل إلى حلول تفاوضية تضمن أن يكون برنامج إيران النووي مخصصا للأغراض السلمية [4].

ويعتبر القرار 1929 قرارا أمريكيا ،فهي من اقترحت تشريعه وقامت بالتفاوض مع جميع أطراف مجلس الأمن وخصوصا المجموعة الدولية (5 + 1) ،وقد صدر بدوافع سياسية من أجل استمرار الضجيج حول البرنامج النووي الإيراني ومن أجل خدمة المصالح الأمريكية والإسرائيلية في الشرق الأوسط ،وقد رفضت الجمهورية

[1] ريا بارزي ،مرجع سابق ،ص 192.

[2] عباس جبار فريح ،مرجع سابق ،ص 61.

[3] المرجع نفسه ،ص 62.

[4] المرجع السابق ،ص 63.

الإسلامية القرار، وأصر على حقها القانوني في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وحقها الطبيعي في امتلاك دورة الوقود النووي [1].

- **إعلان طهران:**

بعد فشل المقرح الياباني ،جاء دور تركيا والبرازيل لتكون الوسيط المقبول من كلا الطرفين ،وبالإضافة إلى ذلك كان لدى الرئيس البرازيلي لولا دي سلفا ورئيس الوزراء التركي رسالة من أوباما تحدد صفات الصفقة المفيدة التي تعتقدها الولايات المتحدة الأمريكية ،ويرجع تاريخ الرسالة إلى 2009 ،وأوضح الرئيس أوباما أن هدف الرسالة :"**أن يكتسب الطرفان الثقة ويطمئن أحدهما إلى الآخر** "، وطرح فكرة الاحتفاظ باليورانيوم الإيراني قليل التخصيب في تركيا لضمان تسليم الوقود النووي إلى إيران [2].

ونصت الرسالة على ثلاث نقاط جوهرية تتعلق بمسائل الكمية (1200 كلغ) والتوقيت (تشحن فورا) ،وتسليم قضبان الوقود بعد والمكان (تودع لدى تركيا) ،وكذلك تضمنت الرسالة أنه يعين على إيران إرسال جوابها خطيا إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في غضون سبعة أيام[3].

حمل الرئيس البرازيلي لولا دي سلفا الرسالة وتوجه إلى طهران والتحق به داوود أوغلوا ووزير الخارجية التركي، ومن ثم لحق بهم الرئيس التركي طيب رجب أردوغان ،ومثل الجانب الإيراني وزير الخارجية منوشهر متكي وعلي أكبر صالحي رئيس المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية ،وكذلك سعيد جليلي مستشار الأمن القومي الإيراني ،وكانت المفاوضات صعبة للغاية ولم يكن لدى الأتراك والبرازيليين أمال كبيرة بعقد الصفقة مع الإيرانيين ،ولكن استعداد أمريكا للقبول ضمنا بتخصيب إيران لليورانيوم أعطى البرازيل وتركيا نافذة من الأمل بنجاح الصفقة ،وفي نهاية اليوم الثاني أصبح الاتفاق ممكنا ،فقد وافق الإيرانيون على تسليم 1200 كلغ إلى تركيا دفعة واحدة في مقابل تسلم الوقود النووي خلال سنة من تاريخ التسليم ،وهي الشروط التي كانت إيران رفضتها في المفاوضات مع مجموعة فيينا ،كما أن اليورانيوم سوف يبقى في تركيا ولن ينقل إلى فرنسا أو روسيا ،وفي حال خرقت الدول الكبرى الاتفاق ستقوم تركيا بإرجاع اليورانيوم إلى طهران [4].وجاء في نص الاتفاق الثلاثي بين تركيا والبرازيل وإيران ،والذي عرف باسم إعلان طهران ما يلي :

1- تأكيد التزام الدول بمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية وحق جميع الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية .

2- وجود أجواء إيجابية من الطرفين تسهل تنفيذ الاتفاق .

---

[1] عامر عباس ،مرجع سابق ،ص 234.

[2] عباس جبار فريح ،مرجع سابق ، ص66.

[3] المرجع السابق ،ص 66.

[4] تريتا بارزي ،مرجع سابق ،ص 151-152.

3- تبادل الوقود النووي يمثل خطوة للتعاون في كل المجالات.

4- الاتفاق يشكل نقطة انطلاق لتحول إيجابي بين الدول لتجنب جميع أشكال المواجهة بالأفعال والتصريحات التي تعرض حقوق إيران للخطر .

5- من أجل تسهيل التعاون النووي ،تعلن إيران الموافقة على إيداع 1200 كيلو غرام من اليورانيوم قليل التخصيب لدى تركيا ،ويبقى ملكا لإيران .

6- ستبلغ إيران الوكالة الدولية للطاقة الذرية خطيا من خلال القنوات الرسمية بموافقتها في غضون سبعة أيام ،وعند صدور الرد الإيجابي من مجموعة فيينا ،ستتم إضافة تفاصيل جديدة للاتفاق.

7- حين تعلن مجموعة فيينا التزامها بهذا الاتفاق ،تلتزم إيران بتسليم اليورانيوم خلال شهر واحد، وستقوم مجموعة فيينا بتسليم 1200 كيلو غرام من الوقود اللازم لمفاعل طهران للأبحاث خلال مدة لا تتجاوز سنة واحدة

8- في حال عدم احترام أحكام هذا الاتفاق ،ستقوم تركيا بناءا على طلب إيران بإعادة اليورانيوم الإيراني قبل التخصيب عاجلا من دون أي شرط [1].

رفضت الولايات المتحدة الأمريكية إعلان طهران وأكدت مع مجموعة الدول الخمس بالإضافة إلى ألمانيا فرض مزيد من العقوبات ،ويبدو أن نوعا من الضغوطات مورست على روسيا والصين من قبل الإدارة الأمريكية والمجموعة الأوروبية لتغيير مواقفها الرافضة لمبدأ العقوبات ،وهو ماتضح لاحقا من خلال إصدار القرار1929، الذي يعد من أقسى القرارات وأشدها حين احتوى عقوبات متعددة طالت الكثير من القطاعات الاقتصادية والتجارية والعسكرية والأمنية والمالية وكذلك على صعيد التفتيش والمراقبة [2].

ففي قطاع التجارة والاستثمار تقرر حظر مشاركة إيران في أي نشاط تجاري أو استثماري في دول أخرى يساعد على تطوير البرنامج النووي وخصوصا تخصيب اليورانيوم ،وفي القطاع المالي فقد تم حظر التعامل الدولي مع جميع المصاريف والبنوك الإيرانية ،ومنع جميع المؤسسات المالية في العالم من فتح مكاتب في إيران وفي المجال العسكري فقد تم حظر توريد الطائرات والسفن والدبابات وجميع المعدات العسكرية سواء كانت الدفاعية أو الهجومية [3].

وجاء الرد الإيراني بعد صدور القرار مباشرة من خلال تصريح الرئيس أحمدي نجاد :"**إن القرار يستحق الرمي في سلة المهملات** "،وأكد مندوب إيران لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية ،أن إيران ستواصل عمليات تخصيب اليورانيوم وفق معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية[4].

---

[1] عامر عباس ،مرجع سابق ، ص ص 230-231.

[2] عباس جبار فريح ،مرجع سابق ،ص 68.

[3] قرار مجلس الأمن الدولي في جلسته 6335 الوثيقة (RES /1929 /2010) 09- June-2010.

[4] رائد حسين عبد الهادي ، مرجع سابق ،ص 56.

وجرت جولات عديدة من المفاوضات بين إيران والمجموعة الدولية (5 + 1) دون أن يتم الوصل إلى اتفاق شامل ونهائي حول الملف النووي الإيراني ،ابتداء من مفاوضات إسطنبول الأولى في ديسمبر 2011 ومحادثات إسطنبول الثانية في 14 أفريل 2012 ،حيث عرضت المجموعة الدولية (5+1) على مفاوض الجانب الإيراني إيقاف عملية التخصيب إلى درجة 20% وإرسال مخزونها من اليورانيوم إلى الخارج وإغلاق منشأة فوردو ،والموافقة على توسيع مهمة التفتيش التابعين للوكالة وتقديم الضمانات حول سلمية البرنامج النووي ،وفي المقابل عرضت المجموعة الدولية السماح لإيران بتخصيب اليورانيوم بنسبة 3.5 و 5 بالمائة وضمان تسلم مفاعل طهران للأبحاث النظائر الطبية والمساعدات الفنية ،وكذلك تزويد طهران بقطع غيار الطائرات المدنية ،ولم تعلن الحكومة الإيرانية موافقتها أو رفضها لهذا العرض ،وأخيرا محادثات موسكو في2012 [1].

- **خيار المفاوضات أو الحل الدبلوماسي :**

يضح مما سبق ذكره ،أن لدى الجمهورية الإسلامية الإيرانية رغبة في التوصل إلى اتفاق نهائي لمشكلة الملف النووي ،والحرص على إثبات سلمية البرنامج ،وعلى الرغم من فشل المفاوضات في المرحلة السابقة إلا أن خيار التفاوض بين الطرفين يبقى الحل الأنجح والخيار الاستراتيجي لحل الأزمة والأسباب عديدة منها :

1- رغم الفشل المتكرر للمفاوضات إلا أنها أوجدت قاعدة مشتركة للتوصل والاستمرار وأسهمت في تقريب وجهات النظر ومعرفة نقاط الخلاف [2].

2- دائما ما تؤكد القرارات التي يصدرها مجلس الأمن الدولي بفرض العقوبات على إيران ،التزام المجموعة الدولية بمبدأ التفاوض لحل الأزمة وتكرر طرح الحوافز المشجعة على الاتفاق، وكذلك الترحيب بتعاون إيران مع الوكالة الدولية والطلب من المفاوض الإيراني مواصلة التفاوض بإيجابية ومنح إيران مدة زمنية لتنفيذ مطالب المجتمع الدولي

3- التزام الاتحاد الأوروبي بالحلول الدبلوماسية ومواصلة الجهود السياسية من أجل التوصل إلى مساحة مشتركة من الجانب الإيراني [3].

4- تمسك إيران بالحل السياسي وخيار المفاوضات وتأكيدها المستمر بسلمية برنامجها النووي وعدم تطويرها للأسلحة النووية ،وتأكيد الابتعاد عن الشعارات والتفاوض بندية وشجاعة وحرص [4]

5- التأثيرات السلبية للعقوبات الاقتصادية والمالية المفروضة على إيران تجعلها تفكر في تقديم بعض التنازلات[5].

---

[1] سمير تويني ،(كل ما تريد معرفته عن مسار التفاوض بين إيران والغرب حول البرنامج النووي) ،16 أكتوبر 2013، تاريخ الزيارة 21 سبتمبر 2020 على الساعة 11:14 على الموقع http//www.annahar.com:

[2] عامر عباس ، مرجع سابق ،ص 264.

[3] محمد عبده ،(شؤون خليجية) ،مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية ، العدد 49، لندن ،2007 ، ص 124.

[4] رنا أبو ظهر الرفاعي ،**الملف النووي الإيراني والصراع على الشرق الأوسط** ،بيروت : دار العلوم العربية للطباعة والنشر ،2008، ص73،ص 83.

[5] أسامة مخيمر ، (المواجهة الأمريكية الإيرانية – تصعيد أم مواجهة)، مجلة السياسة الدولية ، العدد 168، 2007، ص 139-140.

6- معارضة الدول الإسلامية والعربية ودول عدم الانحياز ،وكذلك معارضة روسيا والصين ،تسوية الأزمة بطرق غير سلمية وتشجيع كل الأطراف على متابعة المفاوضات[1].

ويظهر مما سبق ذكره أن المفاوضات هي السبيل الذي ينشده جميع الأطراف ولكن ثمة هناك قيود ومعوقات تحول دون ذلك ،ومنها :

أ- شرط إيقاف أو تجميد عمليات تخصيب اليورانيوم الذي تشترطه المجموعة الدولية (5+1) وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية مع عدم وضوح بعض الحوافز التي تقدمها ،وكذلك التهديد بالقرارات الدولية التي تفرض العقوبات على إيران ،وهو ما تعتبره انتهاكا لسيادتها.

ب- تشكيك الولايات المتحدة الأمريكية في منفعة المفاوضات ،وعدم تقديم الدعم الجدي لها ودخولها المفاوضات بشكل شكلي ،واستمرار توجيه الاتهامات لإيران بالسعي لامتلاك التقنية النووية العسكرية [2].

ت- اعتبار إيران قضية التخصيب حقا قانونيا تضمنه القوانين والمعاهدات الدولية وخطا أحمر ،لا يمكن تجاوزه ولا يمكن التنازل عنه .

ويبدو أن الدروس المستفادة من جميع المفاوضات السابقة هي كيفية إنجاح الدبلوماسية للوصول إلى اتفاق عادل وشامل يرضي الطرفين ويبعد شبح الحلول العسكرية الأمنية التي تلوح بها أمريكا وإسرائيل [3].

ويمكن إضافة مقترحات أخرى تساهم في نجاح الدبلوماسية للوصل إلى اتفاق شامل وعادل منها :

1- يجب أن لا يكون متمم الدبلوماسية فرض العقوبات ولا بديل عنها.

2- ما لم توضح المجموعة الدولية (5+1) وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية الغموض المتعلق بقضية تخصيب اليورانيوم ، فلا يمكن بأي حال من الأحوال إحراز تقدم في مفاوضات الملف النووي الإيراني فالتفاوض يجب أن يكون حول كيفية تفتيش أنشطة التخصيب في إيران .

3- الاستفادة من تعاون الدول القادرة على زرع عامل الثقة بين إيران والمجتمع الدولي بصورة عامة وبين إيران والولايات المتحدة الأمريكية بصورة خاصة ،فإن الصلات الإيرانية مع بعض الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي يتراوح من سيئة إلى أسوء ،ولا يمكن حل النزاع النووي عبر آلية خالية من الثقة تماما ،وبالاعتماد على دول تحتفظ بعلاقات ودية مع إيران والدول الكبرى على السواء ،من الممكن أن يلعب دورا كبيرا في الحلول السلمية عبر قدرة هذه الدول على استخلاص تعاون إيراني ،وتعد تركيا والبرازيل وعمان نموذجا

[1] عامر عباس ،مرجع سابق ،ص 264.

[2] سكوت ريتر ، مرجع سابق، ص727.

[3] أحمد إبراهيم محمود ،(البرنامج النووي الإيراني :أفاق الأزمة) ،مرجع سابق ،ص 261.

نستنتج في نهاية هذا المبحث أنه رغم رفع الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي بقرار مجلس محافظي الوكالة الدولية ،وفرض العقوبات عليها على إيران ،وصدور مجموعة من القرارات الدولية من مجلس الأمن ابتداء من سنة 2006 حتى 2010 ،والذي فرض مجموعة من العقوبات القاسية التي أثرت تأثيرا مباشر على الاقتصاد الإيراني ،إلا أن الاتصالات والمفاوضات لم تنقطع بين إيران والمجموعة الدولية (5+1) من جهة أخرى من أجل الوصول إلى صيغة سلمية مقبولة لدى كل الأطراف.

المبحث الثالث :نتائج المفاوضات وسيناريوهات ما بعد الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مع إيران.

1. اتفاق جنيف

خسرت العملة الإيرانية في عامي 2011 و2012 حوالي 80 % قيمتها ،وحرم العقوبات الاقتصادية إيران من تصدير 80% من إنتاجها من النفط الخام وخسارتها حوالي 53 مليار دولار من الفوائد النفطية ،إذ انخفض الإنتاج اليومي من النفط إلى 2.5 مليون برميل يوميا بعد أن وصل الإنتاج اليومي من النفط الإيراني إلى 4.2 مليون برميل اليوم عام 2008 [1].

وبعد سلسلة من المتغيرات التي طرأت على المشهدين الدولي والإقليمي بعد الربيع العربي ،وفي فترة السكون المتعلق بمفاوضات البرنامج النووي الإيراني ،جاء الدور العماني ليجمع الوفدين الإيراني برئاسة كبير المفاوضين الإيرانيين حول الملف النووي الإيراني علي أكبر صالحي ،والأمريكي بحضور جون كيري رئيس لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الأمريكي في ذلك الوقت ،عقد الاجتماع في سلطنة عمان في آخر أيام رئاسة أحمدي نجاد في مرحلة بدا واضحا منها أن المفاوضات المباشرة بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية تحسم مسألة التفاوض، وكان لتأثير الوساطة العمانية وتولي الرئيس الجديد حسن الروحاني الدور الكبير لخلق أجواء تسودها بعض الثقة من الطرفين ،وهو الأمر الذي كان يبعثر الجهود في العملية التفاوضية التي جرت منذ العام 2003[2].

أعرب الرئيس حسن الروحاني الذي انتخب رئيسا جديدا لإيران في 14 حزيران 2013 ،عن رغبته باستئناف فوري للمفاوضات ،ودعى في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة المجموعة الدولية (5+1) إلى مفاوضات جدية ومباشرة للتوصل إلى حلول ناجعة للملف النووي ،وبالفعل جرت أولى جولات التفاوض بين إيران والمجموعة الدولية (5+1) في 15 أكتوبر 2013، ثم تلتها جولة ثانية في 8 نوفمبر 2013 أنتجت اتفاقا أوليا يسمح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بمراقبة وزيارة مفاعل المياه الثقيلة في منشأة آراك عبر مراقبيها

[1] جبار عباس فريح ،مرجع سابق ،ص 74.

[2] أحمد حسين عيسى ، مرجع سابق ،ص 102.

،واعتبر الاتفاق الأولي بين الجانب الإيراني والوكالة الدولية للطاقة الذرية بوابة لجولة جديدة من المفاوضات حدثت في 20 نوفمبر 2013 انتهت بتوقيع اتفاق جنيف في 24 نوفمبر 2013[1].

جاء في نص الاتفاق ما يأتي :

1- التزام إيران بوقف أي تقدم في قدرات التخصيب من خلال:

أ- عدم تركيب أجهزة طرد مركزي جديدة .

ب- عدم استخدام أجهزة طرد مركزي من الجيل التالي .

ت- إيقاف 50% من أجهزة الطرد المركزي في منشأة نتنز ،وإيقاف 75% من أجهزة الطرد المركزي في فوردو.

ث- عدم إنتاج أجهزة طرد مركزي جديدة لاستبدالها بالتالف من الأجهزة القديمة .

ج-عدم تشييد منشى جديدة لتخصيب اليورانيوم .

2- التزام إيران بتنفيذ إجراءات الثقة من خلال :

أ- عدم توسيع أنشطتها النووية في منشآت (أراك ،نتنز ،فوردو).

ب- بقاء عملية تخصيب اليورانيوم دون مستوى 5%.

ت- عمليات البحث والتنمية في البرنامج النووي الإيراني متواصلة ومستمرة .

ث- تواصل عمليات الرقابة والتفتيش للمنشآت الإيرانية.

ج-لا يزيد اليورانيوم المخصب المخزون عن 20%[2].

3- يضمن الطرف الثاني لإيران تخفيف بعض العقوبات المفروضة مثل :

أ- تجميد الحظر على النفط الإيراني الخام .

ب- يكون تصدير النفط الإيراني بنفس المستوى الحالي .

ت- الإفراج عن بعض الأرصدة الإيرانية المجمدة في البنوك العالمية .

د- إيقاف الحظر عن صناعة السيارات وصناعة البترو كيماويات .

ج_ إيقاف الحظر على المعادن الثمينة والذهب وقطاعي النقل والتأمين.

هـ_الاعتراف الكامل بحق التخصيب والمحافظة على البرنامج النووي الإيراني .

ز- استمرار النشاط في منشأة فوردو ونتنز[3].

---

[1] عبد الوهاب لوصيف ،مرجع سابق ، ص 75.

[2] وسام الدين العكلة ، مرجع سابق ،ص 710.

[3] أحمد حسين عيسى ، مرجع سابق ، ص 104.

واتفاق جنيف هو اتفاق مرحلي يستمر لفترة ستة أشهر مقابل تخفيف بسيط للعقوبات ضد إيران ،إذ يشمل تقليص برنامج إيران النووي مقابل إطلاق سبعة مليارات دولار بشكل عقود تجارية إلى أن يتم التوصل إلى عقد اتفاق طويل الأمد يحسم بشكل قاطع الملف النووي الإيراني .

وقد رحب الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بالاتفاق ترحيبا كبيرا ،واعتبر مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الاتفاق خطوة جيدة ومفيدة ،وأعلن الاتحاد الأوروبي عن تقليص بعض العقوبات المفروضة على إيران تشجيعا لمواصلة المفاوضات لإنهاء ملف إيران النووي ،وتوالت جولات المفاوضات بين إيران والدول الكبرى (5+1) من أجل الوصول إلى رؤية لاتفاق نهائي طويل الأمد لحل مسالة الملف النووي الإيراني استنادا إلى اتفاق جنيف [1].

وفي ضوء التقارير الإيجابية التي تصدرها الوكالة الدولية للطاقة الذرية بخصوص تطبيق إيران لاتفاق جنيف، بدأت جولات جديدة من المفاوضات في 8مارس 2014 ،وذلك من خلال لقاء وزير الخارجية الإيراني "محمد جواد ظريف "وممثلة الاتحاد الأوروبي "كاترين أشتون" في فيينا ثم تلتها جولة أخرى من المفاوضات في 04 ماي 2014 ،أثنت فيها ممثلة الاتحاد الأوروبي على تطبيق إيران لبعض نصوص اتفاق جنيف ،إلا أن إيران لأعربت عن شكوك بشأن التوصل إلى إنهاء جميع الخلافات المتبقية خلال فترة الستة أشهر المذكورة في اتفاق جنيف.خلال جولة من المفاوضات في جنيف جرت بتاريخ 10 جوان2014 وانطلقت جولة جديدة أخرى من المفاوضات في 17 من نفس الشهر بغرض تقليص الخلافات ،وصياغة النص النهائي للاتفاق النووي الشامل وفق نصوص اتفاق جنيف [2].وفي 11 نوفمبر بدأ بجولة أخرى من المفاوضات في عمان استكملت فيما بعد في فيينا وتواصلت لمدة ست أيام في مفاوضات ماراثونية بين مفاوضي إيران ومفاوضي الدول (5+1) ،وذلك بسبب قرب مهلة اتفاق جنيف ،وفي نهايتها تم الاتفاق على تمديد المهلة مجددا لوجود قضايا خلافية كثيرة [3].

ويتضح من ذلك ،أن أطراف المفاوضات أعلنت العجز عن التوصل إلى صفقة نهائية ضمن الفترة التي أصدرها اتفاق جنيف مما أدى إلى تمديد فترة المفاوضات ستة أشهر جديدة تنتهي بنهاية شهر جوان 2015 واستنادا إلى اتفاق الطرفين على تجديد مهلة المفاوضات ،بدأت جولات جديدة من المفاوضات بين إيران وبين ممثلي المجموعة الدولية (5+1) مع بداية عام 2015 ،واستمرت ثلاثة أيام أعقبها جولة أخرى في 18 مارس 2015 في فيينا تواصلت لمدة يومين ،إلا أن حصل تغير واضح وجلي في مسار المفاوضات أثناء اللقاءات الثنائية مثل بظهور نية واضحة لدى أطراف التفاوض من أجل عقد صفقة مناسبة ترضي الجميع حول الملف النووي الإيراني، وتجاوز كل الثغرات وإنهاء جميع الخلافات ،ومن هنا أصبح الحديث عن اتفاق نهائي وشامل [4].

---

[1] (البرنامج النووي الإيراني في فتوى الإمام إلى فيينا) ،مجلة أبحاث إستراتيجية ، مجلة دورية تصدر عن مركز بلادي للدراسات الاستراتيجية، ص87-88.

[2] عباس جبار فريح ،مرجع سابق ،ص 78.

[3] المرجع نفسه ،ص78.

[4] أحمد حسين عيسى ،مرجع سابق ،ص 110.

2. اتفاق لوزان :

توصلت الجمهورية الإسلامية الإيرانية والدول الست الكبرى إلى اتفاق حول الملف النووي الإيراني في مفاوضات طويلة وشاقة جرت في مدينة لوزان السويسرية :وذلك بتاريخ 02أفريل 2015 وتم الإعلان عن هذا الاتفاق من خلال مؤتمر صحفي مشترك عقده وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف مع فيديريكا موغيريني منسقة السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي ،التي وضحت المعايير الأساسية للاتفاق الخاص بالنووي الإيراني،والذي نص على رفع العقوبات المفروضة على إيران [1]، والموافقة على عملية تخصيب اليورانيوم داخل إيران بنسبة 3.6%، ورفع الحظر المفروض على قطاع النفط الإيراني ،وحرير بعض الأموال الإيرانية ،وتخفيض جزئي للقيود على التجارة الدولية مع إيران، وهناك مجموعة من الثوابت التي اعتمدتها إيران ،إذ عبر عنها السيد علي خامنئيبالخطوط الحمراء ومن هذه الثوابت :

1- سلمية البرنامج النووي الإيراني وعدم تطويره لإنتاج أسلحة نووية.

2- _ امتلاك الدورة الكاملة للوقود النووي .

3-_ تكون عملية التخصيب داخل إيران حصرا .

4-- تطوير القدرات العسكرية التقليدية مع منع أي تجاوز يستهدف تأخير البرنامج النووي الإيراني [2].

3. اتفاق فيينا:

ما إن بقي يومان فقط لتنتهي المدة التي حددها اتفاق لوزان لوضع اتفاق نووي بين إيران وبين الدول الكبرى، تمهيدا لعقد اتفاق نهائي تاريخي ،حتى كان الهدف من المفاوضات الجارية هو من أجل التوصل إلى صفقة توقف بموجبها أنشطة إيران النووية الحساسة لمدة عشر سنوات على الأقل مقابل رفع العقوبات ، على أن يكون الهدف النهائي هو إنهاء مواجهة إيران النووية منذ 12 عاما مع الغرب ،وخفض مخاطر اندلاع حرب في الشرق الأوسط [3].

المؤشرات الأولية كانت تشير إلى احتمالات كبيرة لتوقيع الاتفاق بين الدول الست الكبرى وإيران ،وفق تصريحات متبادلة من الطرفين تشير إلى نقاط خلافية صغيرة حول حجم الأبحاث النووية الإيرانية التي ستجري خلال فترة تجميد برنامج إيران السلمي، ورفع العقوبات الأمريكية ،ولكن بالمقابل هناك حديث غربي عن تعنت إيران بشأن عدد من البنود الرئيسية، بينما كان تأكيد وزير الخارجية الإيراني أن الطرفين يحاولان التوصل إلى اتفاق بحلول المهلة النهائية ،التي حددتها القوى الكبرى المشاركة في المفاوضات ،وبأن الطرف الذي يعين عليه تقديم

[1] حسن بهشتي بور ،(بيان لوزان خارطة الطريق لاتفاق شامل بين إيران والمجموعة (5+1)، مجلة مختارات إيرانية ،العدد 173 ،القاهرة ،2015 ،ص 17.

[2] عبد الوهاب لوصيف ،مرجع سابق ،ص131.

[3] عباس جبار فريح ،مرجع سابق ،ص 82.

التنازلات هو القوى الغربية ،فقد قال ظريف في حسابه على تويتر :"**يتعين على كلا الطرفين أن يظهرا مرونة في المفاوضات ،لقد كنا ومازلنا مستعدين للتوصل إلى اتفاق جيد للجميع ،وننتظر أن يبدي نظراؤنا استعدادهم**"،بينما قال الغرب بأن إيران هي من يجب أن يقدم التسهيلات للوصل إلى سوية النقاط العالقة[1].

وبالنظر إلى وجود نقاط عالقة بين الطرفين ،فقد تسارعت الاتصالات بين القادة الغرب وإيران لحلحلة النقاط الخلافية ،وكذلك تقديم تصريحات منها تصريح وزير الخارجية الألماني في قوله:"**أوشكنا على نهاية اللعبة بعد "10–11 عاما من المفاوضات"،وبالنظر إلى ما توصلنا إليه خلال ال12 شهر الأخيرة والإرادة الجدية التي أظهرتها الأطراف، فإن لن نتخلى عن جهودنا للوصول إلى اتفاق** "[2]،وقال دبلوماسي غربي :"**تكمن الصعوبة في أن الإيرانيين لا يتحركون بما فيه الكفاية ،ويريدون التفاوض باستراتيجية حافة الهاوية وهم بارعون جدا في ذلك**".وتدور تلك العقبات وفق المصادر ،حول مدة وقف الأبحاث النوويةالإيرانية وطبيعة الأبحاث النووية المسموح لإيران القيام بإجرائها خلال فترة تنفيذ الاتفاق ،بالإضافة إلى عقبات أخرى مازالت عالقة بشأن رفع العقوبات المفروضة على إيران على خلفية برنامجها النووي [3].

وقبل الموعد النهائي للوصل إلى اتفاق ،اعترف كبير المفاوضين الإيرانيين "جواد ظريف"،أن هناك بعض القضايا التي نعمل على معالجتها ،وقال :"**إن الجهود تبذل للتقريب في وجهات النظر بين إيران والأطراف المفاوضة الأخرى ،بشأن نقاط الخلاف حول البرنامج النووي الإيراني السلمي** "،معربا عن أمله في أن تتم التسوية لهذه الخلافات ،ويعتقد المحللون أن ظريف قصد التلميح أن إيران لن تبدي مرونة أكثر ،ولن تعرض تنازلات أخرى، وأن الثقل كله يقع على الجانب الغربي كي يقدم التنازلات [4].

وبعد اثني عشر عاما من المفاوضات والصراع الدولي مع إيران ،وبعد عقود من العقوبات الأمريكية والغربية والحصار المفروض ،أثبت الشعب الإيراني بقوة المثابرة والصبر ،ومن باب العمل الدؤوب خلال المفاوضات الماراثونية ،أن الإيرانيين قادرون ولا سيما في المفاوضات الأخيرة ،عندما هدد وزير من وزراء الدول الست الكبرى بالانسحاب من المفاوضات ،فكان رد وزير الخارجية الإيراني "محمد جواد ظريف "وافيا عندما قال له وهو يرفع سبابته في وجهه :"**انسحب ،ولكن لا تهدد الجمهورية الإسلامية الإيرانية**"،وبعزيمة وثبات استطاعت إيران توقيع اتفاق تاريخي مع الدول الست الكبرى ،يرفع العقوبات الاقتصادية عنها تدريجيا [5].

---

[1] جمال محمد، (من سرب الاتفاق النووي الإيراني قبل توقيعه)، تاريخ الزيارة 2020/09/24 على الساعة 08:04 على الموقع .http//altagreer.com

[2] المرجع السابق .

[3] عباس جبار فريح، مرجع سابق ،ص 83.

[4] المرجع نفسه ، ص84.

[5] قاسم حسين الربيعي ،**البرنامج النووي الإيراني :من فتوى الإمام إلى فيينا** ، العراق :مركز بلادي للأبحاث والدراسات الاستراتيجية، ص74.

وافق مجلس الأمن الدولي بالإجماع على قرار تبني اتفاق فيينا النووي مع إيران تحت رقم (2231) يتضمن الاعتراف بسلمية البرنامج النووي الإيراني ،ويرفع العقوبات عن إيران تدريجيا ،ويحترم حقوق الشعب الإيراني في ممارسة الأنشطة النووية في إطار المعاهدات الدولية .

وهذه خلاصة لأبرز نتائج الاتفاق :

1- الاعتراف الرسمي بسلمية البرنامج النووي الإيراني .

2- التعاون النووي الدولي مع البرنامج النووي الإيراني في إطار المعاهدات الدولية.

3- اعتراف المجمع الدولي بامتلاك إيران التقنية النووية، والحق في تخصيب اليورانيوم ودورة الوقود النووي .

4- إصدار قرار دولي جديد عن مجلس الأمن الدولي يلغي كل قرارات الحظر المفروضة على إيران .

5- يضمن الاتفاق استمرار نشاط جميع المنشآت النووية الإيرانية وتواصلها، خلافا للمطالبات السابقة .

6- التغيير الكلي في تعامل مجلس الأمن الدولي بعد صدور القرار الجديد تحت الفصل الخامس والعشرين من ميثاق الأمم المتحدة .

7- محافظة إيران على البنى التحتية النووية ،مع تخفيض أجهزة الطرد المركزي ،واستمرار أنشطة البحث والتطوير حول كل أجهزة الطرد الرئيسية والمتطورة [1].

8- تواصل العمل بمفاعل آراك الذي يعمل بالماء الثقيل ،مع ضمان إدخال بعض التعديلات بالتعاون مع الدول التي تمتلك أحدث التقنيات ،وعدم المطالبة بإغلاقه أو تحويله إلى العمل بالماء الخفيف .

9- منذ الاتفاق يمكن لإيران باعتبارها منتجا للمواد النووية وخصوصا الماء الثقيل واليورانيوم المخصب، دخول الأسواق العالمية ،حيث يتم إلغاء كل أشكال الحظر والقيود المفروضة على تصدير المواد النووية واستيرادها .

10- إلغاء كل أشكال الحظر الاقتصادي والمالي والمصرفي والنفطي والتجاري ،إلغاء كاملا ودفعة واحدة .

11- تحويل مطالب المجتمع الدولي بوقف برنامج الصواريخ الإيرانية وخصوصا الباليستية إلى تقييد تصميم الصواريخ الحاملة للأسلحة النووية .

12- إلغاء حظر التسلح على إيران جزئيا ويتم إلغاؤه كليا بعد خمس سنوات من تاريخ الاتفاق .

13- يتم إلغاء الحظر عن المواد المزدوجة الاستخدام ،ويتم تأمين احتياجات إيران من خلال لجنة مشتركة بين الطرفين .

14- مواصلة الطلبة الإيرانيين دراستهم في المجالات الخاصة بالطاقة النووية .

[1] المرجع السابق ، ص 76.

15- إلغاء كل القرارات التي تمنع بيع الطائرات المدنية الحديثة والمتطورة إلى إيران ،وتسهيل عملية تأهيل البنى التحتية لقطاع الطيران الإيراني .

16- إرجاع عشرات المليارات من الدولارات المجمدة منذ سنوات سابقة خارج البلاد.

17- تضمن إيران إلغاء الحظر المفروض على المصرف المركزي وشركة الملاحة البحرية الإيرانية وشركة النفط الوطنية [1].

وتأسيسا على ما تقدم في هذا المبحث نقول أنه يمكن اعتبار الرئيس روحاني هو البوابة الرئيسية لفرض خيار المرونة في إدارة الملف النووي الإيراني ،والتفاوض على أساس معادلة جديدة تستند إلى مبدأ (رابح –رابح)، وبعد اثني عشر عاما من المفاوضات الماراثونية الطويلة والنزاع الدولي مع إيران وبعد عقود من العقوبات الأمريكية والدولية ،أثبت الشعب الإيراني سلمية برنامجه النووي من خلال توقيع الاتفاق التاريخي مع دول (5+1) ،الذي يرفع العقوبات الاقتصادية والمالية عنه بشكل تدريجي ،حيث وافق مجلس الأمن الدولي بالإجماع على قرار تنبني اتفاق فيينا النووي مع إيران ،ويحترم حقوق الشعب الإيراني في ممارسة الأنشطة النووية في إطار المعاهدات الدولية .

سيناريوهات الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مع إيران :

الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي :

لم تدم الصفقة النووية مطولا ،فهي دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر /جانفي 2016 ،ولكن الرئيس ترامب أعلن في أيار /ماي 2018 أنه لن يجدد رفع العقوبات عن إيران ،مع العلم أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تجدد عادة رفع العقوبات كل 120 يوما في مقابل التحقق من وفاء إيران بالالتزامات التي قطعتها في إطار الاتفاق النووي ،وعلى الرغم من محاولة إدارة ترامب العثور على بعض الذرائع ،مثل فشل إيران الوفاء بالتزاماتها ،وفي الحقيقة باعتراف صانعي السياسة الأمريكيين والأوروبيين هي أن إيران لم تخل بأي من تلك الالتزامات ،وفي الواقع لم يقبل الرئيس ترامب هذه الصفقة منذ إبرامها ،وسبق أن اتهم إدارة أوباما مرارا وتكرارا بتوقيع أسوأ صفقة على الإطلاق، يتضح ذلك أكثر من خلال إعلان ترامب الحاجة إلى إبرام صفقة جديدة تأخذ في الاعتبار برنامج إيران الصاروخي ،وتهديداتها لحلفاء أمريكا ودعمها الجماعات الإرهابية وسياسات التدخل في المنطقة [2].

على الرغم من الانسحاب الأمريكي ،مازال الاتفاق النووي الإيراني قائما من الناحية التقنية لعدد من الأسباب منها : **أولا**، لأن الولايات المتحدة لم تكن سوى أحد أطراف الصفقة ،ولأن الأطراف الأخرى بما فيها

[1] جبار عباس فريح ، مرجع سابق ،ص 86.

[2] عائشة آل سعد ،**محددات السياسة الخارجية الإيرانية وأبعادها تجاه دول الخليج في سياق مناقشات النووي الإيراني** ،قطر :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2018، ص ص112-113.

المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا والصين وألمانيا وإيران مازالت ملتزمة رسميا بها. **ثانيا**، لأنه حين انسحبت الولايات المتحدة من الصفقة أشارت إدارة ترامب في الوقت عينه إلى أنها مهتمة باتفاق أفضل وأكثر شمولا، وبالرغم من رفض إيران لهذا الاقتراح من حيث المبدأ ،إلا أن نافذة الفرص للتفاوض مازالت قائمة ،وبشكل عام أدى انسحاب ترامب من الصفقة إلى حالة من الارتباك لدى معظم أطراف الاتفاق النووي الإيراني، إضافة إلى بروز مجموعة جديدة من الفائزين والخاسرين المحتملين [1].

أنتج لانسحاب الأمريكي المفاجئ من الاتفاق النووي الإيراني عددا من الرابحين والخاسرين المحتملين ، على الرغم من أن من السابق لأوانه التنبؤ بنتائج هذا القرار الاستراتيجي وبالمسار المستقبلي لأي مفاوضات جديدة ،فإن انسحاب الولايات المتحدة غير بحد ذاته قواعد اللعبة في المنطقة .

سيناريوهات أزمة الاتفاق النووي الإيراني :

نتيجة الأحداث المتسارعة التي وسمت التوتر الحاصل بين الولايات المتحدة الأمريكية حول برنامج الأخيرة النووي ،فإن واقع هذا التوتر يرسم ثلاثة سيناريوهات أساسية محتملة لمستقبل الاتفاق النووي هي كالآتي :

- **سيناريو استمرار الاتفاق بدون الولايات المتحدة الأمريكية :**

وهو السيناريو المستمر في الوقت الحالي ،إذ أن على الرغم من خروج الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي ،فإن اتفاق فيينا لم ينهار بشكل كامل بخروج أحد أطرافه خصوصا أن الأطراف الأخرى ممثلة في الترويكا الأوروبية (فرنسا ،بريطانيا وألمانيا) ،بالإضافة إلى روسيا والصين عارضت القرار الأمريكي واعتبرته أمر يقوض هذا الاتفاق ويهدف إلى خرق خطة العمل المشتركة الشاملة ،متمسكين في نفس الوقت بهذا الاتفاق وبنوده باعتباره السبيل لحل الأزمة النووية الإيرانية ،وتظل استمرارية هذا الاتفاق رهينة بجهود الأوروبيين في إيجاد حلول عملية قادرة على تجاوز العقبات التي ولدتها العقوبات الأمريكية لضمان عدم خروج إيران هي الأخرى من الاتفاق، ومن أجل ذلك سعى الجانب الأوروبي لإنقاذ الاتفاق والوفاء بتعهداته تجاه إيران وذلك من خلال تفعيل آلية "إينستكس" هي عبارة عن آلية مالية لتسهيل عملية التبادل والتعامل الجاري مع إيران، ساء على المستوى الجماعي أو الثنائي ،بالإضافة إلى إفادة النشطاء الاقتصاديين والتجاريين من خلال هذه الآلية [2].

ولم يتغير الموقف الأوروبي من الاتفاق النووي على الرغم من التوتر الذي حصل بين بريطانيا وإيران نتيجة حرب الناقلات من خلال احتجاز بريطانيا لناقلة نفط إيرانية في مضيق جبل طارق ،قالت أنها كانت متجهة لسوريا، لترد إيران سريعا باحتجاز حرسها الثوري لناقلة نفط بريطانية في مضيق هرمز ،واستياء الجانب الأوروبي من التصرف الإيراني لم ينأى عن سعيهم لإيجاد حلول ناجعة لإنقاذ الاتفاق النووي من الانهيار على الرغم من تضاؤل الفرص حول صموده.

---

[1] المرجع نفسه ،ص 113.

[2] نورة الحفيان ،(مسارات الموقف الأمريكي من الملف النووي الإيراني)، تاريخ الزيارة 10/07 / 2020 ، على الساعة 20:25 على الموقع https ://eipss—eg-org.cdn.ampproject.org/v/s/...

- **سيناريو الانسحاب الأوروبي وانهيار الاتفاق النووي :**

يعتبر هذا السيناريو قريبا من ملامسة أرض الواقع ،نتيجة تصاعد وتيرة العقوبات المتوالية للإدارة الأمريكية على إيران ،وتداعياتها التي ألحقت أضرارا بالغة بالاقتصاد الإيراني ،هذا الأمر حدا بإيران إلى المضي نحو الرفع من مستوى تخصيبها لليورانيوم إلى مستويات تتجاوز نسبة 3.67% التي حددتها بنود الاتفاق، أضف إلى ذلك فشل الأوروبيون في إيجاد مخرج للأزمة ،من أجل تخفيف الضغوط الناتجة عن العقوبات الأمريكية ،هذا ما أدى بطهران إلى ربط بقائها أو انسحابها من الاتفاق رهينا بالخطوات والجهود التي سيتخذها الأوروبيون لإنقاذ الاتفاق النووي من الانهيار ،موقف إيران هذا يشكل ورقة ضغط على الأوروبيين لتخفيف وطأة العقوبات عليها ،وبالتالي الرفع من وتيرة مواقفهم من خلال إيجاد حلول ناجعة وواقعية لا حلول شفوية /دبلوماسية [1].

وتعتبر إيران جهود الطرف الأوروبي غير كافية من أجل التخلص من الضغوط التي تعاني منها جراء العقوبات الأمريكية ،والتي تمس القطاعات الأساسية التي تعتبر جوهر الاقتصاد الإيراني ،كذلك يجادل هذا السيناريو بوجود شرخ في مستوى العلاقة الأوروبية _الإيرانية وتعمقه مع استمرار خطوات إيران في تقليص التزاماتها النووية وتفعيل دول الترويكا لآلية فض النزاع ،فضلا عن الضغوط الأمريكية على الحليف الأوروبي من أجل تمديد حظر السلاح على إيران ،ومع تنامي التهديدات الإيرانية للملاحة البحرية في الخليج وتكثيفها لتجارب صاروخية تزيد من تطور برنامجها البالستي تتخذ الدول الأوروبية موقفها بالانسحاب من الاتفاق [2].

ويعزز لهذا السيناريو ما يلي:

- النهج الإيراني المتصاعد في الحدة والتشدد في تقليص تعهداتها النووية ووصولها إلى المرحلة الخامسة في 05 جانفي 2020 ،والتي في ظلها لا تلتزم إيران بأي قيود على برنامجها النووي ولا على أعداد أجهزة الطرد المركزي أو كمية المواد المخصبة .
- في أعقاب الضربة الأمريكية التي استهدفت فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني، فإن التيار المتشدد قد يستغل الموقف لإخضاع النظام والحكومة لهيمنته ،ما سيسهم في تعميق الهوة بين الطرف الأوروبي والآخر الإيراني .
- اختناق النظام الإيراني داخليا مما يفضي إلى تبني ممارسات عدائية ضد دول المنطقة وحلفاء الولايات المتحدة .

[1] سليمان حسين الوداعي ،(الأطراف الأوروبية والاتفاق النووي مع إيران :تراجع الأهمية واحتمالات المستقبل) ،تاريخ الزيارة 08/ 10/ 2020، بتوقيت 14:56 على الموقع../https://rasanah-iiis.org

[2] نورة الحفيان ، مرجع سابق .

- تفعيل الأوروبيين لآلية فض النزاع المنصوص عليها في الاتفاق النووي بعد التجاوزات الإيرانية، وإحالتها إلى اللجنة المشتركة ما قد يصب في تقويض الاتفاق بالكامل وعودة العقوبات الأممية التي سبق فرضها على إيران قبل الوصول إلى الاتفاق النووي عام 2015 .
- تقارب الموقف الأوروبي والأمريكي واحتمال دعم الأوروبيين لمسعى الولايات المتحدة الرامي إلى تمديد الحظر الأممي لبيع الأسلحة لإيران [1].

كل هذه مؤشرات للانهيار الجزئي للاتفاق النووي ، مع كل الهزات المتتالية التي تلقاها منذ خروج الولايات المتحدة الأمريكية منه.

- **سيناريو إعادة التفاوض حول اتفاق جديد:**

هذا السيناريو يسعى إليه الجميع في ظل هشاشة الاتفاق النووي الحالي ،إذ أن المتغيرات على الساحة الإقليمية والدولية ،تحتم إعادة مناقشة بنود اتفاق جديد يرضي جميع الأطراف ،وفي هذه الزاوية فمنذ وصول دونالد ترامب إلى البيت الأبيض وانسحابه من الاتفاق النووي نتيجة موقفه المعادي من النظام الإيراني وعدم رضاه على الاتفاق الذي اعتبره أنه فتح الطريق أمام إيران للمضي قدما نحو الرفع من نشاطها النووي ذو الاستخدام العسكري ،وأنه كان بطاقة رابحة لإيران من أجل تقوية نفوذها في المنطقة، وإدارته تسعى لإجبار إيران الجلوس على طاولة المفاوضات وقبول اتفاق نووي جديد مقيد وذلك من أجل احتواء نشاطاتها النووية واحتواء نشاطاتها بالمنطقة [2]

أما الأطراف الأخرى خاصة الطرف الأوروبي فعلى الرغم من تمسكه بالاتفاق إلا أن ذلك لم يمنعه بالمناداة إلى ضرورة تعديل الاتفاق أو التفاوض على اتفاق جديد نتيجة الارتباك الواضح الذي حصل جراء انهيار التوافق حول اتفاق فيينا ،وفي سياق ذلك دعت دول الترويكا الأوروبية إلى وقف تصعيد التوتر بين طهران وواشنطن واستئناف الحوار في هذا الملف[3].

أما إيران فعلى الرغم من تصريحها بعدم الرجوع إلى طاولة المفاوضات في ظل العقوبات الأمريكية، إلا أن ذلك لا يمنعها من التفاوض بصيغة جديدة حول برنامجها النووي ،وذلك في حال إقدام الإدارة الأمريكية بالرفع جزئيا أو تدريجيا للعقوبات المفروضة عليها ،أضف إلى ذلك أن الجانب الإيراني لم يعد راضيا تمام الرضى عن الاتفاق

---

[1] سليمان حسين الوداعي ، مرجع سابق ،ص ص29- 30.

[2] خضر عباس عطوان ، (المستقبلات البديلة لإيران بعد خروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي)، تاريخ الزيارة 2020/10/11 بتوقيت 07:46 على الموقع democraticac.de/ ?p=…

[3] المرجع نفسه .

نتيجة تأكيده أن إيران لم تحقق ولم تحظى بأي امتيازات بل بالعكس ففي ظل العقوبات تكبدت خسائر كبيرة أضرت بأنشطتها الاقتصادية ،وتراهن إيران في هذا الجانب أي عودتها للتفاوض حول اتفاق ذي بنود جديدة بعدم رجوع ترامب إلى البيت الأبيض في ولايته الثانية في أفق نهاية 2020 ،إذ تعتبر التفاوض مع إدارة أخرى غير الإدارة الحالية سيكون يسيرا للتوصل إلى اتفاق يضع شروطا متكافئة ومرضية لجميع الأطراف ،وليس اتفاقا يسير وفق سياسة الإملاء والرضوخ كما تريد إدارة ترامب [1].

ومن كل ذلك فقد بات واضحا أن كل الأطراف المعنية بالملف النووي الإيراني ترغب بالعودة للتفاوض من أجل تفادي أي وتوتر ممكن أن يؤدي إلى نشوب حرب بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران .

من صفوة القول ،فقد كشفت أزمة الاتفاق النووي مدى الازدواجية الواضحة في تعاطي أمريكا مع قضية الانتشار النووي حول العالم ،خاصة مع الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي وتعدد الخيارات أمام إيران بخصوص أزمة برنامجها النووي .

وفي ختام هذا الفصل نستنتج أنه في ضوء المتغيرات الدولية الإقليمية التي تعاقبت على المفاوضات النووية بين إيران من جهة وبين القوى الست من جهة أخرى ،وأمام مغيرات في الداخل الإيراني والأمريكي ،فرضت نفسها كلها للتوصل إلى صيغة من التفاهم بين الطرفين وهي صفقة تاريخية ،كانت المتغيرات الإقليمية هي الدافع القوي للوصول إليها ،فالتجربة أثبتت أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع أن تفرض واقعا جديدا في المنطقة دون تكاليف باهظة ،ولن تستطيع تحقيق مصالحها دون مشاركة إيرانية في رسم الخطوط الأخيرة لمسارات الحلول السياسية لأزمات المنطقة ،ولا سيما أن إيران قد نجحت في فرض شخصيتها الإقليمية وإدارة النزاعات في سوريا واليمن،وكذا من خلال الإستراتيجية التفاوضية التي انتهجتها مع الدول الكبرى (5+1) لحل الملف النووي الإيراني ، وكانت الصفقة النووية صفقة القرن بالنسبة لإيران ،ولكن مع خروج الولايات المتحدة ،شكلت هذه الصفقة حالة معقدة للغاية وتحديا بالنسبة إلى إيران التي يجب عليها الآن قبول خسائر فادحة بغض النظر عن الخيارات التي سوف تتخذها ،وفي ظل التعنت الأمريكي الإيراني يبقى مصير ومستقبل الاتفاق النووي مجهول فيا ترى ما هو مستقبل الاتفاق النووي الإيراني مع وجود العديد من السيناريوهات المحتملة .

[1] سليمان حسين الوداعي ، مرجع سابق ،ص 29.

خاتمة

خاتمة:

إن من المؤكد ،بعد خروج الجمهورية الإسلامية الإيرانية بصفة نووية سلمية مع القوى الغربية الست ،سيتحدث الجميع عن عالم ما قبل الاتفاق النووي الإيراني ،غير أنه لا يستطيع الجميع أن يتنبأ بالشكل والطبيعة والبرامج والتعاون والصراع لهذا العالم الجديد ،لأنهم بحاجة إلى متابعة السلوك السياسي الخارجي للحكومة الإيرانية، بالإضافة إلى إعادة الصياغات اتجاه كل المتغيرات الإقليمية ،وإلى متابعة مدى تطبيق القوى الدولية لالتزاماتها ووعودها تجاه إيران وفق الاتفاق الموقع بينهما .

فبعد كل المراحل التي مر بها البرنامج النووي الإيراني والتطور الذي بلغه ،وتباين المواقف الدولية حوله بين مؤيد ومعارض لفكرة امتلاك إيران للتكنولوجيا النووية السلمية ، وبعدها بروز وانفجار الأزمة النووية الإيرانية على العلن، وتخوف المجتمع الدولي من مكانية امتلاك إيران للسلاح النووي ،وإصرار هذه الأخيرة على مواصلة تطوير برنامجها النووي وعلى التأكيد على أحقيتها في امتلاك الطاقة النووية السلمية ،حاولت دول الترويكا الأوروبية حل هذه الأزمة سلميا وانتهاج الطرق الدبلوماسية لإقناع إيران بالتخلي عن برنامجها النووي دون اللجوء إلى الأساليب العسكرية في حل هذه الأزمة .

ولقد اتخذت الجمهورية الإسلامية الإيرانية قرارا ببناء الإستراتيجية التفاوضية الذكية التي تساهم في تحجيم الأخطار وتقليل الخسائر من أجل الوصول إلى تخفيف الأزمات مع المجتمع الدولي ،بعد الإعلان المفاجئ عن أنشطتها النووية في وقت حساس ومعقد للغاية ،إذ كانت الإدارة الأمريكية تشعر بالفخر والثقة الكبيرة بعد احتلالها أفغانستان بتأييد دولي واسع ،وكذلك استعدادها لاحتلال العراق من أجل إكمال معركة الحرب على الإرهاب كما كانت تدعي .

ومن أجل ذلك وضعت إيران مجموعة من الأسس التي تستندِ إليها في الحفاظ على الإنجازات النووية ،ومن أهم هذه الأسس هو التأكيد على حق إيران الثابت في إنتاج واستخدام الطاقة النووية السلمية ،وذلك استنادا إلى اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية لعام 1968 ،والتركيز على تقارير مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي تؤكد عدم وجود دليل علمي على أن برنامج إيران النووي مخصص للأغراض النووية العسكرية ،ومن هذه الأسس هو اللجوء إلى تبني إستراتيجية كسب الوقت من أجل الحصول إلى على التقنية النووية الكاملة ،وتحقيق دورة الوقود النووي ،وتخصيب اليورانيوم بنسب متقدمة ،وكذلك استثمار التحولات الإستراتيجية في المنطقة الناجمة عن تورط الولايات المتحدة الأمريكية في العديد من الأزمات الدولية والإقليمية .

أمام تعثر الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إقناع إيران في إيقاف جهودها في الحصول على الوقود النووي، ونتيجة للضغوطات الكبيرة التي أنتجتها أزمة البرنامج النووي الإيراني على المصالح الأوروبية ،ومن أجل عدم ذهاب إيران إلى نقطة اللاعودة ،تدخلت الدول الأوروبية الثلاث ،فرنسا وبريطانيا وألمانيا ،والتي عرفت بالترويكا الأوروبية، في محاولة لإقناع الجمهورية الإسلامية الإيرانية بالتوقف عن مواصلة برنامجها النووي وإيقاف عمليات تخصيب اليورانيوم ،مقابل تعهدات أوروبية بتقديم جميع المساعدات اللازمة لإنتاج الطاقة النووية السلمية ،حيث أنتجت المفاوضات مع الترويكا الأوروبية ،اتفاقات مرحلية عرفت "باتفاق سعد أباد سنة 2003"و "اتفاق باريس سنة 2004".

ورغم رفع الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي بقرار من مجلس مفوضي الوكالة الدولية وفرض العقوبات الدولية على الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، وصدور مجموعة من القرارات عن مجلس الأمن سنة 2007/2006 / 2008/ 2009 وأخيرا 2010 ،والذي فرض مجموعة من العقوبات القاسية التي أثرت تأثيرا مباشرا على الاقتصاد الإيراني ،إلا أن الاتصالات والمفاوضات لم تنقطع بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية من جهة والمجموعة الدولية (5+1) من جهة أخرى من أجل الوصول إلى صيغة سلمية مقبولة لدى كل الأطراف .

وبعد اثنتي عشر عاما من المفاوضات الماراثونية الطويلة والصراع الدولي مع إيران ،وبعد عقود من العقوبات الأمريكية والدولية ،أثبت الشعب الإيراني سلمية برنامجه النووي من خلال توقيع الاتفاق التاريخي مع المجموعة الدولية (5 + 1) ،الذي يرفع العقوبات الاقتصادية والدولية عنه بشكل تدريجي، حيث وافق مجلس الأمن الدولي بالإجماع على قرار تبني اتفاق فيينا النووي مع إيران ،ويحترم حقوق الشعب الإيراني في ممارسة الأنشطة النووية في إطار المعاهدات الدولية .

وفي ضوء المتغيرات الدولية والإقليمية التي تعاقبت على المفاوضات النووية بين إيران والقوى الكبرى الست، وأمام المتغيرات في الداخل الإيراني والأمريكي ،فرضت نفسها كلها للتوصل إلى صيغة من التفاهم بين الطرفين وهي صفقة تاريخية ،إذ كانت المتغيرات الإقليمية هي الدافع القوي للوصول إليها ،فالتجربة أثبتت أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تستطيع أن تفرض واقعا جديدا في المنطقة دون تكاليف باهظة ، ولن تستطيع تحقيق مصالحها دون مشاركة إيرانية في رسم الخطوط الأخيرة لمسارات الحلول السياسية لأزمات المنطقة ،ولا سيما أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية قد نجحت في فرض شخصيتها الإقليمية وإدارة النزاعات في سوريا واليمن .

شكلت هذه الصفقة حالة معقدة للغاية وتحديا بالنسبة إلى إيران التي يجب عليها الآن قبول خسائر فادحة بغض النظر عن الخيارات التي سوف تتخذها ،وفي ظل التعنت الأمريكي الإيراني يبقى مصير ومستقبل الاتفاق النووي مجهول فيا ترى ما هو مستقبل الاتفاق النووي الإيراني مع وجود العديد من السيناريوهات المحتملة، وكانت الصفقة النووية صفقة القرن بالنسبة لإيران ،ولكن مع خروج الولايات المتحدة ،شكلت هذه الصفقة حالة معقدة للغاية وتحديا بالنسبة إلى إيران التي يجب عليها الآن قبول خسائر فادحة بغض النظر عن الخيارات التي سوف تتخذها ،وفي ظل التعنت الأمريكي الإيراني يبقى مصير ومستقبل الاتفاق النووي مجهول فيا ترى ما هو مستقبل الاتفاق النووي الإيراني مع وجود العديد من السيناريوهات المحتملة .

ومن خلال الدراسة التي قدمناها في هذه المذكرة ، والتي امتدت عبر ثلاث فصول ،نصل في النهاية إلى مجموعة من النتائج نوردها في ما يلي :

1- أثبتت الجمهورية الإسلامية الإيرانية ،رغم كل ما يقال بصدد وجود غايات عسكرية في برنامجها النووي، أنها مجرد ادعاءات وافتراءات تستهدف تعطيل حقوقها بالحصول على الطاقة النووية .

2- عمليات التخصيب التي تجريها إيران قانونية ، وفقا لمعاهدة حظر الانتشار (NPT) لعام 1968.

3- ثبات موقف إيران من الطبيعة السلمية لبرنامجها النووي ،واعتبار عمليات تخصيب اليورانيوم خطا أحمر لا يمكن التنازل عنه .

4- استبعاد اللجوء إلى الحلول العسكرية ، في ضوء المعطيات الدولية والإقليمية ،وقدرات إيران العسكرية والسياسية على رد أي اعتداء أمريكي أو إسرائيلي .

5- خيار التفاوض والحوار والحل السلمي يبقى هو الحل الأنجح والخيار الإستراتيجي المقبول دوليا وإقليميا لإيجاد حلول ناجعة سلمية لمعضلة الملف النووي الإيراني .

6- من نتائج الاتفاق ،حصول الجمهورية الإسلامية الإيرانية على ما يقارب 150 مليار دولار من الأموال المجمدة من البنوك العالمية ،دون التنازل عن الخطوط الحمراء في الاستخدام السلمي للطاقة النووية .

7- يعزز الاتفاق النووي الحضور الإقليمي لإيران في جميع ملفات المنطقة ،ويمثل ربحا إستراتيجيا لها من مكانتها الإقليمية ،وبدون وجود نوايا صادقة لحل الأزمات في المنطقة ،فإن الاتفاق سيقود إلى مزيد من الصراعات الطائفية والسياسية تمتد زمنيا وجغرافيا .

وفي ضوء ما تقدم ،يمكن أن نقترح عددا من التوصيات التي من شأنها التخفيف من الأزمات في العالم بشكل عام، ولا سيما الأزمات النووية بشكل خاص من أجل تأمين الطاقة النووية السلمية لجميع الدول ،وهي كالآتي:

1- تضافر الجهود الدولية لجعل العالم مناطق خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، وضرورة انضمام جميع الدول بدون استثناء إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ،وإخضاع جميع منشآتها لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

2- العمل على تعديل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لتشمل أحكامه بأثر رجعي على جميع الدول التي تمتلك الأسلحة النووية قبل عام 1968 ، وخصوصا الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي والتي تمتلك أسلحة نووية .

3- الإشراف الكامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية على مخزون الدول النووية الخمس (الولايات المتحدة الأمريكية ،روسيا ،فرنسا ،بريطانيا والصين) من أجل أن يراقب من قبل مفتشي الوكالة رقابة خاصة وصارمة.

4- الدعوة إلى كشف البرنامج النووي الإسرائيلي وبيان المخاطر المحتملة على المنطقة وعلى الأمن والسلم الدوليين ،وضرورة خضوع هذا البرنامج لرقابة شديدة من قبل الوكالة الدولية .

5- السياسة الدولية لم تعد ذات لعبة صفرية ،بل أصبحت متعددة الأبعاد ،والعالم قد تغير ولم تعد السياسة الدولية مكسبا لطرف على حساب خسارة الطرف الآخر الكاملة ،ويجيب استثمار ما حدث في الاتفاق النووي الإيراني مع الدول الكبرى من أجل إيجاد مقاربات لحلول ناجعة لكلأزمات منطقة الشرق الأوسط .

قائمة المراجع

المراجع

الكتب:

1. إبراهيم أحمد محمود ،**البرنامج النووي الإيراني آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة التصعيد ومخاطر** ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، 2005 .

2. أبو شعيرفرح الزمان ،**مواقف الأطراف الإيرانية الفاعلة** ، مركز الجزيرة للدراسات ،2014.

3. أبو عامر علاء ، **العلاقات الدولية الظاهرة والعلم الدبلوماسية والإستراتيجية** ،عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع ،2004 .

4. اسكندر مروان ، **الدب ينقلب نمرا** ،بيروت :رياض الريس للكتب والنشر ، 2011.

5. آل سعد عائشة ،**محددات السياسة الخارجية الإيرانية وأبعادها تجاه دول الخليج في سياق مناقشات النووي الإيراني** ،قطر :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2018.

6. بارزيتاريتا ، **إيران والمجتمع الدولي القصة الكاملة للمناورات السياسية وحقائق المفاوضات حول الملف النووي الإيراني** ،تر:دار العربية للعلوم، 2012.

7. بدران عبد العظيم ، **كيف تحكم إيران ؟دراسة في السياسات العامة بعد 1989**، بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون ،2014،.

8. بيومي عمر رضا ،**القدرات النووية الإيرانية بين الإرهاب الأمريكي–الإسرائيلي وازدواج المعايير الدولية**، القاهرة :دار النهضة العربية ،2011.

9. تشوبين شاهرام ،**طموحات إيران النووية** ،بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون ،2007 .

10. التوفيقسعد حقي ،**الإستراتيجية النووية بعد انتهاء الحرب الباردة** ، عمان :دار زهران للتوزيع والنشر ،كسنجر هنري ،**الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا** ،تر:مالك البدري، عمان: 1995 .

11. حسين زكريا ، **أزمة البرنامج النووي الإيراني التحديات المتبادلة الإيرانية _الإسرائيلية _الأمريكية** ، الإسكندرية : مؤسسة حرس الدولية ، 2011.

12. الحسين ياسر عبد ، **السياسة الخارجية الإيرانية :مستقبل السياسة في عهد الرئيس حسن روحاني**، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2015 .

13. الخضيري محسن أحمد ،**التفاوض علم تحقيق المستحيل انطلاقا من الواقع** ،مصر :مكتبة الأنجلو المصرية،1988.

14. الراضي إسلام ،**إيران والتفاعل الإستراتيجي مع الأزمات** ، الشرق الأوسط:مركز بيروت للدارسات ،2015.

15. الراوي رياض ،**البرنامج النووي الإيراني وأثره على الشرق الأوسط** ،سوريا :دار الأوائل ،2006 .

16. الربيعي قاسم حسين ،**البرنامج النووي الإيراني :من فتوى الإمام إلى فيينا** ، العراق :مركز بلادي للأبحاث والدراسات الإستراتيجية.

17. الرفاعي رنا أبو ظهر ،**الملف النووي الإيراني والصراع على الشرق الأوسط** ،بيروت : دار العلوم العربية للطباعة والنشر ،2008.

18. روجرز بول ، **العمل العسكري ضد إيران التأثير والتداعيات** ، بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ،2010 .

19. ريتر سكوت ،**استهداف إيران**، تر: أمين الأيوبي ،بيروت :الدار العربية للعلوم ناشرون،2007.

20. الزويري محجوب، (مفاوضات الملف النووي الإيراني من جنيف إلى فيينا ماذا بعد؟) ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،2014.

21. سامور جاري ، **مواجهة التحدي النووي الإيراني** ، أبو ظبي :مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،2006.

22. السبكيآمال ، **تاريخ إيران السياسي بين ثورتين 1906م_1979م** ،بيروت:دار العلم ،1999م ،ص176

23. ستار جبار علاوي ،**البرنامج النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية والدولية** ، بغداد : بيت الحكمة ، 2009 .

24. السعبري بهاء عدنان ،**الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث 11أيلول2001**، بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، 2012.

25. السويدي جمال سند وآخرون،**البرنامج النووي الإيراني الوقائع والتداعيات**، أبوظبي:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،2007.

26. الشيخ نورهان ، **صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية** ،بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،1998.

27. الطماوي صلاح الدين عبد الحميد ، **الاتفاقات الدوليةالخاصة بمنع انتشار الأسلحة النووية مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط** ،القاهرة : دار النهضة العربية ،2009.

28. ظاهر رحمن عبد الحسين ،**السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه البرنامج النووي الإيراني والإسرائيلي**، بغداد :مركز العراق للدراسات،2015.

29. عباسعامر ، **البرنامج النووي الإيراني في ظل القانون الدولي** ،لبنان :منشورات زين الحقوقية ،2012 .

30. عبد المنعم محمد نور ، **النشاط النووي الإيراني من النشأة حتى فرض العقوبات** ، القاهرة : مكتبة الأنجلو ، 2009 .

31. عبد المؤمنمحمد السعيد ، **الجمهورية الثالثة في إيران** ،القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ،2012.

32. علي رشدان عبد الفتاح ، الخفاش رنا عبد العزيز ، **تركيا والبرنامج النووي الإيراني حدود الاتفاق والاختلاف (2002_2016)** ، قطر :المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات ،2016 .

33. غالي محسن حنون ،**مدى مشروعية استخدامالطاقة النووية في الأغراض السلمية** ،بيروت :منشورات الحلبي الحقوقية ،2016.

34. فريح عباس جبار ،**الإتفاق النووي الإيراني مع الدول الكبرى :تداعياته الإستراتيجية وانعكاساته الإقليمية** ، لبنان: مكتبة زين الحقوقية والأدبية 2018.

35. كيترر ستيفن ، **إلى الصفر :إيران ،تركيا ومستقبل أمريكا**،بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2012.

36. اللمعي عبد السلام حمدي ،**وحيد القرن ورياح التغيير** ، القاهرة : الدار العالمية للنشر ، 2004 .

37. المجالي عصام نايل ، **تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي منذ الثورة الإسلامية** ، عمان : دار حامد للنشر والتوزيع ، 2012.

38. محمد بن مكرم، إبن منظور ، **لسان العرب** ،بيروت:دار لسان العرب .

39. محمد زهرة عطا ، **البرنامج النووي الإيراني** ، لبنان : مركز الزيتون للدراسات والاستشارات ، 2015 .

40. مظلوم جمال ، عطية ممدوح حامد ، **أزمة البرنامج النووي الإيراني وأمن الخليج** ،القاهرة : المكتبة الأكاديمية ، 2011 .

41. موسيان حسن ، **مستقبل العلاقات الأمريكية _الإيرانية** ،تر: عبد المنعم عوض أحمد ، بيروت :الدار العربية للعلوم ناشرون : 2014.

42. نزار عبد القادر، **إيران والقنبلة النووية :الطموحات الإمبراطورية** ،بيروت :المكتبة الدولية ،الطبعة 2.

43. نويزجيمس وآخرون، **البرنامج النووي وتأثيره في أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية** ، أبوظبي ،1990.

44. يوسفأحمد وآخرون ،**احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا** ،بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،2004 .

المذكرات :

45. أبو سعدة محمد أحمد ،(السياسة الإيرانية اتجاه حركات المقاومة الإسلامية في فلسطين)، رسالة ماجيستير ،غير منشورة ،كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،جامعة الأزهر ،غزة ،2012.

46. اعطيوي فاطمة إبراهيم ،(المثلث الأوراسي والبرنامج النووي الإيراني)، رسالة ماجستير ،منشورة ، كلية الدراسات العليا ،جامعة بيرزيت،2011،ص39_40 .

47. بوحمامة أسامة ، (إدارة الملف النووي الإيراني مع قوى الغرب وأثره على الساحتين الإقليمية والدولية)، أطروحة دكتوراه ،غير منشورة ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة .

48. جداوي خليل ،(أنظمة حظر انتشار الأسلحة النووية :إشكالية البرنامج النووي الإيراني)، رسالة ماجيستير ،غير منشورة ،كلية العلوم السياسية والإعلام ،جامعة بن يوسف بن خدة ،الجزائر ،2007 .
49. الخالدي حمدعدنان ، (التسلح النووي الإيراني وأثره على أمن دول الخليج العربية 1991-2006)، رسالة ماجيستير،غير منشورة ، الجامعة الأردنية ، 2007 .
50. خلف حسين مزهر ،(السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه إيران بعد أحداث 11 أيلول 2001، رسالة ماجيستير ،غير منشورة ،كلية العلوم السياسية،جامعة بغداد، 2008،.
51. خوالدة هاشم أجريد ،(السياسة الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني1991_2012)، رسالة ماجيستير،غير منشورة ،كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،جامعة الشرق الأوسط،2013.
52. زلاقي حبيبة ،(تأثير التحولات الدولية ما بعد الحرب الباردة على الساحة الخارجية الإيرانية) ،رسالة ماجيستير ، غير منشورة ،قسم العلاقات الدولية،جامعة باتنة ،2009_2010.
53. سوسينازية ،وانجلي آسيا ، (العلاقات الأمريكية الإيرانية :الملف النووي نموذجا 1990_2015) ،مذكرة ماستر ،غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2015 .
54. شايب علي، (دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية في إدارة الملفات النووية :دراسة مقارنة بين الملف النووي الإيراني والإسرائيلي 2003_2014)، أطروحة دكتوراه ،غير منشورة ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر 3، 2019.
55. عبد الهادي رائد حسين ،(البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على الأمن القومي الإسرائيلي) ، رسالة ماجستير ،غير منشورة ، كلية الآداب والعلوم ،جامعة الأزهر ،2011 .
56. العتيبي عبد الله سعد ، (الأزمة الأمريكية الإيرانية وانعكساتها على أمن الخليج العربي :دولة الكويت دراسة حالة 1997_2011) ، رسالة ماجستير، غير منشورة ،كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط ، 2012 .
57. عيسىأحمد حسين ، (الوكالة الدولية للطاقة الذرية والبرنامج النووي الإيراني) ، رسالة ماجيستير ،غير منشورة ، كلية الحقوق ،الجامعة الإسلامية في لبنان ،بيروت ،2016 .
58. غربي رضا رحال ،(سلمية البرنامج النووي للجمهورية الإسلامية في إيران) ، غير منشورة ، جامعة باتنة ، 2015، .
59. فراحتية فوزي ، (البرنامج النووي الإيراني في ظل التحولات الإقليمية والدولية 1967_2009) ،مذكرة ماستر، غير منشورة ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة محمد بوضياف ،المسيلة ،2017.
60. فرحان شيماء معروف ، (إدراك التهديد وأثره في إدارة أزمة الدولية : دراسة في العلاقات الأمريكية الإيرانية)، أطروحة دكتوراه ،غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2007 .

61. قشطة أكرم محمود ، (**سياسة دول مجلس التعاون الخليجي تجاه البرنامج النووي الإيراني 2002م _2015م**)، رسالة ماجستير دراسات الشرق الأوسط ، غير منشورة ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،جامعة الأزهر،2015.

62. لوصيف عبد الوهاب ،(دور الوكالة الدولة للطاقة الذرية في إدارة الملف النووي الإيراني) ،رسالة ماجيستير،غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة الحاج لخضر، باتنة ،2013 .

63. محمديصليحة ،(إستراتيجية التفاوض الإيراني تجاه الملف النووي)، رسالة ماجيستير، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة باجي مختار، 2011.

64. مخلف منعم خميس ، (قوى التغيير العالمية وأثرها في ضبط الانتشار النووي :التغيير في الهيكلية الدولية نموذجا) ،أطروحة دكتوراه ،غير منشورة ،كلية العلوم السياسية ،جامعة النهرين ، 2010.

65. مرسليعبد الحق ،(أسلحة الدمار الشامل بين المقتضيات الأمنية العسكرية والاعتبارات الإنسانية :دراسة حالة الملف النووي الإيراني)، أطروحة دكتوراه ،غير منشورة ،كلية الحقوق ،جامعة الجزائر 1، 2012.

66. المطيري عبد الله فالح ،(أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني) ،رسالة ماجستير ، غير منشورة ، مجلس كلية الآداب والعلوم ،جامعة الشرق الأوسط ،2001 .

67. النداوي إياد طارق عبد المجيد ،(الانتشار النووي والخيارات الإستراتيجية للقوى الصغرى :نموذج جنوب آسيا)، رسالة ماجيستير ،غير منشورة ،جامعة بغداد ،كلية العلوم السياسية ،2006.

68. الهبيدة سعد مجيل فلاح ، (البرنامج النووي الإيراني وأثره على توجهات السياسة الخارجية الكويتية 2003_2012) ، رسالة ماجستير ،غير منشورة ، مجلس كلية العلوم ،جامعة الشرق الأوسط،2013 .

المجلات:

69. (البرنامج النووي الإيراني في فتوى الإمام إلى فيننا) ،مجلة أبحاث إستراتيجية ، مجلة دورية تصدر عن مركز بلادي للدراسات الإستراتيجية.

70. (إيران والاتحاد الأوروبي يتوصلان لاتفاق مبدئي حول وقف تخصيب اليورانيوم دون تحديد جدول زمني)، جريدة الشرق الأوسط ، العدد 9477، تاريخ 2004/11/08.

71. إبراهيم ياسر،(خيارات إيران النووية وتوازن القوى في العالم)، مجلة سلسلة قضايا إستراتيجية ، العدد 125 ، 2006 .

72. أبو الفضل محمد ، (هل تعيد إيران حساباتها مع إسرائيل)، مجلة مختارات إيرانية ،العدد 30 ، القاهرة ، جانفي 2003.

73. إدريسمحمد السعيد ، (المرونة البطولية الإيرانية ورهانات إسرائيل الفاشلة)، مجلة مختارات إيرانية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ،العدد 158، القاهرة ، 2013 .

74. أيدام سعد رزيج ، (البرنامج النووي الإيراني دراسة في النشأة والدوافع والموقف الأمريكي منه) ،مجلة آداب الكوفة ، العدد 31 ، 30 يونيو 2017.

75. إيران ...البرنامج النووي ، تقرير صادر عن مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبوظبي، 2004 .

76. بعاصيري سحر، (بوش وجد المحور ويبحث عن الشر) ، صحيفة النهار ، لبنان ، 17 فيفري 2002 ، تاريخ تصفح المقال 28 أفريل 2020 07:27 ،على الموقع www.bintjbeil.com .

77. بلوريان شعبان ، (دور ظريف في السياسة الخارجية) ،مختارات إيرانية ، العدد 161، القاهرة، 2014.

78. بهشتي بور حسن ،(بيان لوزان خارطة الطريق لاتفاق شامل بين إيران والمجموعة (5+1)، مجلة مختارات إيرانية ،العدد 173 ،القاهرة ،2015.

79. بيروت، 2014 .

80. تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية GOV /2007/58 ،تاريخ 15 أكتوبر 2007.

81. التميمي حسن ،عباس زينب ، تاريخ الملف النووي الإيراني وانعكاساته على العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وأمن المنطقة العربية حتى عام 2013 ، تاريخ الزيارة 2020/09/26 على الساعة 19:59 على الموقعwww.iasj.net.

82. تويني سمير ،(كل ما تريد معرفته عن مسار التفاوض بين إيران والغرب حول البرنامج النووي) ،16 أكتوبر 2013، تاريخ الزيارة 21 سبتمبر 2020 على الساعة 11:14 على الموقع http//www.annahar.com:

83. جلود ميثاق خير الله ، (موقف الولايات المتحدة من البرنامج النووي الإيراني)، مجلة الحوار المتمدن ، العدد3304، 2011.

84. حافظ ليلى ، (أمريكا وإيران تاريخ من العداء الإستراتيجي) ، صحيفة الأهرام ، العدد 43601 ، 2006 .

85. الحفيان نورة ،(مسارات الموقف الأمريكي من الملف النووي الإيراني)، تاريخ الزيارة 10/07 / 2020 على الساعة 20:25 على الموقع https//eipss—eg-org.cdn.ampproject.org/v/s/...

86. الحمداني سعد ، العلاقات الروسية _الإيرانية (2003_2010) ، تاريخ تصفح المقال27_05_12:04،2020 على الموقع www.iasj.net.

87. الخزار فهد مزيان خزار ، (الأزمة النووية الإيرانية التطورات الدوافع الدلالات الإستراتيجية) ، مجلة دراسات إيرانية ،العدد 3 .

88. درويش فوزي ، (الفتوى النووية في إستراتيجية الانتشار النووي الإيراني)، مجلة مختارات إيرانية ، العدد 136، القاهرة ،2001 .

89. الديلمي ستار ،البرنامج النووي الإيراني وإشكالية العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية ،مجلة العلوم السياسية ،العدد30،السنة 16، 2005.

90. رضوي حيدر ،(إيران والغرب...تحد جديد رغم التهديدات المتصاعدة)،في 2020/08/22، 14:46،الموقع: https// studies.aljazeera.net.

91. زكريا حسين ، (الترسانة النووية الإيرانية :التهديد والمواجهة) ، مجلة كرباسات إستراتيجية ، العدد1995،28 .

92. السرحاني خالد ، (مصادر التشدد الإيراني في الأزمة مع الغرب حول البرنامج النووي) ، مجلة مختارات إيرانية ، العدد 64 ، 2005 .

93. السلمان عادل، (الأحلاف والتكتلات الدولية)، مجلة الحوار المتمدن، العدد 930، 2004 .

94. سلوم عباس سعد ،(السياسة الخارجية التركية والملف النووي الإيراني) ،مجلة المستنصرية للدراسات والعربية ،العدد38 .

95. الشمري مشرف وسمي ،المواقف الدولية من البرنامج النووي الإيراني وطبيعة التعامل الإيراني ،مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية ،السياسية، العدد 20،السنة 6.

96. الشهابي محمد كاظم ، (بين واشنطن وإيران أكثر من أزمة ثقة)، صحيفة أخبار الخليج، العدد 2541، 2005 .

97. صبا حسين مولى ، مواقف دول مجلس التعاون الخليج العربي من البرنامج النووي الإيراني ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، العدد 62.

98. صفوي سيد سلمان ،(أولى رسائل الرئيس إلى الغرب) ،مجلة مختارات إيرانية ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، العدد 158، القاهرة .

99. الطيبحسن أبشر ،(الإعداد للتفاوض)،مجلة الإدارة العامة ،العدد37، الرياض .

100.العابدين طعمة أمجد ،الموقف الأوروبي من البرنامج النووي الإيراني ،تاريخ التصفح 18 جويلية 2020

101.عبد المنعم السيد زينب خالد ،الملف النووي الإيراني والمستقبل السياسي لمنطقة الشرق الأوسط 2003_2016 ، (المركز الديمقراطي العربي،24 يوليو 2016)،تاريخ تصفح المقال 27 _05_2020 ، 12:11 على الموقع http://democraticac.de/?p=34549

102.عبده محمد ،(شؤون خليجية) ،مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية ، العدد 49، لندن ،2007 .

103.عبدوا محمد قاسم ، برع صفا رشيد ، (الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأزمة البرنامج النووي الإيراني)،مجلة قضايا سياسية ، العدد 34،جامعة النهرين، العراق، 2014،.

104.العبيدي سرمد عبد الستار ،(العلاقات الأمريكية –الإيرانية مخاطر التصعيد واحتمالات المواجهة) ،مجلة المرصد الدولي، العدد17 ،2011.

105.عتريسي طلال ،(البرنامج النووي الإيراني بين قدرات إيران ودورها الإقليمي)، الغدير مركز الدراسات الإسلامية ، فصلية ،العدد 42، بيروت،2008.

106.العدد 48،دبي، 2008،.

107.عطوان خضر عباس ، (المستقبلات البديلة لإيران بعد خروج الولايات المتحدة من الاتفاق النووي)، تاريخ الزيارة 2020/10/11 بتوقيت 07:46 على الموقع democraticac.de/ ?p=...

108.عطوي محمد ، (البرنامج النووي الإيراني :الوقت الخصيب معا) ،شؤون الأوسط ، العدد 136، 2010 .

109.على الساعة 19:00 ،الموقع https://www.iasj.net.

110.الغربلي عبد الكريم عبد اللطيف ، (المشروع النووي الإيراني والخيار العسكري)، مجلة آراء حول الخليج ،

111.قرار مجلس الأمن الدولي في جلسته 5500 ،الوثيقة :2007 -7- 631 (RES/1696/ 2006) .

112.قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1747) الذي اتخذه في جلسته 5647 ،الوثيقة (S /RES /747/2007) .

113.قرار مجلس الأمن الدولي في جلسته 6335 الوثيقة (RES /1929 /2010) -June-2010 09.

114.كشكأشرف ،(**رؤيةدول مجلس التعاون الخليجي للبرنامج النووي الإيراني**) ،مجلة مختارات إيرانية ،العدد 62، 2005 .

115.محمد جمال ، (من سرب الاتفاق النووي الإيراني قبل توقيعه)، تاريخ الزيارة 2020/09/24 على الساعة 08:04 على الموقع http//altagreer.com.

116.محمود أحمد إبراهيم ،(إيران وجهود تطوير الصواريخ الباليستية)،مجلة السياسة الدولية ،العدد139، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية القاهرة، 1999.

117.مخيمر أسامة، (المواجهة الأمريكية الإيرانية – تصعيد أم مواجهة)، مجلة السياسة الدولية ، العدد 168، 2007.

118.مشموشي محمد ،(عن إستراتيجية إيران التفاوضية في العالم) ،جريدة الحياة ،العدد 162 ،

119.المقالات

120.مكوردي دافني ، (العلاقات التركية الإيرانية :عندما تجذب الأضداد) ، مجلة السياسة التركية ، العدد2 ،2008.

121.مهودر هيفاء ،(موقف دول مجلس التعاون الخليجي من البرنامج النووي الإيراني) ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ،العدد1-2، 2009.

122.نوارإبراهيم ،(الخيار النووي الإيراني:رؤية تحليلية)،مجلة السياسة الدولية ،العدد171، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ،القاهرة 2008.

الوثائق الرسمية والقانونية

123.الوداعي سليمان حسين ،(الأطراف الأوروبية والاتفاق النووي مع إيران :تراجع الأهمية واحتمالات المستقبل) ،تاريخ الزيارة 08/ 10/ 2020، بتوقيت 14:56 على الموقع..https://rasanah-iiis.org/

المراجع الأجنبية:

124. Bond Robert, Negotiating Tactic and Terinigue for Software and Hi-Teck Agreements Thoro Good Limited , London :1988.

125. ChrisQuillen **,(Iranian Nuclear Weapons Policy :Past ,Present and Future) ,**MiddelEastReviewOfInternationalAffairs ,Vol 6, No 2,June 2002

126. Chubin Shaman and Zabin Sepher,The Foreign Relations ,USA :University of California pres,1974.

الملاحق

الملحق رقم01: خريطة الموقع الجغرافي لإيران[1]

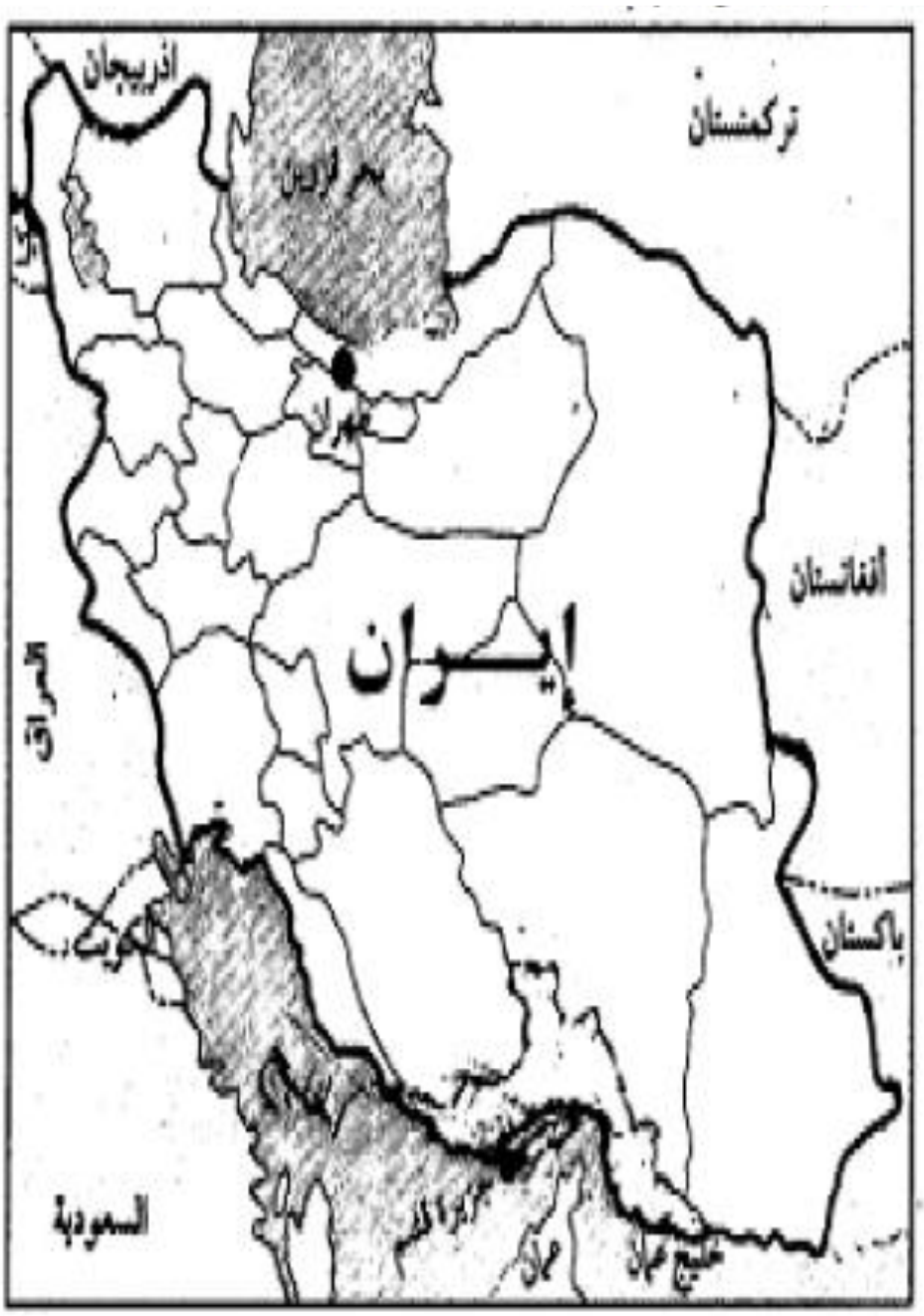

[1] فوزي فراحتية، مرجع سابق، ص 78.

الملحق رقم02: مواقع المفاعلات النوية الإيرانية[1]

خريطة

مواقع المفاعلات النووية الإيرانية

[1] عبد الوهاب لوصيف، مرجع سابق، ص476.

الملحق رقم 03: خريطة مواقع مفاعلات البحوث النووية الإيرانية ومنتجم اليورانيوم [1]

[1] إدارة الملف النووي الإيراني مع قوى الغرب ، ص69.

الملحق الرابع04: الاتفاق النووي الإيراني مع مجموعة خمسة + واحد[1]

[1] فوزي فراحتية، مرجع سابق، ص 83 .

أهم بنود الاتفاق النووي الإيراني
تخصيب اليورانيوم
IAEA
تتعهد إيران باستخدام أجهزة الطرد المركزي من طراز (IR-1) القديمة، لتخصيب اليورانيوم لعشر سنوات
تخفيض عدد أجهزة الطرد المركزي إلى 5060 جهازا، وأجهزة الطرد الزائدة تكون تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية
تخصيب اليورانيوم بنسبة أكثر من 3.67% خلال 15 عاما، وذلك في موقع نطنز فقط
تحديد اليورانيوم المخصب في الـ15 عاما المقبلة، 300 كيلوغرام، وبنسبة تخصيب لا تزيد عن 3.67%
تشرف روسيا على تأمين الوقود النووي، وستستخدم إيران اليورانيوم المخصب بنسبة 20% في المفاعلات المخصصة للأبحاث العلمية
المفاعلات العاملة بالماء الثقيل
تحويل مفاعل أراك الذي يعمل بالماء الثقيل للعمل بالماء الخفيف، وأن يكون ذا أهداف سلمية للبحث العلمي، وبطاقة 20 ميغاواتا ولن تبني إيران خلال الأعوام الـ15 القادمة، أي مفاعلات تعمل بالماء الثقيل
الوقود المستنفذ
لن تمارس إيران في السنوات الـ15 القادمة أي أنشطة متعلقة بالوقود المستنفذ باستثناء إنتاج بطاريات النظائر المشعة. وتقبل إيران بالتفتيش "التطفلي" وإعطاء التصاريح اللازمة لمفتشي وكالة الطاقة الذرية والسماح للمفتشين بالبقاء في أراضيها لمدة طويلة
رفع العقوبات
رفع كافة العقوبات عن إيران وتتعهد الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي بعدم فرض أي حظر جديد على إيران وترفع العقوبات الأوروبية بشكل فوري، والأميركية بعد نظر الكونغرس فيها، والدولية تدريجيا بعد اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	
الشكر والتقدير	
الإهداء	
خطة الدراسة	
مقدمة	01
الفصل الأول : مدخل عام حول الملف النووي الإيراني .	
المبحث الأول : نشأة وتطور الملف النووي الإيراني .	09
المطلب الأول : مرحلة البناء والنشأة 1957-1979.	09
المطلب الثاني : مرحلة التمهل وإعادة ترتيب الأوراق : (1979_1989).	11
المطلب الثالث: مرحلة التسارع والتطور1990م_2002 م.	13
المبحث الثاني : دوافع ومبررات إيران النووية .	16
المطلب الأول :الدوافع العسكرية.	16
المطلب الثاني : الدوافع الاقتصادية.	158
المطلب الثالث: الدوافع السياسية .	20
المبحث الثالث:أزمة الملف النووي الإيراني.	22
المطلب الأول: المرحلة الأولى من الأزمة .	22
المطلب الثاني:المرحلة الثانية من الأزمة.	25
الفصل الثاني: محاور التباين الدولي حول الملف النووي الإيراني .	
المبحث الأول : موقف الوكالة الدولية من الملف النووي الإيراني .	31
المبحث الثاني:المواقف الدولية من الملف النووي الإيراني .	37
المطلب الأول: موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الملف النووي الإيراني.	37
المطلب الثاني: موقف الإتحاد الأوروبي من الملف النووي الإيراني.	40
المطلب الثالث:موقف روسيا والصين من الملف النووي الإيراني	41
المبحث الثالث: المواقف الإقليمية من الملف النووي الإيراني .	44
المطلب الأول:موقف إسرائيل من الملف النووي الإيراني .	45

المطلب الثاني : موقف دول مجلس التعاون الخليجي .	47
المطلب الثالث: موقف تركيا من الملف النووي الإيراني .	48
الفصل الثالث: الاستراتيجية التفاوضية الإيرانية مع الدول الكبرى حول الملف النوويالإيراني.	52
المبحث الأول : الاستراتيجية الإيرانية تجاه الملف النووي الإيراني .	52
المطلب الأول :ماهية الاستراتيجية التفاوضية الإيرانية .	54
المطلب الثاني : الاستراتيجية التفاوضية في عهد الرئيس أحمدي نجاد .	56
المطلب الثالث :الاستراتيجية التفاوضية في عهد الرئيس حسن الروحاني .	59
المبحث الثاني : سير المفاوضات مع الترويكا الأوروبية .	62
المطلب الأول: اتفاق سعد أباد.	63
المطلب الثاني :اتفاق باريس.	65
المبحث الثالث : مسار المفاوضات مع دول (5+1) وتدخل مجلس الأمن.	66
المطلب الأول :القرارات الدولية الخاصة بالملف النووي الإيراني .	71
المطلب الثاني : إعلان طهران.	74
المطلب الثالث: خيار المفاوضات أو الحل الدبلوماسي .	76
المبحث الرابع : نتائج المفاوضات وسيناريوهات الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي مع إيران .	76
المطلب الأول: اتفاق جينيف.	76
المطلب الثاني :اتفاق لوزان .	78
المطلب الثالث:اتفاق فيينا.	79
المطلب الرابع: سيناريو استمرار الاتفاق بدون الولايات المتحدة الأمريكية.	82
المطلب الخامس: سيناريو الانسحاب الأوروبي وانهيار الاتفاق النووي.	83
المطلب السادس :سيناريو إعادة التفاوض حول اتفاق جديد.	84
خاتمة	87
قائمة المراجع	92
قائمة الملاحق	102

الفهرس	107
ملخص	109

الملخص

هدفت هذه الدراسة الموسومة بعنوان :دور الدبلوماسية في حل الملف النووي الإيراني (فرص النجاح والفشل)، إلى دراسة أزمة الملف النووي والجهود الدبلوماسية المبذولة من طرف الدول الكبرى لحل الأزمة بالطرق السلمية نظرا لكونه من أكثر المواضيع جدلية وتعقيد على الساحة الدولية ،وتتكون هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول، جاء الفصل الأول تحت عنوان مدخل عام حول الملف النووي الإيراني يتناول مراحل نشأة وتطور البرنامج النووي الإيراني، ودوافع ومبررات إيران النووية بالإضافة إلى دراسة أزمة الملف النووي الإيراني، بينما جاء الفصل الثاني لدراسة محاور التباين الدولي حول الملف النووي الإيراني من خلال التطرق لمختلف المواقف الدولية والإقليمية من الملف النووي الإيراني ،في حين خصص الفصل الثالث لدراسة الاستراتيجية التفاوضية الإيرانية مع الدول الكبرى حول الملف النووي الإيراني.

واستدعت هذه الدراسة الاستعانة بمجموعة من المناهج نذكر منها المنهج التاريخي والمنهج التحليلي، أما بخصوص النظريات فقد تم توظيف النظرية الواقعية الجديدة بالإضافة إلى نظرية المباريات، ويظهر من خلال تحليلنا أنه كلما توافقت مواقف الأطراف الدولية في الملف النووي الإيراني كلما كان الحل لهذه المعضلة أسرع، خاصة مع تعثر الاتفاق النووي اثر الانسحاب الأمريكي منه .

ونستخلص في ختام هذه الدراسة أن خيار التفاوض والحوار والحل السلمي يبقى هو الحل الأنجح والخيار الاستراتيجي المقبول دوليا وإقليميا لإيجاد حلول ناجعة سلمية لأزمة الملف النووي الإيراني .

Abstract :

This study adresses about the role of deplomacy in solving the Iranian nuclear file ,as one of the most complesc topics .

This study is devided into three chapters :

The first one is the genesis of Iranian nuclear file .

The scond chaptere tolk about the position of regionel and international powers on the Iranian nuclear file ,and the third chaptere descase about the Iranian negotiating strategy with the major powers over the Iranian nuclear file.

We use on this study to methodologies ,which are the historical method and analysis methodology .

We also use two theories ,the first one is the new realism theory, and other one is the Game theory .

Our analysis shows that all the six power did not agree about solving the Iranian nuclear file crisis .

We conclud that the option of negotiation ,dialogue and a peaceful solution remains the most successful solution ,and the strategic option acceptable internationally and regionally to find viable peaceful solutions to the Iranian nuclear file crisis.